تقرير
لجنة البرنامج والتنسيق
عن
أعمال دورتها السادسة عشرة

١٠أيار/مايو-١١حزيران/يونيه١٩٧٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون

الملحق رقم ٣٨ (A/31/38)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
لجنة البرنامج والتنسيق
عن
أعمال دورتها السادسة عشرة

١٠أيار/مايو-١١حزيران/يونيه١٩٧٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون

الملحق رقم ٣٨ (A/31/38)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٦

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالـــة الى احدى وثائق الامم المتحدة .

قدم هذا التقرير أيضا الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي تحت الرمز E/5832 .

Digitized by UNOG Library

[الاصل : بالانكليزية والفرنسية]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول	ملخص استنتاجات وتوصيات اللجنة	١ — ٥٦	١
	ألف — هيكل الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ وطريقة عرضها	١ — ٦	١
	باء — أجزاء غير مرضية من عرض الخطة	٧ — ١٥	٢
	جيم — التوصيات المتعلقة بمحتوى البرامج	١٦ — ٢١	٤
	دال — التوصيات ذات الاولويات النسبية ومعدلات النمو	٢٢	٥
	هاء — التوصيات المتعلقة بتنسيق البرامج	٢٣ — ٣٤	٥
	واو — الامور الفنية المحالة الى اللجنة	٣٥ — ٣٩	٧
	زاى — الشؤون المالية والادارية	٤٠	١٠
	حاء — خطة عمل اللجنة للدورات القادمة	٤١ — ٥٠	١٠
	طاء — توصيات أخرى	٥١ — ٥٦	١٢
الثاني	تنظيم الدورة	٥٧ — ٦٧	١٤
الثالث	الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١	٦٨ — ٣٣٨	١٦
	ألف — المناقشة العامة	٦٨ — ٨٥	١٦
	باء — تحديد المعدلات النسبية للنمو الحقيقي	٨٦ — ٨٨	٢١
	جيم — مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات .	٨٩ — ٩٥	٢٥
	دال — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : الاستراتيجية العامة المتوسطة الأجل	٩٦ — ١٠٥	٢٦
	هاء — اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لاوروبا ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى .	١٠٦ — ١٠٧	٢٩
	واو — الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن	١٠٨ — ١٠٩	٣٠

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
زاى	— الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة ...	١١٠ — ١١١	٣٠
حاء	— العدل والقانون الدوليان	١١٢ — ١١٣	٣٠
طاء	— الوصاية وانهاء الاستعمار	١١٤ — ١١٧	٣١
ياء	— التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات	١١٨ — ١٣٤	٣٢
كاف	— الاغاثة في حالات الكوارث	١٣٥ — ١٣٦	٣٨
لام	— البيئة	١٣٧ — ١٥١	٣٨
ميم	— الاغذية والزراعة	١٥٢ — ١٥٦	٤٢
نون	— حقوق الانسان.....	١٥٧ — ١٦١	٤٣
سين	— المستوطنات البشرية	١٦٢ — ١٦٨	٤٤
عين	— الانماء الصناعي	١٦٩ — ١٨٤	٤٥
فاء	— المراقبة الدولية للمخدرات	١٨٥ — ١٨٩	٤٨
صاد	— الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين	١٩٠ — ١٩٢	٤٩
قاف	— التجارة الدولية	١٩٣ — ١٩٨	٤٩
راء	— الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط	١٩٩ — ٢٠٨	٥٢
شين	— اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات	٢٠٩ — ٢٢٤	٥٣
باء	— السكان	٢٢٥ — ٢٢٩	٥٦
ثاء	— الادارة العامة والمالية العامة	٢٣٠ — ٢٣٨	٥٧
خاء	— الاعلام	٢٣٩ — ٢٥٣	٥٩
ذال	— العلم والتكنولوجيا	٢٥٤ — ٢٦٨	٦١
ضاد	— الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية	٢٦٩ — ٢٩٥	٦٤
ألف ألف	— الاحصاءات	٢٩٦ — ٣٠٠	٦٩
باء باء	— الشركات عبر الوطنية	٣٠١ — ٣١٠	٧٠
جيم جيم	— النقل	٣١١ — ٣٢٥	٧٢
دال دال	— البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية	٣٢٦ — ٣٣٨	٧٦

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع	الجوانب البرنامجية لترتيبات الامانة لمراقبة المخدرات ..	٣٣٩ — ٣٤٠	٧٩
الخامس	استعراض وتقييم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د — ٣٠) المعنون " التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية	٣٤١ — ٣٥٨	٨٠
السادس	اعادة النظر في مجموعة الاجهزة المكلفة ، ضمن الامم المتحدة ومنظومتها ، بالرقابة والتحقيق والتنسيق في مسائل الادارة والميزانية	٣٥٩ — ٣٨٦	٨٤
السابع	تقرير لجنة التنسيق الادارية	٣٨٧ — ٣٩٨	٩٣
المرفق	جدول أعمال الدورة السادسة عشرة		٩٦

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

ملخص استنتاجات وتوصيات اللجنـــة

ألف ـ هيكل الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ وطريقة عرضهـــا *

نبـــذة عامـــة

١ ـ يعتبر المخطط المعيارى لسرد البرامج الفرعية الذى اتبعته شعبة الميزانية التابعـــة لادارة الشؤون المالية مرضيا ، كما تعتبر الفصول الخاصة باقتصاديات المحيط والتكنولوجيا والسكان والاحصاء والشركات عبر الوطنية أمثلة لجودة السرد . غير ان كثيرا من الفصول الأخرى يعوزها حسن الصياغة، بل ان بعضها يتضمن فقرات غير مفهومة اما بسبب الافراط في استخدام المصطلحات أو لأن النهـــج المتبع يتسم بالعمومية . (انظر الفقرة ٧٩) .

مركـــز الوثيقـــة

٢ ـ توصلت اللجنة الى ان الخطة هي ، من ناحية المركز ، بمثابة اقتراح مقدم من الامين العام. وهي خاضعة للتعديل من قبل الهيئات الحكومية الدولية المختصة ، ويجب ، في المستقبل ، أن ينص على هذا بوضوح في عنوان الخطط وطريقة عرضها . (انظر الفقرة ٨٢) .

معلومات عن الانشطة المضطلع بها على صعيد المنظومة

٣ ـ تجب الاستفادة استفادة تامة وفعالة من المشاورات المسبقة . ويجب ان يتاح للجنة الاطلاع على ملاحظات مختلف المنظمات على خطط بعضها البعض ، واتفق على انه سيكون من المفيد معرفـــة القرارات التي تم اتخاذها بالفعل على اساس هذا النوع او غيره من انواع تبادل المعلومات . (انظر الفقرة ٨٣) .

المعلومات المالية في الخطـــة

٤ ـ على الرغم من الاختلاف في درجة الأهمية التي يوليها الاعضاء لضرورة توفر معلومات مفصلة عن الخلفية المالية ، فقد تم الاتفاق على ان تتضمن الخطة القادمة ما يلي بالنسبة لكل برنامج :

(أ) اية مخصصات معتمدة في الميزانية العادية الجارية ؛

---

* الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقـــم ٦ ألف (A/31/6/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

(ب) المنصرفات الفعلية من الموارد الخارجة عن الميزانية بالنسبة للسنة السابقة أو لفترة السنتين السابقة ؛

(ج) تقديرات ، بالنسبة المئوية فقط ، للنسبة التي يعتزم مدير البرنامج تخصيصها لكل برنامج فرعي من مخصصات كل برنامج خلال فترة الخطة ؛

(د) مؤشرات للتوقيت المرحلي بالنسبة للأنشطة المزمعة ؛

(هـ) المبالغ التقديرية التي تم تخصيصها او انفاقها (كما في (أ) و (ب) أعلاه) من قبل الهيئات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، على الأنشطة ذات الصلة بالموضوع (أنظر الفقرة ٨٤) ، ما كان ذلك مناسبا وممكنا .

هيكل البرامج

٥ - يجب ان تنبني الخطة القادمة كلية على هدى الخطوط البرنامجية ، ويجب ان تكون هناك اشارات للفقرات التي تتناول اعمالا ذات صلة في البرامج الأخرى ، كما يجب ان توزع انشطة الدعم بين البرامج وفقا للمقاصد التي تستهدفها (أنظر الفقرة ٨٥) .

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التخطيط المتوسط الأجل في منظومة الأمم المتحدة

٦ - فيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الخطة المتوسطة الأجل في منظومة الأمم المتحدة (A/9646) والوثائق المتصلة بها ، وهي ملاحظات لجنة التنسيق الادارية (A/9646/Add.1) وملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/10081) التي يسترعي انتباه اللجنة اليها قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٢٠ (د - ٥٩) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، قررت اللجنة في جلستها ٤٥٥ المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ان تسترعي انتباه المجلس الى الفصل الثالث من تقريرها هذا ، حيث يرد بيان بنظر اللجنة في الخطة المتوسطة الأجل

باء - أجزاء غير مرضية من عرض الخطة

الوصاية وانهاء الاستعمار، والاعلام

٧ - قررت اللجنة ان تطلب من الأمين العام اعادة صياغة كل من الفصل الخامس المعنون " الوصاية وانهاء الاستعمار " والفصل العشرين المعنون " الاعلام " ، من الجزء الثاني من الخطة المتوسطة الأجل وذلك لكي يكونا متسقين مع المبادئ التوجيهية العامة المتبعة في البرامج الأخرى ، كما طلبت منه ان يقدم البرامج المنقحة الى اللجنة في دورتها الحالية . (أنظر الفقرة ١١٤ والفقرة ٢٣٩) .

Digitized by UNOG Library

نظم المعلومات

٨ - دارت مناقشات طويلة داخل اللجنة حول غياب السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي ، (أنظر الفقرة ١٠١) .

تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها

٩ - تتسم طريقة عرض هذا البرنامج في الخطة المتوسطة الأجل بكثير من الغموض .كما ان التركيب الهيكلي للبرنامج لا يعتبر مرضيا ، نسبة لعدم وضوح العلاقة المتبادلة بين كل من البرامج الفرعية في معظم الأحيان . وهناك نقطة ثالثة ذات طابع نقدى عام وهي انه بينما تقدم الخطة بيانا منهجيا للوسائل المستخدمة في التنسيق ، الا انها لا تقدم شرحا واضحا بما فيه الكفاية لأثر هذه الوسائل . (أنظر الفقرة ١٢٠) .

البيئة

١٠ - تعتبر اللجنة ان بيان كيفية تقسيم المهام بين أنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أو المشاركة فيها من ناحية ، وبين أنشطة مختلف الوكالات المتخصصة على وجه الخصوص من الناحية الأخرى ، ليس كافيا لتحديد دور برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة على النحو الواجب ؛ وينطبق هذا بشكل خاص في مجالات المستوطنات البشرية والصحة والأنظمة الايكولوجية والمحيطات والكوارث الطبيعية . (أنظر الفقرة ١٣٩) .

١١ - لم تميز الخطة المتسوطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بشكل واضح بين عناصر البرنامج الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وتلك الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية (أنظر الفقرة ١٤٠) .

الادارة العامة والمالية العامة

١٢ - لاحظت اللجنة ، بشيء من خيبة الأمل ، ان عرض البرنامج لم يستوف الكثير من الجوانب المطلوبة ، من ناحية المفهوم النظرى والاتساق الداخلي ، وكذلك من ناحية تحديد الأهداف بوضوح اكبر ووصف الأنشطة المزمعة لتحقيق هذه الأهداف ، اذ من الممكن ان تكون هناك علاقة متبادلة بشكل أوثق بين جزئي البرنامج الرئيسيين وهما الادارة العامة والمالية العامة . والعلاقة المتبادلة لبعض البرامج الفرعية ليست واضحة الوضوح المطلوب ، سواء كان ذلك بين بعضها البعض،او بينها وبين البرامج الفرعية التابعة لبرامج أخرى من برامج الأمم المتحدة ، او بينها وبين برامج المنظمات الأخرى الداخلة في المنظومة . لذا فقد طلبت اللجنة من الأمين العام ان يقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الحادية والستين بيانات منقحة بأهداف مختلف البرامج الفرعية ، وأثرها . (أنظر الفقرة ٢٣٢) .

Digitized by UNOG Library

التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

١٣ — كان هناك اتفاق عام ، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ (منع الجريمة ومكافحة الاجرام) ، بأن العرض لم يكن واضحا بما فيه الكفاية وان ثمة حاجة لاعادة صياغته . وطلبت اللجنة ان تحال تعليماتها الى الدورة القادمة للجنة منع الجريمة ومكافحة الاجرام ، والى لجنة الانماء الاجتماعي والمجلس الاقتصادى والاجتماعي . (أنظر الفقرة ٢٧٩) .

استعراض وتقييم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د — ٣٠)
بعنوان " التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية"

١٤ — رأت اللجنة ، بناء على الوثائق المتوفرة لديها ، ان العرض الوارد في الجزء الثالث من المجلد الأول للخطة متوسطة الأجل حول هذا الموضوع ، يعتبر غير مرض بوصفه أساسا للاستجابة للطلب الوارد في الفقرة (هـ) من مقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٣٩ (د ت — ٧٦) . (أنظر الفقرة ٣٤٤) .

١٥ — ومع ان اللجنة قد أكدت ضرورة عرض الأنشطة المتصلة بالتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية عرضا متكاملا على نطاق المنظومة ، لتنظر فيه في دورة مقبلة ، الا انها نظرا لضيق الوقت المتبقي قبل انعقاد الدورة الحادية والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، تشعر بأنه سيلزم اتباع نهج أقل طموحا في اعداد مشروع منقح يقدم للمجلس في دورته الحادية والستين . وبالتالي فقد أقرت اللجنة عددا من المبادئ التوجيهية لاعداد النص المنقح . (أنظر الفقرات من ٣٥٧ الى ٣٥٨) .

جيم — التوصيات المتعلقة بمحتوى البرامج

ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : استراتيجية عامة متوسطة الأجل

١٦ — وافقت اللجنة على ضرورة اتباع نهج اكثر تكاملا في برمجة عمل الادارة . (أنظر الفقرة ٩٨) .

١٧ — فمع ان سياسة الادارة الرامية لجعل المسؤولية عن بعض الأنشطة التنفيذية لا مركزية باحالتها الى اللجان الاقليمية تعتبر شيئا مطلوبا ، الا انه لا ينبغي التوسع في تنفيذها الى الحد الذى يؤدى الى تشتت الجهود . (أنظر الفقرة ٩٨) .

نظم المعلومات

١٨ — ترى اللجنة ان الفكرة الواردة في هذا البرنامج الفرعي جديرة بالاهتمام ، ولكنها تشعر ان هناك ضرورة لمزيد من المعلومات قبل ان ينظر في وضع نظام دائم لتخزين وثائق هذه الادارة واسترجاعها . (أنظر الفقرة ١٠٢) .

Digitized by UNOG Library

المستوطنات البشريـــة

١٩ ـ كان هناك اتفاق عام على ان السياحة تمثل نشاطا حديا في اطار برنامج المستوطنات البشرية ، وانه لا داعي لأن تخصص الأمم المتحدة موارد كبيرة لها . (أنظر الفقرة ١٦٧) .

التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

٢٠ ـ ان عرض تخطيط الأسرة يجب ان يدخل بصورة اكبر في اطار التنمية والمشاركة الواسعة للسكان في الأنشطة الانمائية . (أنظر الفقرة ٢٧٦) .

النقـــل

٢١ ـ وافقت اللجنة على ضرورة اجراء استعراض في مجال النقل ، يقوم به المجلس الاقتصـــادى والاجتماعي وذلك بهدف اعتماد مهام جديدة من شأنها ان تؤمن اتباع نهج فعّال من قبل منظومـــة الأمم المتحدة تجاه هذه المشاكل . (أنظر الفقرة ٣١٤) .

دال ـ التوصيات ذات الأولويات النسبية ومعدلات النمـــو

تـــحديد المعدلات النسبية للنمو الحقيقي

٢٢ ـ نظرت اللجنة في الجدولين ١ و ٢ الواردين في الفصل الثالث من المجلد الثاني للخطـــة متوسطة الأجل ، وبعد تبادل الآراء ، وافقت على معدلات النمو الحقيقي النسبي المشار اليها فـي الجدول المبين على الصفحة ، أما الانخفاض النسبي لمعدل النمو الحقيقي فيرجع أولا وأخيرا الى عدم وجود خطة لها مبرراتها ، ولا يعني بأى حال من الأحوال حكما من قبل اللجنة على الأهمية الحقيقية للمجال نفسه . وتدرك اللجنة ان معدل النمو الحقيقي لبعض البرامج قد لا يزيد عن الصفر كما قد يكون سالبا . (أنظر الفقرة ٨٦) .

هاء ـ التوصيات المتعلقة بتنسيق البرامـــج

مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات

٢٣ ـ لم يعد مجرد التنسيق في تنفيذ البرامج المعتمدة كافيا ؛ بل على المنظومة ان تسعى لتنسيق العمل في مرحلة التخطيط . وقد رحبت اللجنة بالتأكيد الوارد في الخطة قيد المناقشة على " العمل المشترك بين الوكالات في تخطيط وتنفيذ البرامج " ، وقررت ان تستعرض الممارسات الجارى تنفيذها حاليا تحت رعاية المكتب في مجال التخطيط المشترك بين الوكالات ، وذلك عندما تنظر في التقريـــر السنوى للجنة التنسيق الادارية . (أنظر الفقرة ٩٣) .

Digitized by UNOG Library

التنمية الصناعية

٢٤ — اصبح معروفا أن منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي قد واجهت ، في الماضي ، صعوبة في تنسيق برامجها الصناعية مع برامج الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية وغيرها من المنظمات، وأعربت اللجنة عن الأمل في ان يتم تحسين هذا الوضع عن طريق اللجنة الجديدة المسماة اللجنة الاستشارية للصناعة ولجنة التنسيق الادارية . (أنظر الفقرة ١٧٢) .

٢٥ — وأعربت اللجنة عن القلق بشأن ارتفاع تكاليف الدعم في مجال المنصرفات على البرامج الميدانية لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي التي تنفذها منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي (كما يتضح من الوثيقة JIU/REP/74/7) ، وكذلك بشأن المؤشرات الدالة على ان هذه التكاليف قد ترتفع في المستقبل . ويجب ان تبذل الجهود لتخفيض نسبة هذه المصاريف الادارية . ومن المقترح ان يقوم مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي بدراسة هذا الأمر ، ويمكن تزويده بالمقاطع ذات الصلة في المحاضر الموجزة للجنة . (أنظر الفقرة ١٧٧) .

البيئة

٢٦ — يجب ان يتم توضيح الأدوار التي يضطلع بها كل من برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومركز الاسكان والبناء والتخطيط ،في مجال المستوطنات البشرية . (أنظر الفقرة ١٤٦) .

٢٧ — وأكدت اللجنة على انه يجب ان يكون هناك تنسيق وثيق بين الأمانات المسؤولة في مجال الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر . (أنظر الفقرة ١٤٨) .

٢٨ — يجب ان تتخذ اللجنة الفرعية المعنية بتطبيقات العلوم البحرية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، جميع التدابير اللازمة لتجنب الازدواجية في المجال الذى يغطيه البرنامج الفرعي ٤ (المحيطات) ، وخاصة فيما يتعلق بأنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومكتب اقتصاديات المحيطات والتكنولوجيا التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة . (أنظر الفقرة ١٤٩) .

٢٩ — ويجب توخي الحذر من اجل تجنب تكرار العمل في المؤتمرات الدولية . (أنظر الفقرة ١٤٨) .

البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية

المنهجية

٣٠ — يجب ان تكرس اللجان الاقليمية الجزء الرئيسي من مواردها الضئيلة للبرامج الأساسية وليس للأنشطة التي تضطلع بها الوكالات الأخرى ، كما يجب ان تتجنب اللجان الاقليمية الافراط في التركيز على تنسيق أنشطة الوكالات الأخرى الى الحد الذى يضر بعمل اللجان ذاتها ، اذ ان مثار الاهتمام الرئيسي هو تحقيق انسجام بين مشاريع الخطط والميزانيات البرنامجية ، الهدف النهائي منه هو تحقيق البرمجة المشتركة ، وليس الانشغال بتنسيق يأتي بعد أوانه . (أنظر الفقرة ٣٢٨) .

Digitized by UNOG Library

السياحة

٣١ - أعربت اللجنة عن قلقها بشأن امكانية حدوث ازدواجية ، مستقبلا ، بين أنشطة المنظمة العالمية للسياحة وبين الأنشطة المزمعة من قبل اللجان الاقليمية . (أنظر الفقرة ٣٣٧) .

مصارف البيانات

٣٢ - أثارت اللجنة ، في كثير من المناسبات ، تساؤلات حول تفشي المقترحات الداعية لانشاء مصارف للبيانات ، في مختلف فصول الخطة المتوسطة الأجل . وعندما تثير اللجنة هذه التساؤلات فليس في نيتها ان تنتقد او ترفض الهدف الرامي الى تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات على نحو افضل ، كما انها لا تعتزم توجيه نقد عام لنظم تخزين واسترجاع المعلومات باستخدام الحاسبات الالكترونية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف ؛غير ان اللجنة تشعر مع ذلك ، بأن المقترحات الموصوفة والمعروضة في الخطة غير مبررة تبريرا كافيا في كثير من الأحيان . وتشعر اللجنة ، على وجه الخصوص، بأنه لم يول اهتمام كاف عند وضع هذه المقترحات ،الى ضرورة جعل كل مصرف من مصارف البيانات متسقا مع المصارف الأخرى المقترح انشاؤها . ولقد تولد لدى اللجنة انطباع بأنه لم يتم تنسيق هذه المقترحات . (أنظر الفقرة ١٠٥) .

تقرير لجنة التنسيق الادارية

٣٣ - أيدت اللجنة اعتماد لجنة التنسيق الادارية على التخطيط البرنامجي بوصفه أداة لمضاعفة التعاون المشترك بين الوكالات . ويجب ان تبذل كل الجهود من اجل التعجيل بايجاد انسجام بين وثائق التخطيط البرنامجي من اجل توفير قاعدة لمزيد من التخطيط البرنامجي الفعّال على نطاق المنظومة . (أنظر الفقرة ٣٩٤) .

٣٤ - وأثيرت مسألة ما اذا كان ممكنا ادماج مكاتب الاعلام التابعة للوكالات المتخصصة والواقعة في مقارها مع مكاتب الاعلام التابعة للأمم المتحدة والموجودة في نفس المدن . وقد أخطرت اللجنة بأن عمليات الادماج هذه قد ترتبط ببعض المشاكل الفنية والادارية المعينة ، ومن ثم فقد توصلت اللجنة الى انه يمكن ترك هذا الأمر لتتولاه اللجنة الخامسة للجمعية العامة عندما تنظر في الأنشطة الاعلامية . (أنظر الفقرة ٣٩٥) .

واو - الأمور الفنية المحالة الى اللجنة

حقوق الانسان

٣٥ - لاحظت اللجنة ، فيما يتصل بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٦ (د - ٦٠) ، ان وجود فرق معين بين معدلات النمو في حجم العمل وبين الموارد المتاحة ليس شيئا ينفرد به برنامج حقوق الانسان ؛كما اشارت ايضا الى ان الزيادات الاضافية في تخصيص الموارد لا تؤمن في حد

Digitized by UNOG Library

ذاتها التنفيذ الكفء لأهداف ومقاصد برامج الأمم المتحدة . وبالتالي فقد شعرت اللجنة بأنه لا يمكن النظر في مسألة عدم كفاية الموارد المخصصة لهذا البرنامج بمعزل عن البرامج الأخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . (أنظر الفقرة ١٦١) .

المراقبة الدولية للمخدرات

٣٦ — قررت اللجنة ، بصدد مسألة الجوانب البرنامجية لترتيبات الأمانة بالنسبة لمراقبة المخدرات ، ان تخطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأنه ليس هناك داع ، في الظروف الراهنة ، لتغيير ترتيبات الأمانة الحالية . وقد اتخذت اللجنة هذا القرار على ضوء ما أعربت عنه لجنة المخدرات من تصميم على مواصلة رصد امكانية تبسيط ادارة الأمانات المعنية ، واضعة في الاعتبار الحاجة الى الاقتصاد ولتحقيق اكفأ وأنشط ادارة . (أنظر الفقرة ١٨٩) .

استعراض أجهزة الأمم المتحدة وأجهزة منظومتها لمراقبة شؤون
الادارة والميزانية والتحقيق فيها وتنسيقها

٣٧ — ترى اللجنة بأن وحدة التفتيش المشتركة تضطلع بدور مفيد ، وعليه يجب ان تستمر . (أنظر الفقرة ٣٦٦) .

٣٨ — وقد أيد أعضاء اللجنة ، على وجه الخصوص ، عددا من الأحكام الواردة في الاختصاصات التي قدمتها الوحدة المذكورة في المرفق (A/31/89) . (أنظر الفقرة ٣٦٧) .

٣٩ — وتوصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي :

ان لجنة البرنامج والتنسيق ،

توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي :

" استعراض أجهزة الأمم المتحدة وأجهزة منظومتها
لمراقبة شؤون الادارة والميزانية والتحقيق فيها وتنسيقها

" ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

" اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣١٩٩ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ وقرارها ٣٣٩٢ (د — ٣٠) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ المتعلقين باجراء دراسة استعراضية للأجهزة المشتركة بين الحكومات او المؤلفة من الخبراء التي تعالج شؤون اعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها ،

" واذ لا يغرب عن باله النظر في مشكلة التقييم الوارد في تقرير الفريق العامل المعني بأجهزة اعداد برامج وميزانيات الأمم المتحدة (A/10117 الفقرات ٦٦ — ٧٤) والملاحظات المتصلة بالموضوع التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/10499 الفقرة ٢) ،

Digitized by UNOG Library

" واذ يشير الى الاستنتاج الذى توصل اليه فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الأمم المتحدة بأن 'الرصد الفعّال لتنفيذ البرنامج وتقييم منجزاته يمثل عنصرا هاما من عناصر الميزنة البرنامجية' (E/AC.62/9، الفقرة ١٣١) ،

" واذ يأخذ في الاعتبار الأنشطة الأخرى للهيئات الحكومية الدولية التي تناولت في الآونة الأخيرة مسائل تتصل بمراقبة شؤون الادارة والميزانية والتحقيق فيها وتنسيقها (A/31/75/Add.2) ،

" واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٩٢٤ باء (د — ٢٧) المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ ، المطلوب فيه اعادة النظر في ولاية وحدة التفتيش المشتركة في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ،

" واذ لا تغيب عن باله ملاحظات وحدة التفتيش المشتركة حول هذا الموضوع (A/31/89، الفقرات ١٠ — ١٤) ،

" واذ يأخذ بالاعتبار التام اختصاصات لجنة البرنامج والتنسيق المؤيدة بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٠٨ (د — ٦٠) المؤرخ في ١٤ ايار/مايو ١٩٧٦ ، والمطلوب بمقتضاها من لجنة البرنامج والتنسيق ان 'تدرس وتطور اجراءات التقييم والاستفادة منها في تحسين تخطيط البرنامج' ،

" واذ لا تغرب عن باله المناقشة المتصلة بالموضوع ، التي دارت في داخل لجنة البرنامج والتنسيق اثناء دورتها السادسة عشرة ،

" واذ يعرب عن الأمل في ان تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق ، بمساعدة اضافية من وحدة التفتيش المشتركة ، من انجاز مهمة التقييم الخارجي ، التي تدعو الحاجة اليها ، على النحو المناسب ،

" ١ — يحيط علما بمختلف الدراسات والممارسات في مجال التقييم ، التي جرت في اطار الأمانة العامة (A/10035/Add.1 و A/31/6/Add.1) ؛

" ٢ — ويرجو من الأمين العام ان يدخل تعديلات تجريبية في الاجراءات والتقنيات الحالية لدى الأمانة العامة ، وذلك بهدف انجاز تقييم داخلي فعّال ، وان يقدم هذه التعديلات مع تقارير التقييم التجريبي للبرنامج الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة عشرة ، والى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثالثة والستين ، والى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ؛

" ٣ — ويطلب من الأمين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقريرا ، مصحوبا بتعليقات وحدة التفتيش المشتركة عليه ، يصف التغييرات الممكن ادخالها في ولاية وحدة التفتيش المشتركة ، والتي من شأنها ان تمكن الوحدة من مساعدة لجنة البرنامج والتنسيق وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المختصة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، على تصريف مسؤولياتها في مجال التقييم الخارجي ؛

Digitized by UNOG Library

" ٤ — ويوصي بأن تنظر الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، في وضع اجراءات مناسبة للتقييم الخارجي ، آخذة في الاعتبار تقرير الأمين العام المطلوب بمقتضى الفقرة ٣ أعلاه ، والمناقشة ذات الصلة الجارية اثناء الدورة السادسة عشرة للجنة التنسيق والبرنامج ، وتقرير اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ؛

" ٥ — ويوصي ايضا بأن تنظر الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والثلاثين ، في تحسين التقييم الكيفي لأداء الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها وكالات تنفيذية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، في ادارة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ، وذلك بهدف تمكين الجمعية العامة من تقييم كفاءة المنظومة " .

زاى — الشؤون المالية والادارية

الاحصاءات

٤٠ — يجب اتخاذ خطوات لزيادة المبيعات من منشورات الأمم المتحدة الاحصائية . (أنظر الفقرة ٢٩٨) .

حاء — خطة عمل اللجنة للدورات القادمة

ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : الاستراتيجية العامة المتوسطة الأجل

٤١ — تشعر اللجنة ، اعترافا منها بضرورة تنسيق انشطة المقر مع الأنشطة الاقليمية على نحو رشيد ومتكامل ، بأنه قد يكون من المفيد ، في بعض دوراتها القادمة ، اجراء استعراض للدراسات والبحوث وغيرها من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها اللجان الاقليمية . (أنظر الفقرة ٩٨) .

التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

٤٢ — طلب ، لدورة اللجنة في عام ١٩٧٨ ، اعداد حصر شامل لبرامج التنمية الاجتماعية التي يجرى الاضطلاع بها في داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها ، وذلك للتمكن من اجراء تقييم للمساهمة المعتزمة من جانب كل برنامج . (أنظر الفقرة ٢٧٨) .

النقل

٤٣ — قررت اللجنة توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي بطلب تقرير تحليلي شامل من الأمين العام عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال النقل ، على ان يقدم هذا التقرير الى المجلس عن طريق

Digitized by UNOG Library

لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة عشرة ، وذلك لكي تتمكن اللجنة من تقديم وجهات نظرها وتوصياتها الى المجلس في عام ١٩٧٧ بصدد آخر ما تتوصل اليه بشأن الولاية . (أنظر الفقرة ٣٢٥) .

برنامج العمل في المستقبل

٤٤ — أشارت اللجنة ، وهي تحتفظ بالحق في الدراسة المتعمقة لجميع البرامج ، الى ان البرامج التالية وهي : (أ) البيئة ؛ (ب) المستوطنات البشرية ؛ (ج) الاعلام ؛ (د) النقل ، ستكون من بين البرامج التي ستنظر فيها اللجنة بالتفصيل في دورتها السابعة عشرة في عام ١٩٧٧ في اطار النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ . وأعربت اللجنة عن الأمل في ان يتم انجاز التقييم الداخلي والخارجي لهذه البرامج قبل دورتها السابعة عشرة .

٤٥ — وقررت اللجنة ان تنظر بالتفصيل ، في دورة عام ١٩٧٨ وفي اطار استعراضها لخطة الفترة من ١٩٨٠ — ١٩٨٣ ، في البرامج التالية ضمن البرامج الأخرى : (أ) التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات ؛ (ب) اقتصاديات المحيطات والتكنولوجيا ؛ (ج) الادارة العامة والميزانية العامة ؛ (د) التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية . ومن المأمول ان تولي لجنة التنسيق الادارية اهتماما خاصا لهذه البرامج في تقاريرها ذات الصلة مستقبلا .

٤٦ — وكان هناك اتفاق على انه يجب احترام قاعدة الستة أسابيع ، وان هذه المدة تمثل أقصر مدة زمنية تحتاج اليها الوفود من اجل التحضير للدورة .

٤٧ — وقررت اللجنة توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي بأن تعقد اللجنة اجتماعا تنظيميا يستغرق يوما واحدا قبل حلول موعد الجلسات الرئيسية للدورة بثلاثة أسابيع ، وذلك لكي تنتخب اعضاء المكتب وتوضح للأمانة فروع الخطة التي ينبغي اعادة صياغتها ، وتوضح للوكالات المتخصصة ما هي المعلومات المطلوبة منها .

اختصاصات اللجنة

٤٨ — أعربت اللجنة عن الأمل في ان اعتماد المجلس الاقتصادى والاجتماعي للقرار ٢٠٠٨ (د — ٦٠) ، سيحول دون نشوء أى سوء تفاهم بشأن دور واختصاص اللجنة .

ثناء على الرئيس

٤٩ — أعرب أعضاء اللجنة عن عميق تقديرهم للمساهمة التي قدمها الرئيس وأوصوا باعادة انتخابه لمرأس الدورة القادمة للجنة اذا ما كان موجودا .

مشاركة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية

٥٠ — يجب ان تمثل الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى في دورات اللجنة وذلك لضمان مناقشة البرنامج مناقشة تتسم بحسن الاطلاع .

Digitized by UNOG Library

طاء - توصيات أخـــرى

[بالاضافة الى ملخص استنتاجات وتوصيات اللجنة الوارد في الفقرات من ١ الى ٥٠ أعـــلاه ، قدمت اللجنة التوصيات التالية أيضا] .

الاعـــلام

٥١ - فيما يتعلق " بحولية الأمم المتحدة " ، أوصت اللجنة بأن يولي الأمين العام هذه الوثيقـــة الهامة ما تستحقه من أولوية عليا ، وذلك باعادة تخصيص الموارد الكافية وتأمين تقديم التقارير مـــن مختلف الوحدات في حينها ، وتبسيط أساليب اخراج الحولية . وترى اللجنة انه ينبغي ان يكون هذا المطبوع الهام جاهزا في خلال سنة بعد نهاية الدورة العادية للجمعية العامة ، وذلك دون اضـرار بجودة النوعية المعترف بها وبمستويات الموضوعية العالية التي تميزه . (أنظر الفقرة ٢٥١) .

٥٢ - وأعربت اللجنة عن القلق بشأن ضخامة عدد الموظفين المبعوثين في مأموريات لبعض المؤتمرات الرئيسية ، وشعرت بأنه يجب توجيه انتباه اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الى هذا الأمر ، حتى تتمكن من وضع مبادئ توجيهية تحكم الخدمات التي تقدمها ادارة شؤون الاعلام الى المؤتمـــرات الرئيسية مستقبلا . (أنظر الفقرة ٢٤٤) .

الادارة العامة والميزانية العامـــة

٥٣ - تشعر اللجنة بأنها يجب ان توجه انتباه المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن اجتماع فريق الخبراء المعني بالميزنة والتخطيط للانماء في البلدان النامية (E/5794) ، وذلك لأن المجلس لم تتح له الفرصة لاستعراض برنامج المالية العامة لعدة سنـــوات. (أنظر الفقرة ٢٣١) .

نظم المعلومـــات

٥٤ - بما انه مازالت لدى اللجنة بعض الشكوك عما اذا كانت الفوائد المتوقعة من نظم المعلومـــات متكافئة مع التكاليف المرتبطة بها ، فقد اقترحت اللجنة تزويد كل من اللجنة الاستشارية لشـؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة للجمعية العامة بمزيد من المعلومات حول هذه النقطة . (أنظر الفقرة ١٠٣).

تقرير الأمين العام عن اداء ميزانية وبرامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥

٥٥ - فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن اداء ميزانية وبرنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (A/10035 و Add.1) المعروض على اللجنة وفقا لما تقضي به الفقرة ٢ من تقرير اللجنة الاستشارية

Digitized by UNOG Library

لشؤون الادارة والميزانية (A/10499) ، فقد قررت اللجنة في جلستها ٤٥٥ المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، ان توجه انتباه اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الى مشروع القرار الذى أوصت المجلس الاقتصادى والاجتماعي باعتماده . (أنظر الفقرة ٣٩) .

الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

٥٦ - نظرت اللجنة في هذا البند في جلستها ٤٥٥ المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، وأحاطت علما بأنها ولجنة التنسيق الادارية ستنظران ، كما تدعو الى ذلك الفقرة الفرعية (و) من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٣٩ (ORG-76) المؤرخ في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ،في سبل ووسائل تعزيز الاجراءات المتعلقة بالمشاورات فيما بينهما ، وذلك في الاجتماع المشترك بينهما الذى سيعقد ، وفقا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٥٥ (د - ٦٠) ، في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـي

تنظـيم الـدورة

٥٧ — عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها السادسة عشرة بمقر الامم المتحدة في الفترة مـن ١٠ أيار/مايو الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

٥٨ — ويرد جدول أعمال الدورة (E/AC.51/78) الذى اعتمدته اللجنة في جلستها ٤١١ بوصفـه مرفقا لهذا التقرير .

٥٩ — وعملا بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٣٧ (د ت — ٧٦) المؤرخ في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، اتخذت اللجنة في جلستها ٤١١ المعقودة في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٦ قرار بوجوب اعداد محاضر موجزة لجلساتها فقط بالنسبة للجلسات التي تنظر فيها في البند ٣ من جدول اعمالها " الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨—١٩٨١ " والبند ٧ " استعراض وتقييم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د — ٣٠) المعنون 'التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية' . "وترد المحاضر الموجـزة للجلسات التي نظرت فيها اللجنة في هذين البندين في الوثائق من E/AC.51/SR.411 الى 448 .

٦٠ — وانتخبت اللجنة ، في جلستها ٤١١ ، السادة الاتية اسماؤهم اعضاء للمكتب بالتزكية : بيتر هانسن (الدانمرك) رئيسا ؛ كريستو كوسيف (بلغاريا) نائبا للرئيس . وفي جلستها ٤٢٤ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٦ انتخبت اللجنة بالتزكية ميشيل ج . اوكيو (كينيا) نائبا للرئيس وانور كمال (باكستان) مقررا .

٦١ — وقد مثلت الدول التالية الاعضاء في اللجنة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـة ، الارجنتين ، اندونيسيا ، اوغندا ، باكستان ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، توغو ، جمهورية بيلوروسيـا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، شيلي ، فرنسا ، كينيا ، المملكة المتحـدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هايتي ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

٦٢ — وقد مثلت بمراقبين الدول التالية اعضاء الامم المتحدة : الاردن ، استراليا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، كندا ، المكسيك ، هولندا ، اليونان .

٦٣ — وحضر الدورة ايضا كل من وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم ، ووكيل الامين العام للشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات ، والمدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئـة ، ومساعد الامين العام ومراقب الحسابات ، ومساعد الامين العام لادارة شؤون الاعلام ، والمديـر التنفيذى لمكتب الاعلام والبحث المعني بالشركات عبر الوطنية ، ومدير المكتب ووكيل الامين العـام للشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار ، ومدير شعبة الميزانية بادارة الشؤون المالية ، ومدير مكتب وكيل الامين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وعدد من كبار المسؤولين في الامانة العامة للامم المتحدة ، وممثلي اللجان الاقليمية . كذلك حضر الدورة ممثلون عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

٦٤ — وقد مثلت الوكالات المتخصصة التالية : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمصرف الدولي ،

Digitized by UNOG Library

والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما مثل أيضا الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

٦٥ — وقد اجتمعت اللجنة ، لأول مرة ، بوصفها الهيئة الرئيسية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة ، المعنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق ، كما تنص على ذلك شروط اختصاصاتها الجديدة الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د — ٦٠) المؤرخ في ١٤ ايار/مايو ١٩٧٦ . وقد استطاعت اللجنة ان تنظر ، لأول مرة ، نظرة متعمقة ، وكما ورد في شروط اختصاصاتها " على ضوء ما يترتب عليها من آثار متعلقة بالميزانية "، في كامل الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ التي تشمل ٢٥ برنامجا رئيسيا من برامج الأمم المتحدة . وقد قدر بعض الوفود مجموع المنصرفات التي تنطوي عليها الخطة خلال الفترة المشار اليها ، بما يزيد عن بليوني دولار .

٦٦ — ونظرا لضيق الوقت لم تتمكن اللجنة من النظر في البندين ٦ و ٩ من جدول أعمالها وهما على التوالي " تقارير وحدة التفتيش المشتركة " و " تقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية " .

اعتماد تقرير اللجنة

٦٧ — نظرت اللجنة في مشروع تقريرها الوارد في الوثائق A/C.51/L.80 و Add.1-21 ، في جلساتها من ٤٥٣ الى ٤٥٦ المعقودة في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، واعتمدته بعد تنقيحه شفويا .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨—١٩٨١

ألف ـ المناقشة العامة

٦٨ ـ نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول الاعمال ، المعنون " الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ " ، في الجلسات من ٤١١ الى ٤٤٢ ، ومن ٤٤٥ الى ٤٤٨ ، والجلستين ٤٥١ و٤٥٢ (١) .

٦٩ ـ ومن اجل النظر في هذا البند كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :

A/31/6/Add.1 الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨—١٩٨١ (٢)

E/5794 اجتماع فريق الخبراء المعني بالميزنة والتخطيط للتنمية في البلدان النامية : تقرير مرحلي من الامين العام .

A/10035 و Add.1 اداء ميزانية وبرنامج الامم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٤—١٩٧٥ : تقرير الامين العام (استرعى انتباه اللجنة اليه وفقا للفقرة ٢ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/10499) .

A/9646 تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التخطيط المتوسط الاجل في الامم المتحدة : مذكرة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (استرعى انتباه اللجنة اليها عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٠ (د—٥٩) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٥ الذي قرر فيه المجلس ، في جملة أمور ، أن يستعرض في دورته الحادية والستين ملاحظات الهيئات الاخرى المهتمة بالامر بشأن التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة وأن يحث على التنفيذ العاجل للنتائج التي قبلتها لجنة التنسيق الادارية بالفعل مما توصل اليه التقرير) .

A/9646/Add.1 تعليقات لجنة التنسيق الادارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة .

A/10081 ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة .

---

(١) E/AC.51/SR.411-442 , 445-448 . وكانت الجلستان ٤٥١ و٤٥٢ مغلقتين .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1) ، المجلدان الاول والثاني .

Digitized by UNOG Library

٧٠ — واسترعى انتباه اللجنة ايضا الى القرار ١٤٦ (د — ٦٠) الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في جلسته ٢٠٠٢ ، المعقودة في ١٢ ايار/مايو ١٩٧٦ ، والذى يدعو فيه لجنة البرنامج والتنسيق الى تحليل برنامج حقوق الانسان الوارد في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ (٣) . والميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ (٤) وذلك للتأكد من مدى مايمكن ان يحققه عرض البرنامج والموارد المخصصة له كما ورد بيانهما في هاتين الوثيقتين من أهداف ومقاصد انشطة الامم المتحدة في هذا الميدان .

٧١ — ولاحظ مساعد الامين العام ، المراقب المالي ، في بيانه التمهيدى ، ان لجنة البرنامج والتنسيق اذ تجتمع في دورتها السادسة عشرة فانها تضطلع بولاية موسعة الى حد بعيد ولمدة اطول بكثير وذلك نتيجة للتوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن الاجهزة المعنية بالبرامج والميزانيات . وقال انه سيجرى لاول مرة في هذه الدورة النظر في الخطة قبل اعداد الميزانية التي تشمل الفترة الاولى من فترتي السنتين المعنيتين ، وان من شأن هذا الاجراء الارشد ان يجعل الخطة اطارا ذا معنى للميزانيات المقبلة ، واضاف انه ، من حيث المبدأ ، لن يرصد في الميزانية للفترة ١٩٧٨—١٩٧٩ اية اعتمادات للانشطة غير المشمولة بصورة واضحة باستراتيجية البرنامج المعتمدة اثناء استعراض الخطة مالم يقضي بذلك تفويض تشريعي بعد استعراض الخطة او تنشأ حاجة ملحة ذات طبيعة غير منظورة ؛ رغم ان هذا المفهوم للعلاقة بين الخطة والميزانية لايخلو من صعوبات عملية ، فانه مع ذلك قابل للتطبيق .

٧٢ — ثم وصف مساعد الامين العام بايجاز مضمون الخطة المتوسطة الاجل ، واستعمالها لثلاثة مستويات في تحاليلها (برامج رئيسية ، وبرامج ، وبرامج فرعية) كما أوصت بذلك لجنة التنسيق الادارية (E/5803) ، والمخطط المعيارى المستخدم في عرض كل برنامج فرعي .

٧٣ — وبناء على طلب اللجنة ، اقترح الرئيس في الجلسة ٤١٢ مخططا لتنظيم استعراض برامج الخطة المتوسطة الاجل ؛ وقسمت البرامج الى اربع فئات رئيسية كما يلي :

الفئة ١ : البرامج غير المعروضة وفقا للشكل الذى اعد البرنامج على اساسه والتي تدعو الحاجة بالتالي الى تنقيحها وعرضها على اللجنة في شكل مناسب ؛

الفئة ٢ : البرامج التي تقع كليا او جزئيا في دائرة اختصاص هيئات الامم المتحدة الرئيسية الاخرى من قبيل مجلس الامن ومجلس الوصاية ؛

الفئة ٣ : البرامج التي ينبغي ان تستعرض استعراضا تاما لسبب او اكثر من الاسباب التالية : لانها لم تستعرض في معرض النظر في الخطط المتوسطة الاجل او الميزانيات البرنامجية السابقة ؛ اولان الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة لم تستعرضها وبالتالي فان اللجنة تتيح الفرصة الوحيدة لاستعراضها على الصعيد الحكومي الدولي ؛ اولأن اللجنة رأت في دورتها الخامسة

---

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

(٤) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/10006) .

Digitized by UNOG Library

عشرة انها تحتاج الى اهتمام خاص ؛ أو لأنها وضعت في اعقاب أحد مؤتمرات الامم المتحدة الرئيسية ؛ أو لأن الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد طلب الى اللجنة توجيه اهتمام خاص اليها ؛

الفئة ٤ : البرامج التي لن تنظر اللجنة فيها بالتفصيل وهي : البرامج التي تقع اساسا في دائرة اختصاص الهيئات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة والتي ينبغي بالتالي استعراضها من ناحية التنسيق المضمون ؛ والبرامج التي توجد هيئات خاصة لاستعراضها ؛ والبرامج التي يجرى من اجلها انعقاد مؤتمر دولي رئيسي اما حاليا او في المستقبل القريب .

٧٤ — وفي الجلسة ذاتها ، اتفقت اللجنة على ان الفصلين الخامس " الوصاية وانهاء الاستعمار" والعشرين " الاعلام " في الجزء الثاني من الخطة المتوسطة الاجل يقعان في الفئة ١ ، وقررت بالتالي رجاء الامين العام ان يعمل على اعادة صياغة هذين الفصلين على نحو يتمشى مع المبادئ التوجيهية العامة المتبعة في البرامج الاخرى وان يعيد تقديم البرنامجين المنقحين الى اللجنة في دورتها الحالية (وقد ورد النصان المنقحان للفصل الخامس والفصل العشرين في الوثيقتين A/31/6/Add.1/Corr.3 وCorr.4).

٧٥ — وفي الجلسة ذاتها قررت اللجنة ، على اساس الفئات والمعايير سالفة الذكر ، أن تنظر في البرامج التالية : برنامجا ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الفرعيان المشتركان بين الشعب (التنبؤات الطويلة الاجل ونظم المعلومات) ؛ وتخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها ؛ والبيئة ؛ والتنمية الصناعية ؛ والمراقبة الدولية للمخدرات ؛ واقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ؛ والادارة العامة والمالية العامة ؛ والاعلام ؛ والعلم والتكنولوجيا ؛ والتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ؛ والشركات عبر الوطنية ؛ والنقل ؛ التحليلات الخاصة المتعلقة بالتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والواردة في الجزء الثالث من المجلد الاول من الخطة المتوسطة الاجل .

٧٦ — وكان من المفهوم ان قرار دراسة هذه البرامج بتعمق لا يمنع الوفود من التعليق بأى تفصيل تراه على اى من البرامج الاخرى في الخطة المتوسطة الاجل .

٧٧ — ولاحظت بعض الوفود ان قرار اللجنة عدم استعراض البرامج المتعلقة بالسلم والأمن بتعمق لا يقلل من اهمية هذه البرامج حيث انه لا يمكن تنفيذ الخطة المتوسطة الاجل بنجاح الا في جو من السلم والامن الدوليين .

٧٨ — ووضعت اللجنة جدول اعمال ، وخصصت جلستين للبرامج الرئيسية التي ينبغي النظر فيها بتعمق بحيث تعقد الجلسة الثانية بعد الجلسة الاولى بعدة ايام بغية اتاحة تقديم صياغات جديدة في شكل اوراق اجتماع الى اللجنة واعداد اجابات مفصلة لما يثار في المناقشة من اسئلة . وقد اتبعت اللجنة في الاستعراض المتعمق اجراء يقضي بتقديم التعليقات على كل من البرامج ككل ثم تناول كل برنامج فرعي على حدة .

٧٩ — وقد أبدى طوال الدورة عدد من الملاحظات حول شكل الوثيقة ونوع المعلومات التي تتضمنها ، وكرست جلسة واحدة في الاسبوع الاخير لهذا الموضوع . واعتبر المخطط المعيارى الذى وضعته شعبة الميزانية لسرد البرامج الفرعية مرضيا ، والفصول المتعلقة باقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات،

Digitized by UNOG Library

والسكان ، والاحصاءات ، والشركات عبر الوطنية ، امثلة للسرد الجيد ، غير ان كثيرا من الفصول الاخرى لم يكن حسن الصياغة ، بل ان بعضها تضمن فقرات مبهمة اما بسبب استعمال المصطلحات الخاصة او بسبب عمومية النهج المتبع .

٨٠ — ولوحظ ان بعض الاهداف المعروضة تحت وحدتين تنظيميتين مختلفتين تشير فيما يبدو الى ذات الانشطة ، ومن ذلك البرامج الفرعية المتعلقة بالمستوطنات البشرية والاغاثة في حالة الكوارث والتابعة لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، فهي تعتبر ، في نظر اللجنة ، امثلة على هذه المشكلة التي لاينبغي ،ان تنشأ في الخطة المقبلة ،وترى ان البيانات المتعلقة بالاثر المتوقع تثير اهتماما خاصا الا ان نوعيتها مخيبة للآمال بوجه عام ؛ فاذا كان مديرو البرامج عاجزين عن تقديم مؤشرات دقيقة لما يتوقعون ان تسفر عنه استراتيجياتهم من آثار فيجدر بهم ان يقولوا ذلك .

٨١ — وجرت على النحو التالي مناقشة اربعة مجالات تقتضي ادخال تغيير في طريقة العرض في الخطة المقبلة .

١ — مركز الوثيقة

٨٢ — خلصت اللجنة الى ان للخطة طابع الاقتراح المقدم من الامين العام ، وانها تخضع للتعديل من جانب الهيئات الحكومية الدولية المختصة وانه ينبغي ، في الخطط المقبلة ،ايضاح ذلك في العنوان وفي طريقة العرض .

٢ — معلومات عن الانشطة المضطلع بها على صعيد المنظومة

٨٣ — لاحظ عدة ممثلين ان ثمة حاجة الى معلومات عن الانشطة التي تقوم بها عناصر اخرى من منظومة الامم المتحدة في اى مجال يجرى استعراضه وذلك للنظر في الانشطة المعروضة في الخطة من زواياها المختلفة ،وأشاروا الى ان خطة الفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ قد تضمنت مواد عن " الاعمال المتصلة بالموضوع في المنظمات الدولية الاخرى " ،واعربت اللجنة عن رغبتها في تضمين الخطة المقبلة مثل ذلك . وبالاضافة الى ماتقدم اقترح احد الوفود عرض جداول البيانات المالية المقارنة الخاصة بالماضي القريب . ولوحظ ايضا ان تقرير لجنة التنسيق الادارية يتضمن اجزاء تتناول الامور الفنية وانه ينبغي ، في المستقبل ، أن تقترن هذه الاجزاء بفصول الخطة التي تتناول هذه المجالات . وقد كان حضور ممثلي الوكالات المتخصصة مفيدا للجنة ويجمل بهؤلاء الممثلين أن يقوموا ، في الدورات المقبلة ، بتقديم تعليقات كتابية قصيرة فيما يتعلق بعمل منظماتهم ذى الصلة ببعض برامج الامم المتحدة المستعرضة . وينبغي الاستفادة استفادة تامة وفعالة من نظام المشاورات المسبقة . كما ينبغي ان يتاح للجنة الاطلاع على ملاحظات شتى المنظمات على خطط بعضها البعض . واتفق على ان من المفيد معرفة القرارات التي اتخذت بالفعل على اساس هذا النوع وغيره من اوجه تبادل المعلومات .

Digitized by UNOG Library

٣ — المعلومات المالية في الخطة

٨٤ — لقد جاء في اختصاصات لجنة البرنامج والتنسيق وفي تقرير الفريق العامل المعني بأجهزة اعداد برامج وميزانيات الامم المتحدة (A/10117 وCorr.1) انه ينبغي ان تقوم اللجنة باستعراض البرامج آخذة في اعتبارها آثارها المالية المتعلقة بالميزانية ؛ غير ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة لهما سلطة لا غموض فيها على مراجعة شؤون الميزانية بالتفصيل ، وترى اللجنة انه ينبغي الاحتفاظ بتوزيع العمل هذا . فمن الواضح ان الخطة لا تستطيع ان تقدم بيانات عن الميزانية بطريقة تعني ضمنا ربط مبالغ لمدة تعادل المدة المشمولة بالخطة . ورغم تفاوت الاعضاء في التشديد على الحاجة الى الخلفية المالية المفصلة ، فقد اتفق على الخطة المقبلة مايلي بالنسبة لكل برنامج :

(أ) اية مخصصات معتمدة في الميزانية العادية الجارية ؛

(ب) المنصرفات الفعلية من الموارد الخارجة عن الميزانية بالنسبة للسنة السابقة أو لفترة السنتين السابقة ؛

(ج) تقديرات ، بالنسبة المئوية فقط ، للنسبة التي ينوى مدير البرنامج تخصيصها من اعتمادات كل برنامج خلال الفترة المشمولة بالخطة لكل برنامج فرعي ؛

(د) مؤشرات للتوقيت المرحلي بالنسبة للأنشطة المخططة ؛

(هـ) المبالغ التقديرية المرصودة او المنصرفة (كما في (أ) و (ب) أعلاه) من قبل هيئات اخرى في منظومة الامم المتحدة على الانشطة ذات الصلة بالموضوع ، ما كان ذلك مناسبا وممكنا .

٤ — هيكل البرامج

٨٥ — لوحظ في أكثر من موضع انه مازالت هناك عيوب في هيكل البرامج بالخطة. فالانشطة بعينها مازالت تعرض في فصول مختلفة من الخطة وذلك ، ببساطة ، لان وحدات تنظيمية مختلفة تضطلع بها . وترى اللجنة انه ينبغي وضع الخطة المقبلة على هدى الخطوط البرنامجية وحدها ، وينبغي وجود اشارات الى الفقرات التي تتناول اعمالا ذات صلة بالموضوع في البرامج الاخرى . كما ينبغي توزيع انشطة الدعم بين البرامج وفقا للمقاصد التي تستهدفها . ويلاحظ أنه مازال داخل البرامج بعض البرامج الفرعية التي تشكل مجموعات من الانشطة المتماثلة في النوع ، من قبيل المساعدة التقنية او خدمة الجلسات ؛ ويجب الا تظهر مثل هذه البرامج الفرعية في الخطة المقبلة ، بل ينبغي عرض الانشطة المعنية تحت البرنامج الفرعي الذى تسهم فيه .

Digitized by UNOG Library

بـاء ـ تحديد المعدلات النسبية للنمو الحقيقي

٨٦ ـ نظرت اللجنة في الجدولين ١ و٢ الواردين في الفصل الثالث من المجلد الثاني من الخطة المتوسطة الاجل ووافقت، بعد تبادل الآراء، على المعدلات النسبية للنمو الحقيقي المبينة في الجدول ادناه . ويرجع انخفاض المعدل النسبي للنمو الحقيقي اولا وأخيرا الى عدم وجود خطة مبررة ولا يعني ضمنا بأى حال من الاحوال حكما من جانب اللجنة على الاهمية الحقيقية للمجال ذاته؛ وتدرك اللجنة ان معدل النمو الحقيقي لبعض البرامج قد لا يزيد عن الصفر كما قد يكون سالبا .

٨٧ ـ وفي حالة معدلات نمو البرامج في المجال السياسي عزى الانخفاض الى مادون المتوسط الى صعوبة التنبؤ بالاحداث ، علما بأن هذه البرامج تحظى بأولوية عليا وأنه سيجرى، ان اقتضت الاحداث ، توفير اعتمادات اضافية . وفيما عدا هذه الحالات الخاصة والحالات المذكورة في الفقرة ٣٦ من المجلد الثاني من الخطة ، فقد اعتمدت اللجنة في تصنيفها للبرامج على الوصف الفعلي الوارد في الخطة بالاضافة الى المواد والايضاحات المكملة المقدمة اليها أثناء الدورة .

٨٨ ـ وبعد فراغ اللجنة من تحديد المعدلات النسبية للنمو الحقيقي للبرامج الرئيسية ، كان هناك اتفاق عام على انها تعمل بأداة كليلة وأن ثمة حاجة الى ادخال تحسينات كبيرة على التقنيات المعنية ؛ ونتيجة لذلك فهناك حاجة الى توخي شيء من المرونة في تفسير هذه المعدلات. ومن المفهوم انه ينبغي القيام كالعادة باستعراض الميزانية وان البرامج التي اعطتها اللجنة معدل نمو حقيقي اعلى من المتوسط لن تحظى بذلك اذا لم تقتضي طلباتها المقدمة لرصد الاعتمادات ذلك .

Digitized by UNOG Library

الجـــدول

توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن المعدلات النسبية للنمو الحقيقي في اعتمادات الميزانية العادية عن الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

البرامج الرئيسية	معدلات النمو الحقيقي لفترة السنتين				
	اعلى من المتوسط بكثير	اعلى من المتوسط	متوسط	ادنى من المتوسط	ادنى من المتوسط بكثير
١ - تقرير السياسة العامة				×	
٢ - تقرير السياسة الاقتصادية والاجتماعية				×	
٣ - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن				×	
٤ - الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة					×
٥ - العدل والقانون الدوليان				×	
٦ - الوصاية وانهاء الاستعمار					×
٧ - تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياستها				×	
٨ - الاغاثة في حالات الكوارث			× (أ)		
٩ - البيئة					×
١٠ - الاغذية والزراعة				×	
١١ - حقوق الانسان				×	
١٢ - المستوطنات البشرية			× (ب)		
١٣ - التنمية الصناعية		× (ج)			

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

تابع - الجـــدول

البرامج الرئيسيه	معدلات النمو الحقيقي لفترة السنتين				
	أعلى من المتوسط بكثير	أعلى من المتوسط	متوسط	أدنى من المتوسط	أدنى من المتوسط بكثير
١٤- المراقبة الدولية للمخدرات				×	
١٥- الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين					×
١٦- التجارة الدولية		×			
١٧- الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط		×			
١٨- اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات		× (د)			
١٩- السكان			×		
٢٠- الادارة العامة والمالية العامة					×
٢١- الاعلام					×
٢٢- العلم والتكنولوجيا			×		
٢٣- التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية			× (هـ)		

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

تابع ـ الجـــــدول

البرامج الرئيسيـــة	معدلات النمـو الحقيقي لفترة السنتـــين				
	أعلى من المتوسط بكثـــير	أعلى من المتوسط	متوســط	أدنى من المتوسط	أدنى من المتوسط بكثـــير
٢٤ ـ الاحصـاءات		×			
٢٥ ـ الشركات عبر الوطنيـــة ...	×				
٢٦ ـ النقـــل					×
المجمـوع			×		

(أ) ستؤخذ بعين الاعتبار الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لهذا البرنامج .

(ب) هذا التصنيف افتراضي ، وتتوقف المخصصات الفعلية على نتائج المؤتمـــر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

(ج) هذا التصنيف افتراضي ريثما يتخذ قرار بشأن مركز منظمة الامم المتحدة للتنميـــة الصناعية .

(د) هذا التصنيف افتراضي ؛ وتتوقف المخصصات الفعلية على النتائج التي يخلص اليها مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار.

(هـ) ينبغي ان يكون معدل النمو الحقيقي لميزانية البرامج الفرعية ١ الى ٣ مـــن البرنامج ١ أقل من المتوسط بكثير؛ وهذا يعني ضمنا أن معدل النمو الحقيقي للبرنامجين الفرعيين ٤ و ٥ من البرنامج ١ سيكون أعلى من المتوسط .

Digitized by UNOG Library

جيم — مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات

٨٩ — استعرضت اللجنة ، في جلساتها من ٤١٢ الى ٤١٤ ، الفرع ألف من الجزء الأول من الخطة المتوسطة الاجل المعنون مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات .

٩٠ — ولاحظ مدير المكتب ونائب وكيل الأمين العام للشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات ، في بيانه التمهيدي الذي ادلى به في الجلسة ٤١٢ ، ان منظومة الامم المتحدة لا تزال تزداد تعقدا سواء من حيث عدد المنظمات أو العلاقات المؤسسية ، وفي نفس الوقت يزداد وضوح الترابط بين مشاكل التنمية والحاجة الملحة الى اتباع نهج يجمع بين الفروع العلمية المختلفة في حلها . وأضاف أن هذه الاتجاهات تعني ضمنا ازدياد اهمية دور مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات الذي تتمثل مساهمته الرئيسية ، في هذه الظروف الجديدة ، في أن يكفل — عن طريق تقديم المعلومات الى الهيئات الحكومية الدولية واتخاذ التدابير المباشرة على الصعيد المشترك بين الامانات — استخدام الذخيرة من المعارف والخبرات التي تجمعت لدى المنظومة استخداما كاملا وفعالا في حل مشاكل التنمية العالمية التي تواجه المجتمع الدولي ؛ كذلك ينبغي ان يكفل المكتب اتاحة المعلومات الكاملة عن الانشطة الجارية والموارد المتوفرة في المنظومة بأكملها بصورة منهجية الى الهيئات الحكومية الدولية ، وخاصة عندما يرتأى انشاء اجهزة مؤسسية جديدة . وقال انه لئن كان المكتب لا يلتمس زيادة كبيرة في عدد موظفيه ، فان من الاهمية بمكان ان تتوفر له الاموال الكافية للسفر وذلك لكفالة حضوره الفعال كلما بحثت القضايا التي تمس المنظومة ككل .

٩١ — ورحب اعضاء اللجنة بنهج التنسيق الذي يقوم المكتب بوضعه وبالدور الموسع الذي يمكن أن يلعبه المكتب خلال فترة التخطيط المقبلة . واعربوا عن الرأي القائل انه ينبغي ، في الخطط المقبلة ، ان يصاحب البيانات المتضمنة للاهداف وصف اكثر تفصيلا للأنشطة التي ترمي الى تحقيقها . ولوحظ كذلك ان نتائج عملية اعادة التشكيل التي يجري الاضطلاع بها حاليا ستؤثر دون شك في انشطة التنسيق بل وربما في غرضها الرئيسي .

٩٢ — واتفقت اللجنة على ان من أهم مساهمات المكتب أن يقوم باطلاع الهيئات الحكومية الدولية باستمرار على التطورات والانشطة الجارية في المنظومة باكملها لتمكين هذه الهيئات من اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة تهتدي بها اعمال المنظومة . وفي هذا الصدد ، رحبت اللجنة بما ينويه المكتب من وضع خبرته تحت تصرف المؤتمرات الدولية التي تتناول انشطة عدة هيئات من الهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة . وفي السياق ذاته ، اقترح ان يضع المكتب على اساس منهجي تحت تصرف الجمعية العامة والهيئات الاخرى المعنية باستعراض البرامج معلومات عن البرامج التي لها صلة بعضها بالبعض والتي يجري تخطيطها في المنظومة بأكملها ؛ فأبدى عدة أعضاء من أعضاء اللجنة اهتماما بالاقتراح ورأوا انه ينبغي تكريس مزيد من الدراسة للطرق الكفيلة بتنفيذه .

٩٣ — وكان هناك احساس عام بان مجرد التنسيق في تنفيذ البرامج المعتمدة لم يعد كافيا ،

Digitized by UNOG Library

بل ينبغي ان تسعى المنظومة الى تنسيق العمل في مرحلة التخطيط . ورحبت اللجنة بالتأكيد الوارد في الفرع المستعرض من الخطة ، على " العمل المشترك بين الوكالات في تخطيط وتنفيذ البرامج " وقررت استعراض الممارسات الجاري تنفيذها حاليا تحت رعاية المكتب في مجال التخطيط المشترك بين الوكالات ، وذلك عندما تنظر في التقرير السنوي للجنة التنسيق الادارية .

٩٤ - وأبدى بعض الاعضاء تحفظات ازاء ما جاء في بيان المكتب المتضمن للاهداف من تشديد مفرط ، حسب رأيهم ، على القضاء على ازدواجية الانشطة وتداخلها ، ورأوا انه لئن كان الازدواج في التدابير التشريعية غير مستصوب ، فان اعمال البحث التي تقوم بها المنظمات المختلفة في ميدان بعينه كثيرا ما تسفر عن قيام المنظومة بوضع معارف اضافية تحت تصرف المجتمع الدولي ، وان من غير المناسب أو المستصوب تقييد مثل هذه الاعمال . وأكد اعضاء آخرون بوجه عام على الاهمية التي يعلقونها على القضاء على الازدواجية والتداخل ، بما في ذلك وقف المشاريع التي عفا عليها الزمن أو المبددة ، وهم يرون ان الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد القائمة لا يزال هدفا هاما من اهداف التنسيق المشترك بين الوكالات . وكان هناك اتفاق عام في اللجنة على انه لئن كان للهيئات الحكومية الدولية دون سواها الحق في وقف الانشطة التي بدأتها هي ، فان من المناسب للمكتب ان يسترعي انتباهها الى حالات واضحة من الازدواج او التداخل لاتخاذ التدابير المناسبة . ورؤى كذلك انه ينبغي التمييز ، من ناحية ، بين الانشطة التي يكمل بعضها بعضا أو التي يساند بعضها بعضا في ميدان بعينه ، وهذه ينبغي بديهيا تشجيعها ، وبين الازدواج المبدد الذي ينبغي القضاء عليه نظرا لكون الموارد المتاحة للمنظومة محدودة من ناحية أخرى .

٩٥ - والتمست ايضاحات فيما يتعلق بالوظائف " التمثيلية " للمكتب ، وخاصة وظائف موظفيه العاملين في جنيف . ومن رأى اللجنة أنه ينبغي أن تكون للاعمال الاساسية اولوية واضحة على الوظائف الرسمية ، وقد اوضحت ان هذه الوظائف ليست ذات طابع رسمي ، ولكنها تنطوي على الاشتراك الفعال في اعمال هيئات ادارة الوكالات والاجتماعات الاخرى بالنيابة عن الامم المتحدة ؛ ثم ان هناك مسؤولا في المقر يتولى ترتيبات تمثيل الامم المتحدة في اجتماعات الوكالات وغيرها من الاجتماعات الحكومية الدولية .

دال - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : الاستراتيجية العامة المتوسطة الاجل

٩٦ - استعرضت اللجنة ، في جلستيها ٤١٤ و ٤١٥ ، الفرع باء من الجزء الاول من الخطة المتوسطة الاجل ، وعنوانه ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : الاستراتيجية العامة المتوسطة الاجل . واوضح مدير مكتب وكيل الامين العام ، لدى عرضه استراتيجية هذه الادارة ، ان الادارة قد حاولت ، في الخطة المتوسطة الاجل المقترحة : أولا ، ان توجز على ادق نحو ممكن اهداف خطة كل برنامج ؛ وثانيا : ان تعرض احدث تصور للاهداف المتوسطة الاجل لكل برنامج وذلك ، في جملة امور ، في ضوء المقررات والتوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة مؤخرا في دورتها الاستثنائية السابعة ؛ وثالثا ، ان تعرض على نحو موحد ومتكامل جميع اهداف الخطة بالنسبة

Digitized by UNOG Library

لشتى برامج الادارة . وقال انه اذا اريد للخطة المتوسطة الاجل ان توفر الاطار المنشود لوضع الميزانيات البرنامجية لفترة سنتين ، فينبغي ان تقوم على مفهوم واسع ومرن ، فليس من الممكن ، في رأيه ، وجود توافق تام ومفصل بين أهداف الخطة والميزانيات البرنامجية في مجتمع ومنظمة ديناميكيين ؛ فالميزانية البرنامجية هي أداة تنفيذية لتنفيذ اهداف الخطة. وعليه ، ينبغي النظر الى الخطة المتوسطة الاجل باعتبار مالها من دلالات ارشادية ، اما الارقام الدقيقة فستقدم في وثيقة ميزانية برنامجية لتنظر فيها اللجنة في دورة لاحقة . وأضاف ان الادارة تدرك اهمية وضع نظام لرصد وتقييم تنفيذ الخطة ، وانها تقوم حاليا بدراسة وبحث نظام مناسب للادارة الكفؤة والفعالة للبرنامج .

٩٧ — وفيما يتعلق بالفلسفة العامة الكامنة وراء استراتيجية الادارة الخاصة بالخطة المتوسطة الاجل ، لاحظ المدير ان من الاهمية بمكان ، نظرا لكثرة المهام الحكومية الدولية المسندة الى الادارة ومراعاة للمسؤوليات المحددة التي تضطلع بها المنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، تحديد استراتيجية للادارة سواء فيما يتعلق بالابحاث الموجهة نحو وضع السياسات او بالانشطة التنفيذية على السواء .

٩٨ — واتفقت اللجنة على ضرورة اتباع نهج اكثر تكاملا في برمجة عمل الادارة الذى كثيرا ما عانى فيما مضى من انعدام التركيز والاتجاه بشكل عام . وفي حين ايدت اللجنة النوايا المعرب عنها في عرض الاستراتيجية المتوسطة الاجل للادارة ، فقد طلبت ايضاحا لما جاء في الفقرة ٣٥ من الخطة المتوسطة الاجل من انه قد يكون من المستحسن ان تركز الادارة مجهوداتها على الوظائف الاستشارية القصيرة الاجل فيما يتعلق بالتخطيط وتقرير السياسة العامة وانشاء المؤسسات بدلا من الاستمرار في تقديم المساعدة للمشاريع التي تتطلب قدرا كبيرا من مدخلات اليد العاملة على مدى بضع سنين ، او للدراسات التقنية بشأن الطرق ، مثلا ، التي تكون جهات اخرى داخل الامم المتحدة وخارجها انسب منها تهيئة للمساعدة فيها . وفي حين انها ايدت كذلك العزم على تحقيق تكامل اوثق بين الادارة واللجان الاقليمية عن طريق التخطيط المشترك ، فانها تساءلت عما اذا كان هذا يستتبعه تناوب في الموظفين بين المقر واللجان الاقليمية . وفي هذا الصدد ، حذرت اللجنة من انه لئن كانت سياسة الادارة الرامية الى نقل المسؤولية عن بعض الانشطة التنفيذية الى اللجان الاقليمية سياسة مستصوبة ، فانه لا ينبغي اتباعها الى حد تسفر معه عن بعثرة الجهود . واللجنة ، اذ تدرك الحاجة الى التنسيق بين انشطة المقر والانشطة الاقليمية على نحو رشيد ومتكامل ، فقد رأت انه قد يكون من المفيد ان تقوم في بعض دوراتها اللاحقة باستعراض الدراسات والبحوث وغيرها من الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها الآن اللجان الاقليمية .

٩٩ — وردا على هذه التعليقات ، قال المدير ان الادارة تقوم حاليا بتقييم امكانية نقل بعض المهام التي يضطلع بها المقر حاليا الى اللجان الاقليمية بينما ستعمد في المقر الى التركيز على نواحي المفاهيم النظرية والقيام بدور تنسيقي . ورؤى كذلك انه ينبغي ان تشترك اللجان الاقليمية بدورها في هذه الانشطة النظرية التي يضطلع بها المقر ؛ وكما سبق للجنة ان لاحظت ، فان تناوب موظفي المقر وموظفي اللجان الاقليمية يثير قضية مدى ما اذا كان النظامان الحاليان الاداري والاساسي لموظفي الامم المتحدة يتيحان القيام بهذه العملية على نحو سلس . وفيما يتعلق بما جاء

Digitized by UNOG Library

في الفقرة ٣٥ من الخطة المتوسطة الأجل ، لوحظ انه ليس لدى الامم المتحدة الموارد الكافية للاضطلاع بالوظائف الارشادية الطويلة الاجل او لاعداد دراسات تقنية بحتة قد تكون منظمات اخرى مهيأة على نحو افضل لاعدادها . وقال المدير انه قد يكون هناك استثناء من هذه الوظائف الارشادية الطويلة الاجل يتمثل في برنامجي الاحصاءات والموارد الطبيعية ، فهما يتجهان الى اتاحة فرصة اكبر للاثراء المتبادل مع الزمن ؛ ومن ناحية اخرى ، فان التركيز على مهام ارشادية اقصر اجلا يفيد في اقامة صلة مباشرة بين ابحاث ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالسياسات ، والمقررات التي تتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والمساعدة الخاصة بالارشاد حول تنفيذ مثل هذه المقررات على الصعيد القومي .

التنبؤات الطويلة الاجل (مشروع سنة ٢٠٠٠)

١٠٠ — أقرت اللجنة النوايا المعرب عنها في البرنامج الفرعي المشترك بين الشعب بشأن التنبؤات الطويلة الاجل ، وأعربت عن الامل في ان يساعد هذا البرنامج الفرعي في تنفيذ قرارات ومقررات الهيئات الحكومية الدولية وفي ان يتم الاضطلاع بعمليتي التنبؤات الكمية والنوعية بالتعاون مع اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة . غير انه ابدى تحفظ ازاء المشروع نظرا لعدم وجود سند تشريعي محدد له ، وأبديت شكوك حول ما اذا كان هذا البرنامج الفرعي بالضرورة برنامجا مشتركا بين الشعب حيث انه يمكن ادماجه في برنامج مركز تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها . واعلن ممثل الادارة ان المركز المذكور سيكون الوكالة الرائدة التي تعنى بانشطة البرنامج الفرعي وان جميع الوحدات المعنية في الادارة ستقدم المدخلات له .

نظم المعلومات

١٠١ — دارت مناقشة طويلة في اللجنة حول عدم وجود السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي ، فقد ذكر ان الفقرة ٨ من الفرع الثالث من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) ، وهي الفقرة التي استشهد بها على انها تشكل السند التشريعي ، تشير الى تجميع الخبرة التقنية المتوفرة داخل منظومة الامم المتحدة واتاحتها للبلدان النامية ولا يمكن بالتالي الاستشهاد بها على انها تشكل السند التشريعي . وأوضح المدير أن هناك عدة قرارات اخرى تتصل بالانشطة المقترح ادراجها في هذا البرنامج الفرعي . وأعلنت عدة وفود انه ينبغي على اى حال تنفيذ الفقرة ٨ من الفرع الثالث من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) .

١٠٢ — ورأت اللجنة ان الفكرة الواردة في هذا البرنامج الفرعي جديرة بالاهتمام ولكنها تشعر أنه لابد من مزيد من المعلومات قبل النظر في وضع نظام دائم لتخزين وثائق هذه الادارة واسترجاعها .

١٠٣ — وكان هناك رأى بأنه ، اذا أمكن وضع النظام عن طريق تغيير الترتيبات الادارية الداخلية في داخل الادارة وكان ذلك لا يشكل بالضرورة برنامجا فرعيا مستقلا ، فهذا ليس من شأن اللجنة ان تنظر فيه . غير انه لوحظ ان النظام ، كما اقترحته الامانة العامة ، تستتبعه تكاليف كبيرة ؛

Digitized by UNOG Library

وحيث ان اللجنة كانت لا تزال تخامرها بعض الشكوك حول ما اذا كانت فوائد النظام المتوقعة تتمشى مع التكاليف اللازمة ، فقد اقترحت ان يقدم بادئ ذى بدء مزيد من المعلومات عن هذه النقطة الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والى اللجنة الخامسة .

١٠٤ - واذا اسفرت الحاجة الى تحسين ترتيبات تخزين واسترجاع وثائق الادارة عن وضع نظام على غرار النظام المقترح ، فينبغي ان تستعرض اللجنة سيره بعد فترة تجربة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات بغية تقييم العلاقة بين التكاليف والفعالية .

١٠٥ - واثارت اللجنة تساؤلات في مناسبات عديدة حول تفشى الاقتراحات الواردة في شتى فصول الخطة المتوسطة الاجل بشأن انشاء مصارف بيانات . واللجنة اذ تثير هذه التساؤلات فليس في نيتها ان تنتقد او ترفض هدف تزويد الدول الاعضاء بمعلومات افضل ، ولا ان توجه نقدا عاما لاستعمال نظم تخزين واسترجاع المعلومات باستخدام الحاسبة الالكترونية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف ؛ على ان اللجنة ترى ان الاقتراحات ، الموصوفة والمعروضة في الخطة ، غير مبررة تبريرا كافيا في كثير من الاحيان . وترى اللجنة على وجه الخصوص انه لم تراع ، في وضع هذه المقترحات ، ضرورة جعل كل مصرف من مصارف البيانات متسقا مع مصارف البيانات الاخرى المقترح انشاؤها . وكان انطباع اللجنة انه لم يحدث تنسيق بين هذه الاقتراحات.

هاء - اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لاوروبا ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

١٠٦ - استعرضت اللجنة ، في جلستها ٤١٥ ، الفرعين جيم وزاى من الجزء الاول من الخطة المتوسطة الاجل بشأن اللجان الاقليمية .

١٠٧ - وذكر ان الفقرة ٦٥ من الخطة ، المتعلقة باللجنة الاقتصادية لاوروبا ، تؤكد بحق أن نجاح مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا وتوقيع الوثيقة النهائية في هلسنكي قد أديا الى خلق جو موات لعمل اللجنة الاقتصادية لاوروبا . واعلن ان انشطة اللجنة المذكورة ينبغي ان تكون متسقة مع هدفها الرئيسي ألا وهو تعزيز التعاون بين اوروبا الغربية واوروبا الشرقية. وأعلن كذلك ان انشطة اللجنة المذكورة لا يقتصر نطاقها على اوروبا بل هي تمس ايضا التعاون الاقتصادى في سائر انحاء العالم .

Digitized by UNOG Library

واو - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن

١٠٨ - استعرضت اللجنة ، في جلستيها ٤٢٩ و ٤٣٠ ، برنامج الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن الوارد في الفصل الثاني من الجزء الثاني من الخطة المتوسطة الاجل .

١٠٩ - وفي معرض الرد على احد الاسئلة التي اثيرت ، اوضح مدير شعبة شؤون نزع السلاح ان كلمة " مبادرات " الواردة في الفقرة ٣ ١٥ (٦) من الخطة تشمل الاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، كما تشمل امكانية عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح وكذلك الاقتراحات الداعية لعقد دورة للجنة شؤون نزع السلاح التابعة للامم المتحدة . واضاف ان هذه المبادرات ستتطلب قيام الامانة العامة بأعمال تحضيرية لا يشملها برنامج العمل الحالي لشعبة شؤون نزع السلاح . وعلاوة على ذلك فان القرارات المتعلقة بالفصل العنصرى المذكورة في الفقرة ١٧٠ تشمل قرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الامن .

زاى - الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة

١١٠ - استعرضت اللجنة ، في جلستها ٤٢٩ ، برنامج الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة الوارد في الفصل الثالث من الجزء الثاني من الخطة المتوسطة الاجل .

١١١ - لاحظ بعض الممثلين ان كبير منسقي الامم المتحدة لبعثات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط قد ورد في قائمة العمليات بالفقرة ١٨٩ . ومع ان وفودهم في مجلس الامن قد ايدت المرشح لمنصب كبير المنسقين ، الا انه لا ينبغي ، مع ذلك ، الاستنتاج بأن مجلس الامن قد انشأ عملية جديدة من عمليات صيانة السلم .

حاء - العدل والقانون الدوليان

١١٢ - استعرضت اللجنة ، في جلستها ٤٢٩ ، برنامج العدل والقانون الدوليين الوارد في الفصل الرابع من الجزء الثاني من الخطة المتوسطة الاجل . وقد اثيرت مسألة ما اذا كان هذا الفصل يشكل بالفعل برنامجا على الاطلاق . وقد اقترح تقصير دورات لجنة القانون الدولي ، وعقد عدد اكبر من الجلسات خلال كل دورة ، وان تسعى لجنة القانون الدولي الى معالجة بنود جدول اعمالها على نحو اسرع . كما اقترح اصدار مجلد واحد فقط في العام من حولية لجنة القانون الدولي ، وان تقوم امانة لجنة العلاقات مع البلد المضيف بدور اكثر فعالية فيما يتعلق بعمل اللجنة المذكورة . وكان هناك خلاف في الرأى حول ما اذا كان ينبغي للجنة القانون الدولي اولا ينبغي لها ، ان ترجئ النظر في البند المتعلق بقانون استخدام الطرق المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية . وفي هذا الصدد استرعي الانتباه الى قرارى الجمعية العامة ٣٠٧١ (د - ٢٨) و ٣٤٩٥ (د - ٣٠) بوصفهما الاساس لاستمرار الدراسة المقترحة دون توقف .

Digitized by UNOG Library

١١٣ - وابديت ملاحظة ، نيابة عن ادارة الشؤون القانونية ، مفادها ان برنامج لجنة القانون الدولي يخضع سنويا لاستعراض دقيق تجريه الجمعية العامة ، التي سبق ان اتخذت في الماضي مقررات بشأن ما يجب دراسته من مواضيع وما يجب ايلاؤها اياه من اولويات . وسوف يتاح لمن يعنيهم الامر الحصول ، كما ينبغي ، على المحاضر الموجزة لمناقشات اللجنة ، لكي يحيطوا علما بما ابدى من ملاحظات .

طاء - الوصاية وانهاء الاستعمار

١١٤ - استعرضت اللجنة في جلستيها ٤١٢ و ٤٣٧ برنامج الوصاية وانهاء الاستعمار الوارد في الفصل الخامس من الجزء الثاني من الخطة المتوسطة الاجل . وفي الجلسة ٤١٢ قررت اللجنة ان تطلب من الامين العام وضع صياغة جديدة للبرنامج الوارد في الفصل الخامس حتى يكون متفقا مع المبادئ التوجيهية العامة المتبعة في اعداد البرامج الاخرى الواردة في الخطة المتوسطة الاجل . وبناء على ذلك قدم للجنة نص منقح . (للاطلاع على النص انظر A/31/6/Add.1/Corr.3) .

١١٥ - واشير مع الارتياح الى انه ، على الرغم من ان النص الوارد في الفصل الخامس يعطي انطباعا بأنه ينبغي حل جميع المشاكل بنفس الطريقة ، الا ان البرنامج المنقح يبين بوضوح انه يجب على الامم المتحدة ان تراعي فيما تقوم به من اعمال الطابع الخاص لكل حالة من الحالات . وفيما يتعلق بعرض البرنامج الفرعي ٤ (خدمة هيئات الامم المتحدة والبعثات) ، فقد كان يبدو انه يمثل قائمة بالواجبات لا بالأهداف ، واثيرت مسألة ما اذا كان من الممكن اعتبار البرنامج الفرعي ٤ برنامجا فرعيا مستقلا ، ام انه يجب ادراج العناصر المكونة له في برامج فرعية اخرى .

١١٦ - اعترفت اللجنة بأهمية البرنامج ، ولاحظت ان الامم المتحدة قد قامت بدور هام في مجال انهاء الاستعمار ، بتطبيقها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . بيد انه مازال هناك عدد من المشاكل يجب حله ، وقد شدد في هذا الصدد على ان لهذا البرنامج اهمية بالغة في تحقيق المقاصد الاساسية لميثاق الامم المتحدة . ومن شأن تطبيق التدابير المنصوص عليها في البرنامج ان يساعد على القضاء نهائيا على النظام الاستعماري ، وان يساعد على منح الاستقلال لجميع الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار .

١١٧ - لاحظ كل من المدير ونائب الامين العام للشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار ، لدى موافقتهما على التنقيحات المقترحة ، ان اعداد البرنامج لم يكن بالمهمة اليسيرة ، حيث ان المشاكل السياسية تنطوي على كثير من العوامل التي لا يمكن وزنها او قياسها ، ولا يمكن تقييمها بدقة . ولذلك فانه كان من المستحيل تحديد ما تحتاجه الادارة بالضبط من الموظفين في مدى عام . ولا يمكن للمرء الا ان يتحدث عن الحاضر وان يقدم اسقاطات على اساس تعليمات وطلبات الهيئات التداولية المعنية .

Digitized by UNOG Library

ياء - التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات

١١٨ - استعرضت اللجنة في جلساتها ٤٢٠ ، و ٤٢٤ ، و ٤٣١ ، و ٤٣٢ ، برنامج التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الوارد في الفصل السادس من الخطة المتوسطة الاجل .

١١٩ - ذكر ممثل مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات ، في بيان استهلالي ، ان البرنامج يستهدف دراسة عملية التنمية بوصفها كلا مترابطا ، دون تمييز مصطنع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية . وقال ان العمل يشمل تقييم الاختيارات السياسية المتاحة للحكومات من اجل احراز تقدم اقتصادي واجتماعي مطرد ومن اجل تحقيق اقتصاد عالمي متكامل . وان من الضروري مواكبة التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي وتكييف العمل باستمرار بما يتمشى مع الظروف المتغيرة . وقد روعي استمرار تدفق التحليلات والمعلومات المناسبة بين مختلف عناصر منظومة الامم المتحدة بهدف تنسيق الاعمال فيما بينها . واعد بموجب البرنامج عدد كبير من الدراسات والتقارير تستهدف ، بالدرجة الاولى ، مساعدة الهيئات الرسمية للأمم المتحدة ؛ غير انه ، عندما تتناول هذه الدراسات والتقارير مسائل تهم مخططي التنمية ومقرري السياسة العامة ، فانه يتم ايضا اصدارها بوصفها منشورات للمبيع . وفيما يتعلق بالاعمال الموضوعية الجارية ، فقد قدمت الى الحكومات ، بناء على طلبها ، خدمات استشارية بشأن مختلف جوانب التخطيط الانمائي والسياسات ، بما في ذلك السياسات الرامية الى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية .

١٢٠ - وكان هناك اتفاق عام داخل اللجنة على ان البرنامج يشمل مجالا من مجالات العمل بالغ الاهمية والشمول . ومع ذلك فقد كان الغموض ، في معظم الاحيان ، يشوب عرض البرنامج في الخطة المتوسطة الاجل . كما ان هيكل البرنامج لم يكن يعتبر مرضيا نظرا لعدم وضوح العلاقة ، في معظم الاحيان ، بين البرامج الفرعية المستقلة . وهناك نقطة ثالثة كانت مثار انتقاد عام ، وهي انه بينما كان يقدم بيان مفصل بالوسائل المستخدمة للتنسيق ، فانه لا يوجد شرح لآثار هذه الوسائل يتسم بقدر كاف من الوضوح . ولا ينبغي ان يشمل التنسيق في اطار البرنامج تبادل المعلومات فحسب ، بل ينبغي ان يؤدي ايضا الى تعزيز عمل مختلف المنظمات في مجال التنمية والتخطيط على نحو اكثر منهجية . ورأى احد الوفود انه ينبغي على مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات ، ان يعيد النظر في اتجاه عمله وان يركز جهوده كلية على عدد قليل من الافكار الرائدة ، التي من شأنها ان تعطي زخما لأنشطة المنظمة . واوضح ممثل مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات ، في رده على هذه النقاط ، ان البرنامج يتناول انشطة مشتركة بين القطاعات ، وهي انشطة ذات طابع يميل الى العمومية بدرجة اكبر من الانشطة القطاعية . وعلاوة على ذلك ، ونظرا الى ان تطورات الاقتصاد العالمي تخضع للتغير السريع ، فانه لابد من الاحتفاظ بدرجة ملموسة من المرونة لمعالجة متطلبات المجتمع الدولي التي تطرأ تبعا لذلك . ويهدف التنسيق في اطار البرنامج الى تجنب الازدواجية وتعزيز جهود مختلف عناصر منظومة الامم المتحدة ؛ ويعتبر التبادل المستمر للتحليلات والمعلومات وسيلة هامة لتنسيق الاعمال الموضوعية .

١٢١ - اعترف بأهمية البرنامج الفرعي ١ (استعراض وتقييم التقدم الاقتصادي والاجتماعي) ، كما شدد على انه ينبغي بيان طبيعة الاعمال الاساسية . وينبغي ان يراعى في اهداف البرنامج

Digitized by UNOG Library

الفرعي ، لا ما ورد في الخطة المتوسطة الاجل فحسب ، بل والتحول الاجتماعي للبلدان النامية المتحقق من اتخاذ تدابير مثل الاصلاح الزراعي واضطلاع القطاع العام بدور نشط ، وتوسيع اسواق منتجات البلدان النامية وتحسين معدلاتها للتبادل التجارى . وينبغي ، وفقا لما ورد في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ان تؤخذ في الاعتبار تجربة مختلف البلدان . وقد اوضح ان الانطباع الذى يتركه العرض بأن الاهداف لا تخص الا البلدان النامية انطباع خاطئ ، حيث ان الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) تضع ايضا اهدافا لأداء البلدان المتقدمة النمو لتسهم في تحقيق اهداف التنمية الموضوعة على المستوى الدولي . وكانت هناك حاجة لتوضيح السند التشريعي لدراسة الاحوال الاقتصادية في العالم وللعلاقة بين هذه الدراسة واعمال الاستعراض والتقييم ، كما ينبغي ان تؤخذ بالاعتبار نتائج الاستعراض والتقييم النصفيين . وقد اوضح ممثل الامانة العامة ان دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم تعد سنويا عملا بقرار الجمعية العامة ١١٨ (د — ٢) . وبعد صدور القرار ٢٦٢٦ (د — ٢٥) اصبح اعداد الدراسة وعمل الاستعراض والتقييم يتمان على انهما مهمتين مرتبطتين ارتباطا وثيقا ، ويرجع ذلك الى طبيعتهما الذاتية والى ضرورة الاستفادة الى اقصى حد من الموارد المتاحة . وقد اولي الاعتبار ، في هذه الاعمال ، الى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية . وقد تمت ، في ضوء هذه القرارات ، دراسة التقدم المحرز في تنفيذ احكام الاستراتيجية الانمائية الدولية ، سواء المتعلقة منها بالبلدان النامية ام بالبلدان المتقدمة النمو .

١٢٢ — مع الاعتراف بقيمة البرنامج الفرعي ٢ (التنمية والموارد البشرية) ، فقد ذكر ان صياغة هذا البرنامج الفرعي لم تكن دقيقة . فعلى سبيل المثال لم يكن واضحا ما المعني بالظروف الاجتماعية اللازمة للسياسات التي تستهدف النمو السريع والآثار الاجتماعية المترتبة على هذه السياسات . كما لم يكن واضحا ما هي الاغراض التي تخدمها الدراسات المقارنة واجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية الاقليمية . وكانت هناك حاجة لتوضيح العلاقة بين الاعمال المضطلع بها في اطار البرنامج الفرعي ٢ وغيرها من الاعمال ، خاصة تلك التي تدخل في اطار الفصل ٢٢ (التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية) ، وتوضيح مصادر المعلومات التي ينبغي استخدامها في تنفيذ الاعمال . واوضح ممثل مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات ان العمل في اطار البرنامج الفرعي ٢ يتناول مسائل مثل الآثار الاجتماعية للنمو الاقتصادى . وانه سيبذل ، على سبيل المثال ، جهد لتحديد الاثر الذى يخلفه المعدل السريع للتوسع الصناعي والزراعي على الاحتياجات في مجالات مثل التعليم والصحة والاسكان والظروف المعيشية عموما . وسوف يعمل على الاستفادة لهذا الغرض من تجربة مختلف البلدان . ستكون مصادر المعلومات هي المصادر التي تستخدم عادة في الاعمال المتعلقة بمشاكل التنمية ، وعلى وجه التحديد المعلومات التي تنشرها الحكومات او توفرها استجابة لبعض الاستفسارات المحددة . اما الاجتماعات والحلقات الدراسية المقترحة فالهدف منها هو ان تكون بمثابة محافل لتبادل الخبرة فيما بين الموظفين الحكوميين ، وقيامهم بصياغة ما يتوصلون اليه من نتائج قد يمكنهم تطبيقها في بلدانهم . وقد شددت الانشطة المنصوص عليها في البرنامج الفرعي ٢ المتعلق بالتنمية والموارد البشرية على الجوانب الاقتصادية ، بينما شددت الانشطة المنصوص عليها في الفصل الثاني والعشرين على الجوانب المرتبطة بالرفاهية . ويمكن تحديد تفاصيل العمل على نحو اكثر وضوحا في

Digitized by UNOG Library

ميزانية فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، وذلك بعد ان تتاح للجنة التنمية الاجتماعية الفرصة لدراسة برنامج العمل . وقد قررت اللجنة اعادة صياغة البرنامج الفرعي ٢ ليتضمن المعلومات الايضاحية التي قدمت اليها شفويا اثناء المناقشة . (يرد النص المنقح للبرنامج الفرعي ٢ في الوثيقة A/31/6/Add.1/Corr.3)

١٢٣ - رؤى ان البرنامج الفرعي ٣ [التنبؤات الطويلة الاجل (مشروع سنة ٢٠٠٠)] قد تمت دراسته ، الى حد بعيد ، في اطار البرنامج الفرعي ١ المشترك بين الشعب [التنبؤات طويلة الاجل (مشروع سنة ٢٠٠٠)] الوارد في الفرع باء من الجزء الاول من الخطة المتوسطة الاجل (انظر الفقرة ١٠٠ اعلاه) . وقد اثير سؤال عما اذا كان البرنامج الفرعي "التنمية والموارد الطبيعية" الوارد في المجلد الثاني من الخطة المتوسطة الاجل ولكن غير الوارد في المجلد الاول ، يندرج في اطار البرنامج الوارد في الفصل السادس ، وعن السبب في وصف الفعالية التراكمية لهذا البرنامج الفرعي بأنها غير قابلة للتطبيق . وقد اوضحت الامانة العامة ان البرنامج الفرعي "التنمية والموارد الطبيعية" هو في الواقع ، البرنامج الفرعي ٣ ، وانه يتناول علاقات الانتاج المادى المشتركة بين القطاعات (الزراعة والتصنيع والتعدين ... الخ .) . على انه طالما ان مخرج هذا البرنامج الفرعي ينظر اليه على انه مدخل رئيسي من مدخلات مشروع سنة ٢٠٠٠ ، **فانه يعتبر حاليا من عناصر البرنامج الفرعي ١** المشترك بين الشعب . وقد أنجزت في الآونة الاخيرة دراسة تتناول الاحتمالات المستقبلة البديلة للاقتصاد العالمي ومكوناته الجغرافية ؛ ومن المنتظر ان تنشر هذه الدراسة في اواخر عام ١٩٧٦ . ولا يمكن الحكم على الفعالية التراكمية لهذه الدراسة قبل صدورها . اما الفعالية التراكمية المشار اليها في الفقرة ٢٥ من المجلد الثاني من الخطة المتوسطة الاجل فتتصل بالاعمال السابقة ، التي من الواضح انها لا تنطبق على حالة الدراسة المعنية . وقد سجل تحفظ فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ .

١٢٤ - شدد على ضرورة الاعمال المحددة في البرنامج الفرعي ٤ (التنمية والموارد المالية) ، ولكن اثيرت بعض الاسئلة عما اذا كانت هذه الاعمال تتداخل او تزدوج مع الاعمال الجارية في اطار البرامج المتصلة بالادارة العامة والمالية العامة (الفصل التاسع عشر) والشركات عبر الوطنية (الفصل التاسع عشر والفصل الرابع والعشرون من الخطة المتوسطة الاجل ، على التوالي) . غير ان عددا من الممثلين اعلنوا انهم لا يرون اى ازدواجية في هذا الصدد . واثيرت بعض التساؤلات فيما يتعلق بالسند التشريعي للأعمال المتعلقة بترتيبات المدفوعات الدولية ، وفيما يتعلق بالأساس الذى يقوم عليه اختيار البلدان لدراسة تجربتها فيما يتصل بأوجه النظام الضريبي وفائدة الاعمال المتعلقة بجوانب انتقال رؤوس الاموال الخاصة الاجنبية . وقدمت توضيحات مفادها ان الاعمال التي يضطلع بها مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات فيما يتصل بالبرنامج الفرعي ٤ ، تتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتمويل التنمية ، بينما تتم معالجة الجوانب الادارية في اطار البرنامج المتعلق بالادارة العامة والمالية العامة . وتناول العمل في مجال رؤوس الاموال الخاصة الاجنبية جوانب لم تعالج تحت العنوان "الشركات عبر الوطنية" . وبالفعل فقد اقترضت بلدان كثيرة من الاسواق الدولية لرؤوس الاموال الخاصة ، وكان الغرض من هذا العمل القاء الضوء على هذا الجانب. وقد وردت المبادئ التوجيهية للعمل في مجال ترتيبات المدفوعات الدولية في قرارى الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-ل - ٦) و ٣٣٦٢ (د-ل - ٧) . ويعتمد العمل بشأن جوانب النظام الضريبي على جميع

Digitized by UNOG Library

الدراسات المتاحة . ولن يجرى من الدراسات القطرية الجديدة الا ما من شأنه ان يساعد على سد الفراغ الموجود حاليا .

١٢٥ — كان هناك اتفاق في الرأى على اهمية البرنامج الفرعي ٥ (الاسقاطات الاقتصادية والاجتماعية) . بيد ان بعض الممثلين قد تساءلوا عما اذا كان ينبغي اعتبار هذا العمل برنامجا فرعيا منفصلا او جزءا من برنامج فرعي آخر ، حيث ان البرامج الفرعية الاخرى تستخدم ، في معظم الاحيان ، البيانات الصادرة في اطار البرنامج الفرعي ٥ . كذلك تم الاعراب عن القلق فيما يتعلق بالانتشار الواضح لمصارف البيانات . وردا على ذلك ، اوضحت الامانة العامة ان البرنامج الفرعي يمثل هدفا محددا ، هو تحديد آثار السياسات القومية والدولية لبعض الاهداف والمقاصد المنشودة في شكل قياسكمي . وقد اصبح هذا العمل اساسا لتحديد الاهداف لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، ومن المتوقع ان يلعب دورا مماثلا فيما يتعلق بعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . ويتطلب هذا العمل تحضير قدر كبير من البيانات الكمية على نحو ذى مغزى من الناحية الاقتصادية ؛ ولكن البيانات ما هي الا وسيلة لغاية معينة ، وليست غاية ، في حد ذاتها . وطالما كانت البرامج الفرعية الاخرى تحتاج ايضا للبيانات المحضّرة في اطار البرنامج الفرعي ٥ ، فان من المنطقي استخدامها على هذا النحو .

١٢٦ — اثيرت تساؤلات حول معنى بعض البيانات الواردة في البرنامج الفرعي ٦ (التخطيط الاقتصادى والاجتماعي المتكامل) . وقد ذكر ان الحكومات لا تهمها " طريقة " صياغة وتنفيذ خطط التنمية بل يهمها الدراسات المقارنة لمحتوى مثل هذه الخطط . وبالمثل ، فان التجربة على المستوى القومي لا يمكن " اختبارها " في الحلقات الدراسية والدورات التدريبية ؛ بل يمكن مناقشتها ودراستها . وبالمثل فليست هناك حاجة الى " نمط متكامل للتنمية " ، بل هناك حاجة لنهج متكامل او موحد للتنمية . واشارت الامانة العامة ، على سبيل التوضيح ، الى ان الفرض من هذه الاعمال هو في الواقع ، نفس ما اقترح اثناء مناقشات اللجنة ، وان وصف هذه الاعمال في المستقبل سيوضح بمزيد من الجلاء محتواها . وقد ابدى بعض الممثلين ملاحظات بشأن العمل في مجال التخطيط الاقليمي او دون القومي ، وعلاقته بالعمل المماثل الذى يضطلع به في اطار البرنامج الفرعي ٨ . وقد جرى تبادل توضيحي لوجهات النظر حول هذا الجانب، في اطار مناقشة البرنامج الفرعي ٨ .

١٢٧ — عنيت مناقشة البرنامج الفرعي ٧ (الاعمال التقنية للجنة التخطيط الانمائي) بشكل رئيسي بالجوانب التنظيمية . وقد رأى بعض الممثلين ان خدمة لجنة ما لا تشكل برنامجا فرعيا ؛ واذ أكد آخرون اهمية العمل من اجل لجنة التخطيط الانمائي والعمل من جانبها ، فانهم شعروا بأن ذلك يبرر عرضه كبرنامج فرعي . وذكر ممثل مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات ، على سبيل التوضيح ، ان اختصاصات لجنة التخطيط الانمائي قد وسعت كثيرا عبر السنوات ، وان اللجنة قد طلبت وضع ترتيبات معينة لتمكينها من مباشرة مسؤولياتها الموسعة على نحو مرض . وقال ان العمل المضطلع به من اجل لجنة التخطيط الانمائي يستهدف خدمة هدف محدد هو المساعدة في وضع توصيات بشأن السياسة العامة .

١٢٨ — قامت الامانة العامة بتوضيح عدد من النقاط التي اثارها الممثلون بشأن البرنامج الفرعي ٨ (الخدمات الاستشارية للتخطيط الانمائي) . وقد اشير الى ان كل من الامم المتحدة والمصرف

Digitized by UNOG Library

الدولي يقدمان هذه الخدمات الاستشارية الى الحكومات عن طريق الاعتمادات المالية المقدمة من برنامج الامم المتحدة الانمائي . ويتخذ برنامج الامم المتحدة الانمائي القرار بشأن المنظمة التي ستقدم هذه الخدمات على ضوء رغبات الحكومة المعنية . وفي الواقع فان الامم المتحدة تقدم الاغلبية الساحقة من هذه الخدمات . وتشمل خدمات التخطيط الانمائي الاستشارية التي تقدمها الامم المتحدة ، لا مختلف جوانب التخطيط القومي فحسب ، بل ايضا التعاون والتكامل الاقتصاديين بين البلدان النامية . وتؤدى هذه الخدمات وظيفة هامة ، غير انها وصفت في المجلد الثاني من الخطة المتوسطة الاجل بأنها " يمكن الاستعاضة عنها " لأنه يمكن للحكومات المعنية ، كما جاء في التعريف الوارد في الفقرة ٢٧ من ذلك المجلد ، ان تحصل على مثل هذه الخدمات الاستشارية من مصدر آخر غير الامم المتحدة . ويدل العمل المنجز وكذلك كبر عدد طلبات المساعدة المتلقاة من الحكومات على فعالية خدمات التخطيط الانمائي الاستشارية . وتتناول خدمات التخطيط الانمائي الاستشارية ، حسب الاقتضاء ، التخطيط الاقليمي او دون القومي . وبعد صدور قرار الجمعية العامة ١٧٠٨ (د — ٢٦) في عام ١٩٦١ ، واعتماد الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، فيما بعد ، لعدة قرارات اخرى اضطلع بأعمال تتعلق بمختلف جوانب التخطيط ، بما في ذلك التخطيط دون القومي . وقد انجزت خدمات التخطيط الانمائي الاستشارية ٣ مشاريع اقليمية او دون قومية (في بيرو وتايلند ومدغشقر) ؛ ويجرى العمل حاليا في ١٢ مشروعا (في اكوادور واندونيسيا ، وايران وباكستان والبرازيل وبنما وبوليفيا والسنغال وفيجي والمكسيك ونيبال والنيجر) ؛ وتشير التجربة الى احتمال تلقي طلبات اضافية من الحكومات . وقد انجزت في اطار البرنامج الفرعي ٦ اعمال هامة في مجال التخطيط الاقليمي او دون القومي وقد دعمت هذه الاعمال الانشطة الاستشارية الجارية في اطار البرنامج الفرعي ٨ . اما الجوانب القطاعية للتخطيط الاقليمي او دون القومي فقد تم تناولها في اطار برامج رئيسية اخرى — مثل تلك التي تتصل بالمستوطنات البشرية والتنمية الصناعية والاغذية والزراعة .

١٢٩ — اعتبرت اللجنة انه من غير المناسب ان تخوض في موضوع البرنامج الفرعي ٩ (صندوق الامم المتحدة الخاص) . وقد تم الاعتراف بأهمية هذا البرنامج الفرعي ، ولكن طلبت بعض التوضيحات بشأن التدابير المؤقتة الحالية لمواجهة تكاليف ادارة وتشغيل الصندوق الخاص . وكان هناك اقرار عام بأن الجمعية العامة قد اجلت اتخاذ قرار بشأن الترتيبات طويلة الاجل الى حين انعقاد دورتها الحادية والثلاثين ، التي ستستعرض فيها الوضع العام فيما يتعلق بالصندوق الخاص . ولوحظ ان الصندوق الخاص يعمل حاليا بمساعدة ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات . ويعمل الصندوق على استكمال معلوماته عن اشد البلدان تأثرا واعداد مقترحات لمجلس المحافظين بشأن السياسات والاجراءات التي قد يعتمدها الصندوق .

١٣٠ — ابلغ ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا اللجنة بأنه منذ اعداد برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وضع برنامجان فرعيان جديدان في ضوء المبادئ التي تحكم اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ويتناول البرنامج الفرعي الاول ، وهو بعنوان " البحوث الاجتماعية — الاقتصادية والتخطيط والاسقاطات " ، مسألة تطبيق منهج موحد تجاه التخطيط الانمائي في افريقيا ، وتنمية رجال الاعمال الافريقيين في كل من المؤسسات الخاصة ومؤسسات الدولة ، ومشكلة التنسيق بين

Digitized by UNOG Library

القطاعين العام والخاص في تنفيذ التخطيط الانمائي والتخطيط الاقليمي والقطاعي . اما البرنامج الفرعي الجديد الثاني ، وهو بعنوان "البرنامج الاقليمي لأقل البلدان نموا" فيستهدف مراقبة جميع الانشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لافريقيا فيما يتعلق بأقل البلدان الافريقية نموا وبالبلدان الافريقية غير الساحلية . ويعنى هذا البرنامج الفرعي ايضا بالقضايا الضريبية والنقدية والمالية على المستوى القومي .

١٣١ - وفي الوقت الذى اعربت فيه بعض الوفود وكذلك ممثل شعبة شؤون الميزانية عن قلقهم من ان التنقيحات المفاجئة ، مثل تلك التي اعلنها ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، من شأنها ان تجعل مهمة اللجنة صعبة ، وقد تؤدى الى تقويض مفهوم التخطيط المتوسط الاجل نفسه ، نظرا الى ان اعداد الخطة مهمة صعبة ومعقدة يشترك فيها عدد كبير من الهيئات الادارية والسياسية ، كان من رأى بعض الممثلين ان هناك سوابق تم فيها ادخال تنقيحات . ووافقت اللجنة على انه ينبغي تقديم برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا في صورة منقحة . (للاطلاع على نص البرنامج المنقح ، انظر

١٣٢ - وفيما يتعلق ببرنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا اوضح ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، في رده على سؤال اثير ، ان عمل اللجنة في مجال الخطط والبرامج والتطلعات الاقتصادية قد اكتسب مزيدا من الاهمية نظرا لأن بلدانا من مختلف اجزاء المنطقة اخذت تولي مزيدا من الاهتمام للاسقاطات في ضوء الظروف الاقتصادية المتغيرة . وكما يتضح من قرار الجمعية العامة ٣٥٠٨ (د - ٣٠) ، فان هذه الاعمال تهم ايضا المناطق الاخرى . ويتم التحضير للحلقات الدراسية ، بوصفها جزءا من الانشطة الجارية للأمانة العامة . وتتحمل الحكومات المضيفة التكاليف الاضافية للاجتماعات التي تعقد خارج جنيف .

١٣٣ - وفيما يتعلق ببرامج اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية اوضح ممثل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، في رده على الاسئلة التي اثيرت ، انه كان يفضل استخدام عبارة الفقر "الشديد" بدلا من عبارة الفقر "المدقع" ، التي لم يسبق ان استخدمتها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في هذا الاطار . وذكر ايضا ان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تعارض النقل الآلي للنماذج ، وان مثل هذه النماذج تحتاج الى تعديل بحيث تلائم الاوضاع في البلدان التي ستطبق فيها . واضاف ان هناك الكثير مما يمكن تعلمه من تجربة البلدان المتقدمة النمو في وضع مثل هذه النماذج .

١٣٤ - وفيما يتعلق ببرنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، اوضح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، في رده على الاسئلة التي اثيرت ، ان اختصاصات لجنة التخطيط الانمائي قد اشير اليها بوصفها السند التشريعي للبرنامج الفرعي ١ والبرنامج الفرعي ٢ ، نظرا لعناية هذين البرنامجين بالتقييم والمساعدة في مجال التخطيط الانمائي ، وهما وظيفتا اللجنة الاساسيتان . واوضح ايضا ان البرنامج الفرعي ٤ (النظم الادارية) يعنى بالانشطة المشتركة بين الوكالات ولذلك فليس ثمة ازدواجية في الاعمال الجارية في المقر او في المنظمات الاخرى التابعة للأمم المتحدة . وقد ادرج هذا البرنامج الفرعي في اطار التخطيط الانمائي ، حيث انه لا يمكن ، في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الفصل بين النشاط وبين التخطيط الانمائي .

Digitized by UNOG Library

كاف ـ الاغاثة في حالات الكـــوارث

١٣٥ ـ استعرضت اللجنة ، في جلستها ٤٢٩ ، برنامج الاغاثة في حالات الكوارث الوارد فـــي الفصل السابع من الجزء الثاني من الخطة المتوسطة الاجل . وقد ذكر ان الوظيفة الرئيسية للمكتب تتمثل في رصد وتنسيق انشطة منظومة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتصل بالاغاثة في حالات الكوارث ، والتخطيط لمواجهة الكوارث قبل وقوعها ، واتقاء الكوارث .

١٣٦ ـ اعربت اللجنة عن ارتياحها لأنشطة مكتب الاغاثة وعن تأييدها للبرنامج كما هو معـــروض . واعربت عن الامل في ان يستمر توفر الاموال الآتية من الموارد الخارجة عن الميزانية دعما لعمل مكتب الاغاثة . وحذّر من ان اسقاط البرنامج فيما يتعلق بالمساعدة التقنية في اتقاء الكوارث والتخطيـط ربما كان متفائلا اكثر من اللازم ، وذلك نظرا للصعوبات التي تواجهها الصناديق الاخرى في تقييم مواردها المستقبلة . وقد قام ممثل مكتب الامم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث بتوضيح علاقـــة المكتب ببرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وبغيره من هيئات الامم المتحدة ، في تجميع المعلومات في حالات الكوارث ، وفيما يتعلق بطبيعة وعمل مصرف البيانات التابع لمكتب الاغاثة .

لام ـ البيئـــة

١٣٧ ـ نظرت اللجنة في برنامج البيئة الوارد في الفصل الثامن من الجزء الثاني من الخطـــة المتوسطة الاجل ، في جلساتها ٤٢٤ ، و ٤٢٦ ، و ٤٤٥ ، و ٤٤٨ .

١٣٨ ـ استعرض ممثل برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بعض المقررات الرئيسية التي اتخذت في الدورة الرابعة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واوضح اثرها على البرنامج من ناحية المفهوم والهيكل ومن الناحية المالية . واوضح ممثل منظمة الصحة العالمية انه ، منذ انشاء تلـــك المنظمة كان لعملها بعد بيئي قوى ، واشار كذلك الى ان منظمة الصحة العالمية تتعاون بشكـــل مرض وعلى مختلف المستويات مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في مجال الصحة البشرية والبيئة .

١٣٩ ـ اقرت اللجنة بأن المسؤولية الرئيسية لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة هي ان يصبح مركزا لتنسيق البرامج المتعلقة بالبيئة ، خاصة في اطار منظومة الامم المتحدة . بيد انها شعرت بـــأن خطة البرنامج المتوسطة الاجل كانت من الغموض بحيث لم تظهر ، بوضوح هذا الجانب التنسيقي . وقد اعتبر ان بيان كيفية تقسيم المهام او المشاركة فيها بين انشطة برنامج الامم المتحدة لشـــؤون البيئة من ناحية ، وبين الانشطة التي تضطلع بها مختلف الوكالات المتخصصة على وجه التحديـــد ، من ناحية اخرى ، غير كاف لتحديد دور برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة على النحو المناســـب . ويصدق هذا بشكل خاص على مجال المستوطنات البشرية والصحة والنظم البيئية والمحيطات والكوارث الطبيعية . وذكر ايضا ان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة يبدو وكأنه منساق الى القيام بـــدور تنفيذي خلافا لولايته . وقد ابدي قلق من ان البرنامج يحاول القيام بأعمال اكثر مما يلزم ، وان مـــن شأنه ان يصبح اكثر فعالية ـ وان يؤدي مهامه بكفاءة اكبر ـ اذا ما ركز على عدد اصغر من مجالات المشاكل .

Digitized by UNOG Library

١٤٠ - واشارت اللجنة الى ان خطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة المتوسطة الاجل لم تحدد بجلاء عناصر البرنامج التي تمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، والعناصر الاخرى التي تمول من موارد خارجة عن الميزانية . وان هذا التمييز هام بالنسبة للجنة حيث انه يقدر للخطة المتوسطة الاجل ان تكون بمثابة اطار للميزانية البرنامجية لفترة السنتين القادمة .

١٤١ - واشير في هذا الصدد الى ان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة قد انحرف كثيرا عن مفهوم " الامانة الصغيرة " المشار اليه في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) والذى نوقش قبل صدور ذلك القرار ، في اجتماعات الامم المتحدة ذات الصلة . وقد شدّد اعضاء اللجنة على التكاليف الادارية العالية لبرنامج شؤون البيئة . فهذه التكاليف تمتص موارد يمكن الانتفاع بها لأغراض البرنامج . كما اشير الى قرار مجلس الادارة بتعزيز المكاتب الاقليمية لبرنامج شؤون البيئة ، واثير تساؤل عما اذا كان هذا يعني انشاء وظائف جديدة او ما اذا كان موظفو المكاتب الاقليمية سيزيدون عن طريق عمليات النقل من مقر برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

١٤٢ - وقد رؤى ان بعض فقرات البرنامج تعطي انطباعا بأن برنامج شؤون البيئة يتناول مشاكل سبق ان عالجتها بعض المنظمات الاخرى ، وان هذه المشاكل يتم حلها من خلال الاعمال التنسيقية .

١٤٣ - ومع الاعتراف عموما بأهمية التنسيق في مجال البيئة على المستوى الاقليمي ، فقد كان هناك رأى بأن الانشطة الاقليمية تفتقر الى التنسيق الكافي ، وبأنه ينبغي دعوة اللجان الاقليمية للاضطلاع بدور اكبر في ميدان البيئة ، خاصة عندما يتوفر لديها ، مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، قدر كبير من الخبرة الفنية .

١٤٤ - اكد المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، في رده على بعض الاسئلة التي اثيرت في المناقشة العامة ، على ان مقررات مجلس ادارة البرنامج هي التي تحدد برنامج عمله ، وان خطة البرنامج المتوسطة الاجل تعكس هذه المقررات وان يكن بطريقة يعوزها الكمال نظرا لضرورة الايجاز ولصعوبة ادراج المسؤوليات الخاصة بعض الشيء التي يضطلع بها برنامج شؤون البيئة ، في اطار الخطة المطلوب . وعليه فان امانة برنامج شؤون البيئة ليس من شأنها تعديل جوهر البرنامج ، وان كان يمكن ، بالطبع ، تحسين طريقة عرض النص .

١٤٥ - وردا على ذلك ، نبه اعضاء اللجنة المدير التنفيذى الى ان لجنة البرنامج والتنسيق هي ، بموجب اختصاصاتها ، الهيئة الفرعية الرئيسية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة ، المكلفة بالتخطيط والبرمجة والتنسيق . وبالتحديد فان على اللجنة ، بموجب اختصاصاتها ، ان تقوم بدراسة الخطة المتوسطة الاجل المقدمة من الامين العام دراسة متعمقة في ضوء الآثار المتعلقة بالميزانية . ولم يكن عرض برنامج البيئة واضحا بما فيه الكفاية او مفصلا بالقدر الذى يسمح للجنة بتنفيذ ولايتها على النحو المناسب فيما يتعلق باستعراضها للبرنامج . كما اشير في هذا الصدد الى ان امانة برنامج شؤون البيئة تمول جزئيا من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، مما يخضع البرنامج للسلطة التشريعية للجمعية العامة ، التي ترفع اليها لجنة البرنامج والتنسيق تقاريرها عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

١٤٦ — وفي معرض النقاش حول البرامج الفرعية المختلفة ، قدمت طلبات من اجل المزيد من المعلومات او التوضيحات بشأن بعض انشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات والتنسيق بين البرنامج والوكالات المتخصصة و / أو وحدات الامم المتحدة العاملة في الميادين التي تشملها البرامج الفرعية . وهكذا ، فقد كان هناك شعور بأنه يجب توضيح دور كل من برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ومركز الاسكان والبناء والتخطيط في ميدان المستوطنات البشرية [فقد قيل ان احدى الوظائف الرئيسية لمركز الاسكان والبناء والتخطيط هي التنسيق في هذا المجال (الفقرة ٦٧٥ من الخطة المتوسطة الاجل)] .

١٤٧ — ذكر ان هدف البرنامج الفرعي ٢ (الصحة البشرية والبيئية) مبالغ فيه بعض الشيء وانه يشبه ، الى حد بعيد ، الولاية الاساسية لمنظمة الصحة العالمية . ووافقت ممثلة منظمة الصحة العالمية على انه من الممكن جعل هدف هذا البرنامج الفرعي اكثر تحديدا ، بما يبين ان الانشطة سيضطلع بها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات حسب الاقتضاء . وذكرت الممثلة مرة اخرى ، ان المساعدة المقدمة من برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة اسهمت في تنمية بعض الانشطة التي تضطلع بها حاليا منظمة الصحة العالمية .

١٤٨ — وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ (النظم الايكولوجية الارضية) ، ساد شعور بأنه يجب ان يشار في هذا الفرع الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه القادم ، الذى سيقدم اسهاما مفيدا لا للبرنامج الفرعي في مجموعه فحسب ، بل ايضا لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر الذى يجرى الاعداد له تحت اشراف برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . كما شدّد على ضرورة التنسيق الوثيق فيما بين الامانات المعنية ، في الاعداد لكلا المؤتمرين . وقد اثيرت مسألة امكانية حدوث ازدواجية في اعمال برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية اللذين يعالجان مسألة المناطق القاحلة وشبه القاحلة ، حيث ان مسألة المناطق القاحلة وشبه القاحلة لن ينظر فيها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر فحسب ، بل ستدرج ايضا في جدول اعمال المؤتمر المقبل المعني بالعلم والتكنولوجيا . ومن ثم ينبغي تجنب تكرار الاعمال في المؤتمرات الدولية . واجاب ممثل برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بأنه لا يعتقد بأن اى مؤتمر سيكرر عمل المؤتمر الآخر ؛ بل قد تؤدى بعض عناصر مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر الى تقديم اسهامات محددة للمؤتمر المعني بالعلم والتكنولوجيا .

١٤٩ — وقيل انه ينبغي على اللجنة الفرعية المعنية بتطبيقات علوم البحار التابعة للجنة التنسيق الادارية ان تتخذ جميع التدابير اللازمة لتجنب حدوث ازدواج في المجالات التي يشملها البرنامج الفرعي ٤ (المحيطات) ، وخاصة فيما يتعلق بأنشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ومكتب اقتصاد وتكنولوجيا المحيطات التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة .

١٥٠ — وكان هناك رأى مفاده ان البرنامج الفرعي ٦ (الكوارث الطبيعية) يبدو مضللا بعض الشيء ، اذ يبدو منه ان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة يضطلع بدور رئيسي في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية او تخفيف آثارها ، بينما الحقيقة ان المسؤولية الرئيسية في هذا المجال تقع على عاتق مكتب الامم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث . وقد كان من الانسب ان يتم عرض هذا البرنامج الفرعي في الفصل السابع ، حيث ان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة يقوم اساسا بدعم اعمال المكتب .

Digitized by UNOG Library

١٥١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١٠ (انشطة الدعم) ، اعرب عن الامل في ان يستخدم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة جميع الموارد البصرية ذات الصلة المتاحة للتعليم والنشر في اطار منظومة الامم المتحدة ، خاصة الافلام المعدة لمؤتمر " الموئل " . اما فيما يتعلق بقيام برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بانشاء " مركز معلومات " بشأن احتياجات المساعدة التقنية ، فقد كان هناك شعور بأنه ينبغي لمثل هذا المرفق ان يعمل في تعاون وثيق مع المرافق الاخرى المماثلة المنشأة او التي يجرى انشاؤها في اطار منظومة الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ميم ـ الأغذية والزراعـــــة

١٥٢ ـ استعرضت اللجنة في جلستيها ٤٢٠ و ٤٣١ برنامج الاغذية والزراعة الوارد في الفصل التاسع من الخطة المتوسطـة الآجل .

١٥٣ ـ وفيما يتعلق بالوظائف التي يؤديها الجهاز المركزى المنشأ داخل هذا القطاع في منظومـة الامم المتحدة ، لوحظ أن العلاقة بين منظمة الاغذية والزراعة ومجلس الاغذية العالمي ليست واضحـة تماما . لذلك كان من رأى اللجنة أنه في حين أن المحفل المناسب لمعالجة النواحي الهيكلية الأساسية لهذه المشكلة هي اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومـة الأمم المتحدة ، ينبغي للجنة نفسها أن تسعى الى اقتراح الطرق التي من شأنها التقليل من أى ارتباك في توزيع المهام بين الهيئات المركزية للمنظومة . وشددت بصفة خاصة على وجوب وضع أهداف مجلس الاغذية العالمي بصورة أكثر وضوحا وتفصيلا . وأبلغ ممثل منظمة الاغذية والزراعة اللجنة بـــأن العلاقة بين مختلف الهيئات العاملة في هذا القطاع ، في منظومة الأمم المتحدة قد أصبحت مصـدرا من مصادر القلق لتلك المنظمة . (٥)

١٥٤ ـ وثمة بعد آخر لمشكلة تنسيق البرامج في هذا القطاع ، هو العلاقة بين اللجان الاقليميـة ومنظمة الأغذية والزراعة . وقد تم التأكـيد للجنة أنه نتيجة لاحتفاظ منظمة الاغذية والزراعة بشعب مشتركة مع جميع اللجان الاقليمية ، فان البرامج تعكس نهجا مشتركا بين منظمة الاغذية والزراعة واللجان الاقليمية . كل في منطقتها الاقليمية .

١٥٥ ـ وعند التعليق على البرامج والبرامج الفرعية ، جرى التشديد على ضرورة أن يكون الاصلاح الزراعي وتعبئة الاحتياطي المحلي عنصرين هامين في الخطة المتوسطة الاجل بقصد ادخال تحسين ملموس على الاحوال المعيشية لاكثر قطاعات السكان . وفيما يتعلق ببرامج اللجـان الاقليمية ، رؤى أن تحاليلها للمشاكل المطروقة تتسم في بعض الاحيان بالتبسيط المفرط ـ كما هو الامر في حالة مشكلة انتاج الاغذية في افريقيا مثلا (الفقرة ٥٠٢ من الخطة المتوسطة الاجل) ـ وان أهدافها غالبا ما صيغـــت بعبارات مفرطة الطموح ـ ومثال ذلك حالة عرض الاستراتيجية الزراعية الشاملة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الفقرة ٥٨٢ من الخطة) .

١٥٦ ـ وأعلن ممثل منظمة الاغذية والزراعة أن ثمة شعورا قويا يسود الأوساط التنفيذية للمنظمـة ، وهو أنه لا ينبغي للجان الاقليمية أن تضطلع بدور تنفيذى في الميادين القطاعية . وذكر ممثـــلا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في هذا الصدد ، أن لجنتيهما لا تشاطران ممثل منظمة الاغذية والزراعة الرأى الذى أعرب عنه . فهما تريان أن الشعب المشتركة تشكل أساسا مناسبا لعملياتهما .

---

(٥) أعرب في هذا الصدد عن الاسف لعدم حضور ممثلي مجلس الاغذية العالمي واللجان الاقليمية في الجلسة ٤٢٠ للاجابة على الاسئلة التي طرحتها الوفود . وفي الجلسة ٤٣١ ، تولـى ممثلو اللجان الاقليمية الاجابة على الاسئلة المطروحة .

Digitized by UNOG Library

نون — حقـــوق الانســـــان

١٥٧ — استعرضت اللجنة في جلستها ٤٢٩ برنامج حقوق الانسان الواردة في الفصل العاشـــر من الخطة المتوسطة الاجل . ولفت انتباهها ، فيما يتصل باستعراض هذا الفصل ، الى المقـرر ١٤٦ (د — ٦٠) ، الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في جلسته ٢٠٠٢ ، المنعقدة في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٦ ، والوارد في الفقرة الفرعية (ج) ، التي دعا المجلس فيها اللجنة الـــى تحليل البرنامج المضطلع به في ميدان حقوق الانسان كما هو وارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ ، والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، وذلك بقصد التأكـــد من الدرجة التي يمكن بها لعرض البرنامج والموارد المخصصة له ، كما هي مبيّنة في هاتين الوثيقتين ، من تحقيق أهداف ومقاصد الانشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا الميدان بصورة فعالة .

١٥٨ — ولفت مدير شعبة حقوق الانسان ، في بيان استهلالي ادلى به في الجلسة ٢٤٩ ، الانتباه الى التطورات الاخيرة التي وقعت منذ تقديم الفصل موضع البحث . وأعاد الى الاذهان ، بصفـــة خاصة ، أنه قد بدأ سريان مفعول العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، والبروتوكول الاختيارى للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وأن المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أعطى ، في دورته الستين ، قوة دفع جديدة لبرنامج عقد العمل لمناهضة العنصرية والتمييـــز العنصرى ؛ وأنه قد بدأ التحضير للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى ، المزمـع عقده في غانا في عام ١٩٧٨ . وقال ان كل هذه المسائل تلقي أعباء ومسؤوليات جديدة على عاتـــق شعبة حقوق الانسان . وأشار الى أن الجدول الحالي لاجتماعات مختلف الهيئات التي تعالـــج حقوق الانسان يخلق مشاكل خاصة فيما يتعلق بتنظيم الوثائق ، والتنفيذ السليم للبرنامج . وأعرب عن بعض الشكوك فيما يتعلق بطبيعة الاحصاءات المتصلة بالشعبة ، والواردة في الجدولين ٣ و ٤ في الفصل الاول من المجلد الثاني للخطة المتوسطة الاجل .

١٥٩ — وأشار أحد الممثلين الى أن من الضرورى ، لدى تنفيذ الخطة المتوسطة الاجل ، ايـــلاء اهتمام خاص واعطاء دفع أكبر الى برنامج عقد العمل لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى ، والـــى التحضير للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى ، والى تنفيذ العهدين الخاصـــين بحقوق الانسان ، والى اعداد واتمام الدراسات التي تضطلع بها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات . كذلك شدد الممثل المذكور على الاهمية المعلقة على مسألة إعمال الحقوق الاقتصاديـة والاجتماعية ، ومسألة حقوق الشعوب في تقرير المصير . وقال الممثل نفسه انه لم ترد اشارة في البرامج موضع الاستعراض الى تقليل الازدواجية بقصد المحافظة على موارد شعبة حقوق الانسان . ونادى باعادة صياغة فقرات معينة من الفصل موضع الاشارة . وأشار ممثل آخر الى المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، وتساءل عن آثار الاجراء المنصوص عليه في المادة المذكورة ، عند بدء سريانها ، على كمية عمل الشعبة .

١٦٠ — وأكد مدير شعبة حقوق الانسان أن الشعبة تبذل ، بالتضامن مع الادارات الاخرى والوكالات المتخصصة المعنية ، جهودا كبيرة لاستحداث نظام تنسيق غير رسمي وفعال ، بقصد ازالـــة الازدواجية ، وأن الوسيلة المعتمدة قد أثبتت جدواها . وقال ان الفقرات المشار اليها والواردة

Digitized by UNOG Library

في الخطة المتوسطة الاجل لا تعكس ، لاسباب واضحة ، أحدث المقررات والقرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الستين . وأكد لاعضاء اللجنة أن المسائل التي ذكرها الممثل المذكور ، من بين المسائل الواردة بتفصيل أكبر في الخطة المتوسطة الاجل ، سيستمر ادراجها في البرنامج بوصفها مسائل ذات أولوية .

١٦١ — وفيما يتصل بمقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٤٦ (د — ٦٠) ، الوارد ذكره في الفقرة ١٥٧ أعلاه ، لاحظت اللجنة أن وجود بعض التباين بين معدلات النمو في كمية العمل والموارد المتاحة ليس أمرا فريدا في برنامج حقوق الانسان ؛ وبالاضافة الى ذلك ، لاحظت أن الزيادات النسبية التي طرأت على اعتمادات الموارد لا تشكل في حد ذاتها ضمانا لتحقيق الاهداف والمقاصد الواردة في الامم المتحدة بصورة فعالة . واستنادا الى ذلك ، كان من رأى اللجنة أن مسألة كفاية الموارد المخصصة لهذا البرنامج لا يمكن أن ينظر فيها بمعزل عن البرامج الاخرى المضطلع بها في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي .

سين — المستوطنات البشرية

١٦٢ — استعرضت اللجنة في جلستيها ٤٢٠ و ٤٣١ برنامج المستوطنات البشرية الوارد في الفصل الحادى عشر من الخطة المتوسطة الاجل .

١٦٣ — وكان ثمة اتفاق عام بأن استعراض اللجنة لهذا البرنامج سيكون بالضرورة استعراضا أوليا ، انتظارا لنتائج الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الذى يتوقع له أن يؤثر على محتوى البرنامج . وشددت اللجنة على القول بأن طبيعة المشاكل المطروقة على الصعيد المحلي أو القومي تحد من الاثر المحتمل للجهود الدولية المبذولة في ميدان حقوق الانسان . وبالنظر الى ضرورة الاخذ بنهج متعدد الاختصاصات لمعالجة مشاكل المستقطنات البشرية ، شددت اللجنة أيضا على القول بأن من الضرورى حشد مدخلات من جميع المكونات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ البرنامج .

١٦٤ — واعتبر البرنامجان الفرعيان ١ (الاستراتيجيات المكانية واستراتيجيات النمو على المستوى القومي) و ٢ (التخطيط الحضرى والاقليمي) العمود الفقرى للبرنامج ، لأنهما موجهان نحو الاستراتيجيات المكانية واستراتيجيات النمو على المستوى القومي ، ومرتبطان بالتخطيط الحضرى والاقليمي ؛ وبالتالي ، ينبغي أن يكونا قادرين على تلبية الاحتياجات الانمائية بطريقة أكثر مباشرة . كذلك تم الاعراب عن التأييد للبرنامج الفرعي ٤ (انماء قطاع البناء) لان هدفه هو مساعدة الناس في التغلب على الافتقار الى الخبرة ولأن من شأنه تحسين حالة العمالة ؛ ولكن اقترحت امكانية تنقيح البرنامج الفرعي ٣ (تحسين الاحياء المتخلفة ، والمستقطنات ، والمستوطنات الريفية) بحيث يشير الى التدابير الرامية الى ازالة أسباب وجود الاحياء المتخلفة بدلا من ادخال تحسينات عليها . كذلك اقترحت ضرورة توجيه البرنامج الفرعي ٥ (تعزيز الترتيبات المؤسسية والقاعدة الادارية والقانونية لتنفيذ برنامج المستوطنات البشرية) نحو دعم البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ بدلا من البرنامج الفرعي ٣ ؛

Digitized by UNOG Library

وشـــدد على القول بأن تبادل المعلومات ، الذى يتناوله البرنامج الفرعي ٦ (تبادل المعلومات يعتبر نشاطا أساسيا في ميدان المستوطنات البشرية ؛ وانه سيشكل عنصرا هاما من عناصر مؤتمر الموئل والعمل الذى يلي ذلك المؤتمر . وفيما يتعلق بأوجه التناسق الداخلية لوصف البرنامج ، أشـير الى أن العلاقة بين الانشطة المخططة وأثرها المتوقع ليست واضحة على الدوام .

١٦٥ — وفي معرض ردّ مدير مركز الاسكان والبناء والتخطيط التابع لادارة الشؤون الاقتصاديـة والاجتماعية على مختلف التعليقات ، أعاد الى الاذهان أن لجنة البرنامج والتنسيق قد نظرت فـي برنامج فرعي للسياحة ، في دورتها الخامسة عشرة ، واستنتجت أن من الضرورى أن يولي المركـز اهتمامه لنواحي السياحة المتعلقة بالمستوطنات البشرية في حد ذاتها . وبناء عليه ، شـدد المركز في برنامجه الحالي على نواحي السياحة المتصلة بانماء المنطقة ، وعلى توفير المرافق الأساسية ، وكذلك احتياجات التخطيط التي لابد أن تؤخذ من أجلها الاحتياجات الشاملة للمستقطنات البشرية في الاعتبار . لذلك ، عولمت السياحة بوصفها جزءا لا يتجزأ من البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ ، وبوصفها عنصرا من عناصر صياغة السياسة عند التخطيط الحضرى والريفي .

١٦٦ — وذكر المدير ، ردا على التعليقات التي أبداها الممثلون ، أنه سيتم ، عقب انتهاء مؤتمـر الموئل ، ادخال تغييرات على البرامج الفرعية المتأثرة ، بما في ذلك البرنامج الفرعي ١ . وأضـاف ان الاشارة الى تحسين الاحياء المتخلفة ، الواردة في عنوان البرنامج الفرعي ٣ ، كان القصد منها هو ترك انطباع بأن المركز قد خطط للقيام بفعل شيء حيال أحوال أولئك الذين يعيشون في مثـل هذه الاحياء . ووافق على أن التخطيط الشامل على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي هو احدى طرق التغلب على انتشار الاحياء المتخلفة والمستقطنات في مدن كثيرة . وعليه ، ما فتئت الجهـود تبذل لتنسيق البرامج على مستويات التخطيط والتنفيذ مع اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة .

١٦٧ — وقد انصب جزء كبير من المناقشة على العلاقة بين مكون السياحة وبرنامج المستقطنات البشرية نفسه . وساد اتفاق عام على أن السياحة تشكل نشاطا ثانويا في اطار برنامج المستوطنات البشرية ، لذلك ، فليس ثمة ضرورة لأن تخصص لها الامم المتحدة موارد كبيرة . ومع انه كان من رأى بعـض الوفود أن من الضرورى ألا تغيب أهمية أثر السياحة على المستوطنات البشرية عن البال لدى القيـام بتنفيذ البرنامج ، الا أن البعض الآخر كان يرى أن من الضرورى أن تشكل أنشطة السياحة الدولية مركز النشاط الاساسي لمنظمة السياحة العالمية التي أنشئت منذ عهد قريب .

١٦٨ — وأشير الى أن من الضرورى القيام بمحاولة أكبر لتنسيق البرامج والبرامج الفرعية للجان الاقليمية مع تلك الخاصة بالمقر ، وان من المهم اقامة توازن مناسب عند تقسيم العمل بين المركز واللجـان الاقليمية .

عين — الانماء الصناعي

١٦٩ — استعرضت اللجنة في جلساتها ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣٢ برنامج الانماء الصناعي الوارد في الفصل الثاني عشر من الخطة المتوسطة الأجل . وقد وضع في متناول اللجنة لعلمها ، وبنـاء

Digitized by UNOG Library

على طلبها ، تقرير المدير التنفيذى لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي عن عام ١٩٧٥ (IDB/160) ومحاضر موجزة مختارة للدورة العاشرة لمجلس الانماء الصناعي (IDB/SR.191-193)

١٧٠ - وتناولت اللجنة بالدراسة البرنامج بصيغته الواردة في الخطة المتوسطة الاجل بينما سلمت بأنه في حالة البرامج التي هي قيد الدراسة من قبل الهيئات الحكومية الدولية المختصة ، فان مهمتها الرئيسية هي التركيز على تلك النواحي التي تتطلب التنسيق . وأعربت عن الأمل في أن يعمد مديرو البرامج في المستقبل الى أن يوفروا للجنة في بداية مداولاتها ، معلومات عن حالة المناقشة الدائرة داخل الاجهزة الحكومية الدولية المختصة بشأن البرامج المعروضة على اللجنة .

١٧١ - وساد شعور عام بأن هيكل أمانة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي لا يفي بالغرض . ولوحظ أن المدير التنفيذى قد أخذ في الاعتبار الاراء التي أعرب عنها في الدورة الثلاثين للجمعية العامة . وفي الوقت نفسه رؤى أن من الممكن تحسين كفاية المنظمة . واقترح أن يوفر المزيد من المستشارين الميدانيين في شؤون الانماء الصناعي وصغار الموظفين الفنيين ، اما بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي أو عن طريق اعارة الموظفين ذوى الخبرة من المقر ؛ وأن يوضع نظام يكفل بموجبه تناوب الموظفين بين الميدان والمقر ؛ وأشير الى أن من الضرورى أن يتناسب عدد المستشارين مع حجم وعدد المشاريع ، المضطلع بها على أساس قطرى واقليمي على السواء .

١٧٢ - وذكر أن منظمة الانماء الصناعي معنية بتنفيذ عدد زائد من المشاريع الصغيرة ؛ وان من الافضل الاستعاضة عنها بمشاريع كبيرة يمكن أن تؤدى الى زيادة الكفاية وتخفيض نفقات الدعم الادارية والتقنية . كذلك أعرب عن رأى مؤداه أن من الضرورى أن تواصل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي القيام بمشاريع صغيرة تستهدف احداث انماء اقتصادى متوازن داخل البلدان النامية . وسلمت اللجنة بأن من المهم ادخال تحسين على أنشطة التعاون التقني والتنفيذى لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . كذلك أشير الى ندرة المشاريع التنفيذية في ميدان التخطيط والبرمجة الصناعية المنظورة لفترة الخطة المتوسطة الاجل قيد النظر . وسلم بأن منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي قد واجهت في الماضي صعوبة في تنسيق برامجها الصناعية مع تلك الخاصة بالوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية وغيرها من المنظمات ؛ وأعرب عن الامل في أن يكون بالامكان تحسين هذه الحالة بواسطة اللجنة الاستشارية الجديدة لشؤون الصناعة ولجنة التنسيق الادارية .

١٧٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي (١) (انشاء نظام للمشاورات) ، رؤى أن من الضرورى ألا ينشأ جهاز لهذا الغرض الى أن يتم اثبات احتياج محدد وتلقي طلبات للمساعدة . وأعرب أحد الوفود عن شكوك عميقة بشأن استراتيجية وناتج البرنامج الفرعي المشار اليه ، وسجل تحفظا في هذا الشأن .

١٧٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي (٢) (البحث والدراسة) ، أعرب عن الاهتمام بالدراسات العالمية عن الانماء الصناعي لعام ٢٠٠٠ . بيد أنه أشير أيضا الى وجوب دراسة مسألة نقل التكنولوجيا ، مع مراعاة الانشطة التي يضطلع بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في هذا الميدان . كذلك أعرب عن تحفظات فيما يتعلق بالهدف المقرر لعام ٢٠٠٠ ، وعن خشية أن يكون البرنامج

Digitized by UNOG Library

مفرط الطموح . كذلك كان من رأى اللجنة أن من الضرورى مواصلة اجراء المشاورات بشأن البرنامج بقصد تلافي الازدواجية والتداخل مع دراسات مشابهة تقوم بها حاليا ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

١٧٥ — ورؤى بصفة عامة انه بما أن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي يجرى القيام بها أساسا بقصد توفير المساعدة التقنية وتدريب الموظفين التقنيين ، فان من المهم تعزيز وتيسير التعاون في الميدان الصناعي بكفاءة أحسن . وفي هذا الصدد ، يعتبر التنسيق بين البرامج الفرعية للمنظمة وبين تلك الخاصة باللجان الاقليمية أمرا ضروريا ، لا سيما وأن منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي مسؤولة عن تنسيق انشطة الانماء الصناعي للمنظومة بأسرها . كذلك شدد على ضرورة تحقيق اللامركزية بالنظر الى حقيقة أن كثيرا من المشاكل الصناعية في الامم المتحدة ذات طابع عملي ومحلي .

١٧٦ — كذلك أشير الى أن من المهم التمييز بين الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في برامج الانماء الصناعي .

١٧٧ — وأعرب عن القلق ازاء تكاليف الدعم المرتفعة الواردة ضمن نفقات البرامج الميدانية لمشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي التي نفذتها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي (كما أشير الى ذلك في الوثيقة JIU/REP/74/7) ، وازاء وجود ما يدل على أن هذه التكاليف ستزداد في المستقبل . لذلك ، فلابد من بذل جهود لتقليل نسبة النفقات الادارية ؛ وقد اقترح أن يتناول مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي هذه المسألة بالدراسة ، ويمكن تزويده بالاجزاء المتصلة بالموضوع من المحاضر الموجزة للجنة .

١٧٨ — وقد وفرت للجنة معلومات تفصيلية عن المسائل المالية ومسائل الميزانية . وأشير الى أنه بالرغم من وجود صلة يسهل التعرف عليها بين ارتفاع النفقات العامة والعدد الكبير من المشاريع الصغيرة الا أن الاخيرة مهمة هي الاخرى . وذكر أن المدير التنفيذى ومجلس الانماء الصناعي سيبذلان كل جهد ممكن لتقليل ارتفاع النفقات العامة لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي .

١٧٩ — وقدمت ايضاحات للجنة ردا على الأسئلة التي طرحت حول العلاقة بين اللجنة الاستشارية الجديدة لشؤون الصناعة وجهاز التنسيق القائم وحول الترتيبات المتعلقة بتنسيق الدراسات العالمية التي برمجتها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي مع الدراسات الخاصة بمنظمات أخرى تابعة لمنظومة الامم المتحدة ، وكذلك حول دمج مصرف المعلومات التقنية الصناعية المقترح انشاؤه في شبكة المعلومات الشاملة التي يجرى انشاؤها داخل منظومة الامم المتحدة .

١٨٠ — وفيما يتعلق بالاسئلة التي طرحت بشأن حجم البرامج المنظورة في اطار الخطة المتوسطة الاجل ، وردت الاشارة الى المسؤوليات المتزايدة المنقولة الى منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي نتيجة اعلان ليما وخطة العمل المتعلقة بالانماء والتعاون الاقتصاديين اللذين أقرا في المؤتمر العام الثاني للمنظمة (٦) . وأوضح أن مقترحات البرامج تقوم على هذه المسؤوليات ، لا على أية محاولة لتقدير ما يرجح توفره من الموارد خلال فترة الخطة .

---

(٦) انظر : A/10112 ، الفصل الرابع .

Digitized by UNOG Library

١٨١ — وفيما يختص بالبرنامج ٢ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) ، قال ممثل تلك اللجنة انه على أساس المشاورات مع الحكومات وفي ضوء ما أفصح عنه من آراء في الدورة الاستثنائية للجنة التنفيذية ، فان اللجنة الاقتصادية لافريقيا وجدت أن من الضروري أن تخفض عدد البرامج الفرعية من ستة الى أربعة ، وذلك بقصد تركيز اهتمامها على الانشطة التي يمكن تنفيذها خلال فترة الخطة .

١٨٢ — وأعرب عن الأمل في أن يسهم البرنامج ٣ المتعلق باللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز التعاون الصناعي بين البلدان الأوروبية ، بوحي من روح مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

١٨٣ — وفيما يتعلق بالبرنامج ٤ المتعلق باللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، لوحظ أنه كان ينبغي لبرنامجه الفرعي ٢ (استعراض وتقييم التنمية الصناعية في عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني) ، أن يأخذ في الحسبان قرار الجمعية العامة ٣٤٠٩ (د — ٣٠) بشأن المفهوم الموحد للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

١٨٤ — وفي معرض الاجابة على الاسئلة التي أثيرت فيما يتعلق بالبرنامج ٦ الخاص باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، شرح ممثل اللجنة قاعدة معالجة البرنامجين الفرعيين ٢ (الاستخدام الكامل للقدرات الصناعية) و ٤ (التعاون الصناعي) كلا على حده في الخطة المتوسطة الأجل ؛ وقدم ايضاحات بشأن البرنامج الفرعي ١ (التخطيط والبرمجة في الميدان الصناعي) . وأوضح ممثل اللجنة كذلك أن التعاون التقني بين البلدان النامية لا يظهر كبرنامج منفصل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اذ أنه يعتبر أداة مناسبة لتعزيز تنفيذ البرامج المحددة الاخرى أكثر من أي شيء آخر . كذلك أوضح أن اللجنة لم تقم بايراد برنامج للقوة العاملة لأنه سبق لمنظمة العمل الدولية ، التي تقيم معها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعاونا وثيقا ، ان قامت بهذه الدراسة .

فاء — المراقبة الدولية للمخدرات

١٨٥ — استعرضت اللجنة في جلستيها ٤٢٥ و ٤٢٨ برنامج المراقبة الدولية للمخدرات الوارد في الفصل الثالث عشر من الخطة المتوسطة الأجل ، ونظرت في بند جدول الاعمال ٤ المعنون : " النواحي البرنامجية لترتيبات الامانتين بشأن مراقبة المخدرات " (انظر الفصل الرابع أدناه) ، بالاقتران مع ذلك الفصل ، وذلك وفقا لمقرر اتخذ في الجلسة ٤١١ .

١٨٦ — وأوجز رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، في بيان أدلى به أمام اللجنة ، الوظائف التي تؤديها مختلف اجزاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، وترابط العلاقة بين مختلف هيئات الأمم المتحدة العاملة في هذا الميدان . كذلك قدم ممثل مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات والتنسيق ايضاحات اضافية .

١٨٧ — وأعرب عن رأي مؤداه أنه لا توجه ثغرات في جهاز الامم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير . وكان من رأي بعض الوفود أن انشاء وظيفة مدير تنفيذي لصندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير قد يكون مثالا للازدواجية داخل منظومة الأمم المتحدة ؛ وانه ينبغي تقييم هذه الوظيفة في ضوء الخبرة اللاحقة بهدف تحديد ما اذا كانت النتائج المرجوة قد

Digitized by UNOG Library

تحققت . وينطبق هذا الحكم بصفة خاصة بحين تكون القضية سياسية لا ادارية وأعرب أحد الوفود عن شكه فيما اذا كان من المناسب أن تنظر اللجنة في مسألة فعالية مكتب المدير التنفيذى .

١٨٨ — ولدى نظر اللجنة في الفصل الثالث عشر من الخطة المتوسطة الاجل ، وجدت أن من اللازم اجراء عدد من التغييرات في صياغة وصف البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ ، وذلك بقصد تعريف أنشطة مختلف الوحدات العاملة تعريفا أكثر وضوحا ، وتفادى التوسع في أنشطة الوحدات خارج النطاق الصحيح لاختصاصاتها . وعلاوة على ذلك ، رؤى أن من الضرورى تعريف أنشطة مختبر الامم المتحدة للمخدرات بصورة أوضح .

١٨٩ — وفيما يتعلق بالنواحي البرنامجية لترتيبات الأمانتين بشأن مراقبة المخدرات ، قررت اللجنة ابلاغ المجلس الاقتصادى والاجتماعي انه لا يوجد سبب في ظل الظروف الراهنة ، لاجراء تغيير في ترتيبات الأمانتين القائمة . وقد اتخذت اللجنة هذا المقرر في ضوء التصميم الذى أعربت عنه لجنة المخدرات على مواصلة رصد امكانية تبسيط ادارة الامانتين المعنيتين ، مراعية ضرورة الاقتصاد وتحقيق ادارة كفؤ ونشطة (٧) .

صاد — الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين

١٩٠ — استعرضت اللجنة في جلستها ٤٢٩ برنامج الحماية والمساعدة الدوليتين للابجئين الوارد في الفصل الرابع عشر من الخطة المتوسطة الأجل .

١٩١ — ولاحظت اللجنة أهمية العمل المضطلع به فيما يتعلق باللاجئين . وقد اقترح أن يشدد هذا البرنامج ، في اطار الموارد المخصصة ، على أهمية دور مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في مسألة الحماية ضد الاعادة الاجبارية ، وضمان حقوق اللاجئين في بلد المنفى ؛ فهاتا النقطتان ضروريتان اذا ما أريد للاجئين أن يكفوا في يوم من الأيام عن أن يكونوا لاجئين .

١٩٢ — كذلك أشير ، فيما يتعلق بالفقرتين ١٠٢١ و ١٠٢٢ ، الى أن مسألة اللجوء الاقليمي تقع ضمن اختصاص كل دولة .

قاف — التجارة الدولية

١٩٣ — استعرضت اللجنة في جلساتها ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٩ برنامج التجارة الدولية الوارد في الفصل الخامس عشر من الخطة المتوسطة الاجل .

١٩٤ — وكان من رأى اللجنة انه سيكون من العسير مناقشة البرنامج بالتفصيل دون معرفة أثر ما يتصل بالموضوع من مقررات يتوقع اتخاذها في الدورة الرابعة

---

(٧) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الستون ، الملحق رقم ٤ (E/5771) ، الفقرة ٣٤٠ .

Digitized by UNOG Library

لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء التي كانت منعقدة آنذاك ؛ وفي ذات الوقت ، رأت انه لا ينبغي اغفال النظر في المسألة كلية . ولفت ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء انتباه اللجنة الى الفقرة ٩٠ من الخطة المتوسطة الاجل ، التي ذكر فيها أن تعديلات على الخطة ستقدم عقب انتهاء الدورة الرابعة مباشرة . وفي اجتماع لاحق ، أعلن هذا الممثل انه سيقدم تقييما أوليا لأثر المؤتمر على الخطة ؛ وان الامين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء سيقوم ، في وقت لاحق ، بتقديم تنقيحات تفصيلية للخطة الى الجمعية العامة .

١٩٥ — وأبدت اللجنة اهتمامها بمدى التعاون بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء والهيئات والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، ولا سيما بين المؤتمر واللجان الاقليمية .

١٩٦ — وطرحت عدة أسئلة متصلة بتفاصيل الخطة . وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ (السلع الأساسية) ، ذكر أحد الوفود أنه كان ينبغي عدم ادراج الهدف (٦) الوارد في الفقرة ١٠٣٦ . وأعرب هذا الوفد أيضا عن شكه حيال أهداف البرنامج الفرعي ٣ (التمويل المتصل بالتجارة) ، وهو ، " تحسين نوعية التحويلات المالية الى البلدان النامية وتشجيع الالتزام بتلك الأهداف " . وأشير الى أن بالامكان اعادة صياغة البرنامج الفرعي ٣ بحيث ينصب التشديد على بحث دور عمليات تدفق رأس المال الخاص ومدى تمشيها مع الأهداف الانمائية . كذلك ، أشير الى امكانية اضافة القرارات والمقررات التي اتخذتها لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في دورتها السابعة الى السند التشريعي الوارد في الفقرة ١٠٤٨ . وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤ (نقل التكنولوجيا) ، لوحظ أن الهدفين (٣) و (٥) ، يقعان ضمن حدود مسؤولية منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ؛ وانه يمكن ، بالتالي ، ازالة هذين السؤالين من هذا البرنامج الفرعي من برامج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٧ (التجارة مع البلدان الاشتراكية) ، قدم أحد الوفود عدة اقتراحات بشأن العرض والمحتوى . وبالتالي ، اقترحت ضرورة تغيير عنوان البرنامج الفرعي ٧ لكي ينسجم مع المصطلحات الثابتة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . وعليه فينبغي تعديل هذا المقطع الوارد في الفقرة ١٠٦٧ المتعلقة بالعناصر المتعددة الأطراف في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية بالاستعاضة عن عبارة " استحداث عناصر متعددة الاطراف في " بعبارة "التوسع في الممارسات المتعددة الأطراف في " ؛ كما ينبغي ايراد اشارة في الفقرة ١٠٧١ ، الى ضرورة مواصلة برنامج الحلقات الدراسية الذي يستهدف تعزيز التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

Digitized by UNOG Library

١٩٧ - وذكر ممثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء أن ثمة تعاونا وثيقا بين المؤتمر وغيره من الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ، واستشهد ببعض الأمثلة وقدم ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تفاصيل عن مدى التعاون بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء وتلك اللجنة الاقليمية في ميدان الشحن .

١٩٨ - كذلك أوضح ممثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء أن الاذن المتعلق بالهدف (٦) تحت البرنامج الفرعي ١ وارد في القرار ٥١ (د - ٣) المتخذ في الدورة الثالثة للمؤتمر . وقال ان الهدف الاول للبرنامج الفرعي ٣ (التمويل المتصل بالتجارة) من المحتمل أن يكون قد تضرر بسبب محاولة الاختصار . فمع أن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لا يستطيع ادخال تحسين مباشر على حجم وشروط المساعدة ، الا أنه يحاول تحقيق تلك الاهداف باجراء استعراضات منتظمة لأداء المعونة والدراسات المتعلقة بنواح خاصة من نواحي التدفقات المالية للانماء . وشدد على أهمية دور عمليات تدفق رأس المال الخاص ومدى تمشيها مع الاهداف الانمائية ، وعلى قضايا تعبئة الموارد المحلية ، وعلى أهمية مواصلة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لاعداد التقارير والدراسات استجابة لطلبات هيئاته الادارية . وفي معرض الرد على القول بأن اثنين من أهداف البرنامج الفرعي المتعلق بنقل التكنولوجيا يشكلان تداخلا مع عمل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، اشار ممثل المؤتمر الى السند التشريعي ، الوارد في قرار اللجنة ٢ (د - ١) بشأن نقل التكنولوجيا ؛ ولفت الانتباه الى فقرة في ذلك القرار تشدد على التعاون بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء وبين منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية على وجه الخصوص ، بهدف تفادي الازدواجية التي لا داعي لها . كذلك أشار الى المشاورات التي أجريت بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي . وأضاف أنه يجرى التشاور بشأن مشروع قرار رئيسي في الدورة الرابعة للمؤتمر ، وقال ان اعتماده قد يؤثر على البرنامج الفرعي تأثيرا كبيرا .

Digitized by UNOG Library

راء ـ الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط

١٩٩ـ استعرضت اللجنة في جلستها ٤٣٠ برنامج الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط الوارد في الفصل السادس عشر من الخطة المتوسطة الأجل .

٢٠٠ـ واعرب عن التأييد بصفة عامة للبرنامج ١ (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) الذى يشمل عددا كبيرا من الانشطة التي تعتبر حيوية لانماء البلدان النامية . واشيد بدور لجنة الموارد الطبيعية في وضع منهج منسق يتبع في أعمال المنظومة في ميدان الموارد الطبيعية . وأحيط علما بالعمل المفيد الذى تضطلع به الدائرة ، ولا سيما فيما يتعلق بالتحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه ، وبما يولى في البرنامج من أهمية لنواحي من أمثال تعبئة الموارد المالية واستثمار رؤوس الاموال استثمارا فعالا في ميدان الموارد الطبيعية .

٢٠١ـ كذلك اعرب عن التأييد لفكرة ايراد برنامج فرعي منفصل للتعاون بين البلدان النامية استجابة للاهتمامات التي أبدتها الجمعية العامة في القرار ٣٤٦١ (د ـ ٣٠) ، المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

٢٠٢ـ واعرب عن الارتياح للتوضيح الذى قدمه مدير مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ومؤداه ان مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية هو القاعدة الاساسية للبرنامج ككل ويفهم ضمنا من صياغته . وفي الوقت نفسه ، أعتبر البرنامج الفرعي ٢ (تنظيم الموارد الطبيعية وادارتها) غامضا نوعا ما فيما يتعلق بصياغة المشكلة المطروقة والاستراتيجية والناتج ، وكذلك الأثر المتوقع ؛ ورؤى ان من الممكن ان تستفيد الخطة من اعادة صياغته والاضافة اليه على هدى التوضيح الذى قدمه مدير المركز .

٢٠٣ـ ولفت الانتباه الى التباينات التي تبدو كبيرة بين مقادير الموارد المخصصة لبرامج الموارد الطبيعية الخاصة بمختلف اللجان الاقليمية ، بالرغم من الاولوية العالية المعطاة في جميع هذه اللجان لتلك البرامج .

٢٠٤ـ وفيما يتصل بالبرنامج ٢ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) ، رؤى انه كان من الافضل لو طبق مبدأ السيادة الدائمة على برنامج الموارد الطبيعية ككل بدلا من قصرها على الموارد المعدنية كما يتجلى ذلك في البرنامج الفرعي ٣ (السيادة على الموارد المعدنية) . واعتبرت أوصاف البرامج الفرعية من ١ الى ٥ غامضة نوعا ما ، وأشير الى أن من المفيد أن يكون هنالك قدر أكبر من الدقة في صياغة الاهداف ؛ كذلك اعرب عن رأى مؤداه ان البرنامجين الفرعيين ١ (مسح وجرد الموارد الطبيعية) و ٢ (الموارد المعدنية) يبدوان متشابهين ؛ وانه ليس ثمة اشارة للتنسيق بين اعمال اللجنة الاقتصادية لافريقيا واعمال شعب المقر . وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، انه مع ان المشاكل الواردة في البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ متشابهة حقا ، الا ان الاختلافات تكمن في التدابير الجارى اتخاذها بشأن المشاكل المعنية . واعطى امثلة للمساعدة التي توفرها اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتعزيز المؤسسات حتى تتمكن بذلك من رفع قدرة البلد المعين على

Digitized by UNOG Library

الانماء واستغلال موارده الطبيعية . واشار كذلك الى تجميع الموارد من ميزانيتي دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٢٠٥ــ وفيما يتعلق بالبرنامج ٣ (اللجنة الاقتصادية لاوروبا) ، اعربت بعض الوفود عن رأى مفاده انه ينبغي تنقيح البرنامج الفرعي ٥ (مشاكل المياه) بحيث يتضمن التوضيح الذى قدمه ممثل اللجنة الاقتصادية لاوروبا في لجنة تنسيق الأنشطة المضطلع بها في ميدان مراقبة ومنع تلوث المياه .

٢٠٦ــ وفيما يتعلق بالبرنامج ٤ (اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية) ، اعرب عن الترحيب بالأهمية المعلقة على ناحيتي النوعية والكمية على السواء من نواحي الموارد المائية بوصف ذلك أمرا منسجما مع مصالح البلدان النامية . كما اعرب عن التأييد أيضا للبرنامج الفرعي الخاص باللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بالرغم من ان تساؤلا قد اثير فيما يتعلق باستبعاده من المجلد الأول للخطة المتوسطة الاجل . كذلك اعرب عن الأمل في ان يقدم المقر للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ما تحتاجه من دعم في برنامجها التعديني . كما اقترحت ضرورة ايراد اشارة في باب " السند التشريعي الخاص بالبرامج الفرعية " للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الى القرارات الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ايضا ، ولا سيما تلك المعتمدة في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة .

٢٠٧ــ ووافق ممثل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية على الاقتراح الاخير ؛ وسلم بأنه ربما كان من المجدى ان يورد برنامج للتقييم في المجلد الاول ، نظرا لانه يؤثر على عدد من المسائل الاساسية المتصلة ببرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . وذكر ان أنشطة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في قطاع الموارد الطبيعية تكمل برامج المقر ، وتتلقى الدعم اللازم من دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

٢٠٨ــ وفيما يتعلق بالبرنامج ٥ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى) ، كان هناك خلاف في الرأى بشأن المستوى المناسب للانفاق لبرنامج الموارد الطبيعية الخاص باللجنة ، وذلك عند مقارنته ببرنامجي اثنتين من اللجان الاقليمية الاخرى . وأكد ممثلا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى وشعبة الميزانية ان نسبة الموارد المخصصة لبرنامج الموارد الطبيعية من قبل اللجنة انما هي انعكاس للأولوية التي توليها اللجنة لذلك البرنامج

شين ــ اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات

٢٠٩ــ استعرضت اللجنة في جلستها ٤٢٦ برنامج اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات الوارد في الفصل السابع عشر من الخطة المتوسطة الأجل .

٢١٠ــ وذكر رئيس مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ، في كلمته الاستهلالية ، انه مع ان هنالك عدة هيئات داخل منظومة الامم المتحدة تعمل في مجال المحيطات ، الا أن هذا لا يعني بالضرورة ان ثمة ازدواجا في انشطتها ، نظرا لان المحيطات تطرح عدة ابعاد للعمل . واستعرض رئيس المكتب الانشطة المضطلع بها بموجب البرنامج في ميدان الموارد المعدنية لقاع البحار ،

Digitized by UNOG Library

مشيرا الى انه قد تم اعداد عدة تقارير تقنية بقصد تمكين الدول من اتخاذ موقف بشأن القضايا المعقدة التي ينطوى عليها الموضوع . وقال ان مكتبه قد طلب اليه ايضا القيام بدراسة امكانية تطبيق نهج متكامل على انماء المناطق الساحلية ، والمساعدة في وضع خطط عمل تتضمن هذا النهج ، وعلاوة على ذلك ، يقوم مكتبه باتخاذ تدابير في ميدان التكنولوجيا البحرية تستهدف تحسين الاتصال بين من يحتمل أن يكونوا مستهلكين للتكنولوجيات البحرية ومنتجي هذه التكنولوجيات ، بقصد تعزيز فعالية نقل التكنولوجيا البحرية .

٢١١ــ وكان ثمة اتفاق عام على أهمية أنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها في هذا الميدان وعلى الوضوع الذى صيغ به البرنامج . واشارت اللجنة الى انه يتعين النظر في البرنامج في ضوء حقيقة انه بالرغم من وجود هيئات دولية كثيرة تعالج موضوعات ذات صلة بالمحيطات ، فان ثمة ضرورة للتأليف بين النهج المأخوذ بها لدى جميع هذه المنظمات ؛ وفي هذا الصدد ، فان مهمة مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات هي اعداد صورة شاملة وسد أية ثغرة في هذا المجال .

٢١٢ــ وأكد للجنة أن الجهود المبذولة من أجل التنسيق هي جهود فعالة وقد أيد هذه النقطة ممثلا منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، اللذان قالا ان منظمتيهما قد وجدتا خدمات المكتب مفيدة ، ولا سيما فيما يتصل بالمشاريع الانمائية المتعلقة بالمناطق الساحلية .

٢١٣ــ ولاحظت اللجنة الروابط الموجودة بين البرنامج ومؤتمر قانون البحار ، كما لاحظت ضرورة دراسة المشاكل المعروضة فيه في ضوء النتائج التي توصل اليها المؤتمر . وقد أثبت عدد من الوثائق التقنية التي اعدها مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات للمؤتمر أنه ذو قيمة كبيرة .

٢١٤ــ وفي معرض الرد على الاسئلة التي اثيرت ، ذكر رئيس مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ان مكتبه يقدم تقارير بصورة منتظمة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي مرة كل سنتين ؛ وانه قد دأب أيضا على الاستجابة الى طلبات محددة من قبل الهيئات الحكومية الدولية . واشار رئيس المكتب الى أن اللجنة الفرعية المعنية بالعلوم البحرية وتطبيقاتها هي واحدة من عدة هيئات فرعية تابعة للجنة التنسيق الادارية ، ومسؤولة عن معظم أنشطة التنسيق فيما بين الوكالات في مجال البحار . وأكد أيضا أنه سيتم ادخال تعديل مناسب على النص الفرنسي للخطة يشير الى أن اللجنة الفرعية هي احدى هيئات لجنة التنسيق الادارية .

٢١٥ــ وقدم ممثل مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات والتنسيق معلومات اضافية عن اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، التي ذكر انها ظلت تعمل لما يربو على عقد ، وانها قد أدت عملها بنجاح . ونظرا لتزايد عدد المهام المنوطة باللجنة الفرعية وتعقدها فانها تعمل الان على وضع مجموعة من الاختصاصات الشاملة .

٢١٦ــ وفيما يتصل بالبرنامج الفرعي ١ (التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية) ، لوحظ مع الارتياح التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية الوارد في باب الاثر المتوقع ؛ وسئل عما اذا كان من الممكن ذكر هذا التعاون في استراتيجية البرنامج الفرعي المشار اليه .

٢١٧ــ كذلك شدد على ضرورة تنفيذ البرنامج ، نسبة لسنده التشريعي ونواحيه القانونية ، بصورة تنسجم تماما مع الاستنتاجات التي خلص اليها مؤتمر قانون البحار .

Digitized by UNOG Library

٢١٨ــ وفي معرض الرد على الاسئلة المطروحة ، ذكر رئيس مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ان البرنامج برمته يستدعي التعاون بين البلدان النامية ، ولا سيما في مجال نقل التكنولوجيا البحرية ، وان تعزيز هذا التعاون أمر وارد في الاستراتيجيات المدرجة تحت البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ .

٢١٩ــ واكد للجنة ان مكتبه يعمل بتضامن وثيق مع مؤتمر قانون البحار ؛ وان انشطة البرنامج لن تشكل حكما مسبقا على استنتاجاته ، وانما سيتم تنسيقها مع نتائج المؤتمر .

٢٢٠ــ وردا على سؤال تحت البرنامج الفرعي ٢ (التكنولوجيا الساحلية والبحرية) ، أوضح رئيس المكتب ان نظام الاسترجاع المذكور ما هو الا واحد من التوابع الارضية في وحدة شبكات الاعلام المركزية التي تتجه النية الى انشائها داخل دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ؛ وانه سيتم تصميمه بطريقة تجعله منسجما مع شبكات الاعلام الاخرى ، بما في ذلك شبكات الاعلام الخاصة بالوكالات المتخصصة .

٢٢١ــ وتحت البرنامج الفرعي ٣ (نشر المعلومات) تساءل عدة ممثلين عن معنى عبارة " وغيرها من فئات المستفيدين " ، الواردة في صياغة هدف البرنامج الفرعي . واشير كذلك الى أن عدة فقرات واردة تحت باب استراتيجية وناتج البرنامج الفرعي سابقة لأوانها ، وتشكل ، على ما يبدو ، توقعا لنتائج مؤتمر قانون البحار وحكما مسبقا عليها . وذكر ايضا ان البلدان النامية تفتقر الى المعرفة فيما يتعلق بعمليات انماء تكنولوجيا في قاع البحار ، وانه ينبغي انشاء جهاز ما داخل منظومة الامم المتحدة لتوفير هذه المعلومات .

٢٢٢ــ وأثيرت أسئلة فيما يتصل بأهمية المعلومات المتعلقة بعمليات استحداث تكنولوجيا في قاع البحار ، وبطبيعة " صحائف الوقائع " الواردة تحت البرنامج الفرعي المشار اليه بوصفها من مواد الاعلام المتخصصة .

٢٢٣ــ وردا على ذلك ، وافق رئيس المكتب على ان استخدام عبارة " وغيرها من فئات المستخدمين " هي أمر يؤسف له ، وان التصحيح المناسب سيكون هو الاشارة الى غيرها من الفئات الحكومية الدولية . كذلك ذكر ان الفقرات الواردة تحت باب الاستراتيجية والناتج كان من الممكن صياغتها بصورة أكثر افتراضية حتى لا تبدو وكأنها توقع للطلبات التي قد تقدمها الدول في المستقبل ؛ وأكد للجنة انه سيتم اجراء تغييرات مناسبة في الصياغة . وأضاف ان اسقاط الانشطة الواردة في الفقرات المشار اليها لأغراض التخطيط قد بني على توقع ان تظل الانشطة التي طلبت من المكتب في هذا الميدان في الماضي ذات قيمة للدول . كذلك أوضح بأن " صحائف الوقائع " انما هي مذكرات اعلامية غير متخصصة تصدرها ادارة شؤون الاعلام .

٢٢٤ــ وردا على سؤال اثير حول الظروف المؤسسية والتشريعية التي تؤثر على التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية ، ولا سيما فيما يتعلق بالتلوث ، ذكر ممثل مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات والتنسيق أن اللجنة الفرعية المعنية بالعلوم البحرية وتطبيقاتها قد تناولت موضوع انماء المناطق الساحلية ، وان ممثلا لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة قد اشترك في تلك الاجتماعات .

Digitized by UNOG Library

باء — السكان

٢٢٥ — استعرضت اللجنة في جلستها ٤٢٠ برنامج السكان الوارد في الفصل الثامن عشر من الخطة المتوسطة الأجل .

٢٢٦ — واعربت اللجنة عن الارتياح بصورة عامة لنوعية البرنامج وعرضه . وفيما يتعلق بهيكل البرنامج طرح سؤال عما اذا كان بالامكان أن يميز فعلا بين الانشطة الموصوفة الواردة في البرنامجين الفرعيين ٢ (الاسقاطات الديموغرافية) و ٤ (السكان والانماء) ، بصورة كافية الى درجة تبرر تقسيمها الى برنامجين فرعيين . كذلك يبدو ان من العسير التمييز بين البرنامج الفرعي ٧ (التعاون التقني) وبين الانشطة الموصوفة الواردة في البرنامجين الفرعيين المذكورين اعلاه ؛ وقد طرح سؤال عما اذا كان ينبغي ايراد التعاون التقني بوصفه برنامجا فرعيا منفصلا له هدف يمكن تمييزه عن اهداف البرامج الفرعية الاخرى ، أو اذا كان ينبغي عرضه بوصفه مكونا لتلك البرامج الفرعية أو كأحد الوسائل التي تنفذ بها . وطرح سؤال عن العلاقة بين أنشطة الشعبة وتلك الخاصة بصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية .

٢٢٧ — وذكر مدير شعبة السكان أن البرنامجين الفرعيين ٢ و ٤ يكمل أحدهما الآخر وليسا متداخلين ، نظرا لأن دراسة السكان والانماء تبحث في أوجه الترابط المعقد الذى ينطوى عليه الامر ، بينما يستخدم اعداد الاسقاطات الديموغرافية حصيلة هذه الدراسات بهدف تبيان الكيفية التي يتعرض السكان بها للتغيير في المستقبل . كما ذكر ان التعاون التقني يكمل البرامج الفرعية الاخرى ، وذلك لأن جميع برامج عمل الامانة موجهة نحو العمل ، ولهذا ، فهي تشتمل على مكون تعاون تقني . وقال ان برنامج شعبة السكان وبرنامج صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية يكمل أحدهما الآخر ، اذ أن الاخير يعنى بالتمويل بينما يوفر برنامج الشعبة الدعم التقني والموضوعي . وأضاف ، في هذا الصدد ، ان التعاون بين الشعبة واللجان الاقليمية ممتاز .

٢٢٨ — وكان رأى اللجنة أن صياغة بيان العلاقات بين النمو الديموغرافي والانماء الاقتصادى والبطالة (الفقرة ١٤٤٨) لم يكن موفقا ، اذ أنه قد يؤدى الى سوء التفسير ، وان استنتاجات مؤتمر السكان العالمي ، المعقود في بوخارست في ١٩٧٤ ، بشأن تعقد طبيعة الترابط بين هذه الأمور المختلفة قد اوردت بالفعل في الفقرات السابقة . ووافق مدير شعبة السكان على وجوب تغيير الصياغة ، وأعلن ان الامانة ستزيل اى تضارب ممكن بين هذه الفقرة والفقرة ١٤٤٧ التي تشدد على القول بأن لا سبيل الى نجاح التدابير المتخذة في ميدان السكان اذا لم تدمج دمجا وثيقا في خطط الانماء الاقتصادى والاجتماعي . وشدد على القول ايضا بأن ليس للامانة موقف خاص ازاء السياسات التي تعالج مختلف انواع نمو السكان .

٢٢٩ — واستجابة لتساؤلات اخرى من اللجنة بشأن مختلف نواحي البرنامج ، ذكر المدير أن الاستفسارات المذكورة في الفقرتين ١٤٨٤ و ١٤٩٠ مختلفة لان الاخيرة موجهة نحو الاتجاهات والسياسات السكانية بطريقة معممة ، بينما تتجه الاولى الى اتمام واستكمال مصرف لبيانات تفصيلية للسياسة السكانية موجود في شعبة السكان . وأوضح ايضا ان دور الشعبة في الاستقصاء العالمي للخصوبة هو تقديم الدعم التقني للاستقصاء ، الذى يتوقع ان يستمر تحليله لعدد من السنوات .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بتحسين نوعية خدمات تخطيط الاسرة ، ذكر ان الشعبة عاكفة على استحداث وتحسين وسائل قياس فعالية هذه الخدمات . وان النواحي الصحية لتخطيط الاسرة تقع ضمن دائرة اختصاص منظمة الصحة العالمية ، لا الأمم المتحدة . وفيما يختص بالمشاكل التي برزت فيما يتصل بالهجرة الدولية ، ذكر المدير ان هذه مشاكل تأقلم حسب الظروف الجديدة . وقال ان عمل النماذج يستهدف تحسين منهجية الاسقاطات الديموغرافية .

ثاء — الادارة العامة والمالية العامة

٢٣٠— استعرضت اللجنة في جلساتها ٤١٦ و ٤٢٨ و ٤٣٦ برنامج الادارة العامة والمالية العامة ، الوارد في الفصل التاسع عشر من الخطة المتوسطة الاجل . وعرض على اللجنة أيضا ، فيما يتصل بنظر هذا الفصل ، تقرير الامين العام عن اجتماع فريق الخبراء المعني بالميزنة والتخطيط للانماء في البلدان النامية (E/5794).

٢٣١— ولدى تقديم البرنامج ، اوضح مدير شعبة الادارة العامة والمالية العامة كيف ان انشطة الشعبة تشهد تحولا من تشديد على استحداث المقومات الهيكلية للادارة العامة والمالية العامة الى زيادة قدرات أجهزة الادارة العامة والمالية العامة على المشاركة بصورة افضل في برامج الانماء الاقتصادي والاجتماعي المعجلة . وبما انه ليس للبرنامج هيئة حكومية دولية متخصصة لصياغة المبادئ التوجيهية لانشطته ، فقد استعرضه فريق الخبراء الذي كان الامين العام قد دعاه للانعقاد . وقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين ، عندما اعتمد القرار ١٩٧٧ (د—٥٩) بشأن البرنامج ، بالنظر في التقرير المقدم عن الاجتماع الثالث ، المنعقد في ١٩٧٥ . كذلك كان الامين العام قد دعا لأول مرة ، في عام ١٩٧٥ ، الى اجتماع لفريق الخبراء المعني بالميزنة والتخطيط للانماء في البلدان النامية بقصد استعراض البرامج الفرعية للمالية العامة . واقترح ، في تقريره الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والستين (E/5794) ، تدابير محددة مطلوبة على الصعيدين القومي والدولي . ومن ثم ترى اللجنة ان من واجبها لفت انتباه المجلس الى التوصيات الواردة في ذلك التقرير ، اذ انه لم تتح للمجلس الفرصة لاستعراض برنامج المالية العامة لعدة سنوات .

٢٣٢— واشارت اللجنة الى ان ميدان الادارة العامة والمالية العامة هو من الميادين الهامة لترجمة اهداف الانماء الى واقع ملموس ، وانه ليس ثمة مكان آخر تستطيع فيه منظمة دولية كالأمم المتحدة ان تلعب دورا هاما على نحو خاص . فقد كان هذا فيما مضى مجالا أضطلعت الأمم المتحدة فيه بعمل قيّم جدا . وفي ضوء ما تقدم ، لاحظت اللجنة ، مع الاعراب عن خيبة الأمل ، ان عرض البرنامج فيه كثير من المثالب من حيث المفاهيم والتناسق الداخلي ، ومن حيث تبيان الاهداف بصورة اكثر وضوحا ، ووصف الانشطة التي تستهدف تحقيق هذه الاهداف ؛ كما ان الاثر المتوقع للبرنامج على مدى فترة الخطة لم يرد ذكره بتاتا . لذلك ، ترى اللجنة انه ينبغي ايجاد ترابط أوضح بين مهام الدعم المتبادل لاعمال البحث ذات الوجهة العملية وتوفير المساعدة التقنية . كذلك ، اشير الى ان من الممكن ايجاد ترابط اوثق بين اثنين من مكونات البرنامج ، هما الادارة

Digitized by UNOG Library

العامة والمالية العامة . وان وضوح الترابط بين بعض البرامج الفرعية وبينها وبين غيرها من البرامج الفرعية الواردة تحت برامج اخرى للامم المتحدة وبرامج المنظمات الاخرى للمنظومة ، ليس بالقدر المرغوب . لهذا ، طلبت اللجنة الى الأمين العام ان يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والستين بيانات منقحة بأهداف واثر مختلف البرامج الفرعية (للاطلاع على النص ، انظر : A/31/6/Add.1/Corr.3) .

٢٣٣ — وأثارت اللجنة ، لدى نظرها في البرامج الفرعية كل على حدة ، عددا من النقاط المحددة فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ (الاتجاهات والتطورات) . وكان من رأي اللجنة ان وصف الانشطة لا تتمخض عنه معلومات كثيرة . كذلك طرحت اسئلة عن الاهداف والقيمة المقدرة "للرسالة الاخبارية عن الادارة العامة والمالية العامة" .

٢٣٤ — واوضح ممثل الشعبة ان البحث المشار اليه ليس بحثا خالصا ، وانما هو بحث ذو طابع عملي ؛ بمعنى انه استعراض منتظم ، لتقارير المساعدة التقنية يوفر المعلومات الاساسية المطلوبة لصياغة برامج المساعدة التقنية . وستشكل النتائج التي تستخلص من هذا البرنامج الفرعي بالذات الاساس المادي لصياغة استراتيجية عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث في ميدان الادارة العامة والمالية العامة . وفيما يتعلق بهدف ومحتوى واستخدام "الرسالة الاخبارية عن الادارة العامة والمالية العامة" ، اوضح ان النشرة ، التي سيكون عدد النسخ الموزعة منها في حدود ١٢٠٠ وثيقة قاصرة على المنظومة تستهدف اساسا مساعدة الخبراء الميدانيين ، والمراكز الاقليمية للادارة الانمائية ، والمنظمات المهنية ، في ان تكون على علم بأنشطة البحث والمساعدة التقنية التي يضطلع بها في المقر . وفي فترة انتظار الدراسة المنهجية المسقطة للمستخدمين النهائيين "للرسالة الاخبارية" ، وردت عدة رسائل خاصة من المستخدمين تدل على ان الرسالة تؤدي مهمة مفيدة جدا .

٢٣٥ — وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (الارشاد التقني) ، أشير ، بصدد الفقرة ١٥٦٩ (١) الى أن التركيز على البلدان منفردة بدلا عن التركيز على الاقاليم من الارجح ان يؤدي الى نتائج ملموسة نظرا لانعدام التجانس داخل اقليم واحد . ورد المدير بأن الشعبة تدرك هذا ، ولكنها لجأت أيضا الى استخدام النهج الوسيط نظرا لان النهج القائم على تناول البلدان بلدا بلدا يعتبر احيانا غير عملي ، كما ان النهج العالمي غالبا ما يجنح الى تبسيط الواقع تبسيطا مفرطا . واضاف ان دراسات قائمة على النهج الاقليمي قد حددت بعض النماذج السائدة في نظم الادارة العامة . بيد أن التطبيق الفعلي لهذه النماذج قد يتفاوت وفقا للظروف الخاصة السائدة في بلد ما .

٢٣٦ — واستجابة لاقتراح باستحداث مشروع لتحسين اجراءات توظيف العاملين في البلدان النامية ، في اطار البرنامج الفرعي ٢ ، أبلغت اللجنة ان الشعبة قد قامت فعلا بنشر عدد من الدراسات المتعلقة بالموضوع . بيد أن ما يعتبر اكثر الحاحا هو مشروع متخصص للتوظيف والتدريب لقطاع المشاريع العامة الوارد تحت البرنامج الفرعي ٦ (المشاريع العامة) .

٢٣٧ — واعرب عن القلق ازاء الحالات التي يمكن ان يحدث فيها تداخل بين اعمال البحث المطلوب اجراؤها ، ولا سيما في البرنامجين الفرعيين ٤ (ادارة الميزانية والشؤون المالية) و ٥ (تعبئة

Digitized by UNOG Library

الموارد المالية) ، والعمل الذى قامت به الوكالات المتخصصة ، مثل المصرف الدولي ، وصندوق النقد الدولي . وقد أكد للجنة أن نهج الشعبة هو ، في الاساس ، نهج اقتصاد الوحدات الكبيرة ، بالمقارنة بنهج اقتصاديات الجزئيات والنهج القطاعية المأخوذ بها لدى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية الاخرى . وفي الوقت نفسه هنالك تعاون وتنسيق وثيقان في مجال صياغة وتنفيذ برامج العمل ومختلف المشاريع .

٢٣٨ — وكان من رأى اللجنة ان البرنامج الفرعي ٦ (المشاريع العامة) يتصل بالامر بصفة خاصة في ضوء القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ؛ وحثت على تعزيز هذا البرنامج الفرعي . أما فيما يتعلق بوظائف المركز الدولي للمشاريع العامة ، المذكور في الفقرة ١٥٨٩ ، تحت البرنامج الفرعي ٦ ، وعلاقته بالوحدة ، فقد ابلغت اللجنة ان هذا المركز لا يعنى الا بدراسة مشاكل المشاريع العامة وتدريب موظفيها الاداريين . هذا ، وتتولى الشعبة تقديم المساعدة الفنية لأنشطة المركز الموضوعية بهدف المساهمة في جعله هيئة فعالة حقا .

خاء — الاعلام

٢٣٩ — قامت اللجنة ، في جلساتها ٤١٢ و ٤٣٦ و ٤٤٠ ، وكذلك في جلسة غير رسمية ، باستعراض برنامج الاعلام الوارد في الفصل العشرين من الخطة المتوسطة الاجل . وفي الجلسة ٤١٢ ، قررت اللجنة ان تطلب الى الامين العام اعادة صياغة البرنامج الوارد في الفصل ٢٠ ، كى يكون متمشيا مع الخطوط العامة المتبعة في البرامج الاخرى الواردة في الخطة المتوسطة الاجل . وبناء عليه ، قدم الى اللجنة نص منقح .

٢٤٠ — واجرت اللجنة مناقشة واسعة النطاق للبرنامج ، شملت مقاصده واهدافه ، وصياغته ، وحجمه ، ومسألة التنسيق بين مختلف الهيئات العاملة في مجال الانشطة الاعلامية ، ودور ووظائف مختلف مكونات جهاز الامم المتحدة الاعلامي ، والاثار المالية المترتبة على البرنامج ، والتنظيم الداخلي لادارة شؤون الاعلام ، وعددا من القضايا البرنامجية المحددة الاخرى .

٢٤١ — واوضح ممثل ادارة شؤون الاعلام ان برنامج الاعلام اشبه ، من نواح عدة ، بدائرة ؛ وان حجم النشاط المضطلع به يتناسب تناسبا مباشرا مع حجم الطلب الذى يلقيه على عاتق موارد الأمم المتحدة الاعلامية عدد متزايد من الاجتماعات . وأبدى ، في هذا الصدد ، تعليق مفاده أنه يجب ان يكون حجم النشاط متناسبا بصورة اساسية مع الطلبات المقدمة من وسائط الاعلام .

٢٤٢ — وفيما يتعلق باهداف ومقاصد البرنامج ، كان من رأى اللجنة انه بالرغم من الانتقادات المعبر عنها ، فقد كان هنالك شعور عام بان البرنامج هام وينبغي دعمه . بيد انه شدد على القول بان هدف ادارة شؤون الاعلام هو تقديم المعلومات ، لا بث الدعاية .

Digitized by UNOG Library

٢٤٣- واثير عدد من الاسئلة فيما يتعلق بالطريقة التي يتم بها تحقيق اهداف البرنامج ، وعما اذا كان ثمة ما يبرر انشطة معينة من انشطته . ومع ان البعض قد وجدوا صياغة البرنامج ككل ، مرضية ، الا ان الاغلبية انتقدته . ورحبت اللجنة باعادة صياغة البرنامج بوصف ذلك افضل من الصيغة الاصلية الواردة في الخطة المتوسطة الاجل ؛ بيد ان عدة وفود واصلت تشديد القول بان الخط الفاصل بين مختلف البرامج الفرعية ليس واضحا بما فيه الكفاية ؛ وان البرامج الفرعية ٢ (الجمهور) و ٣ (الموضوعية والدقة) و ٤ (الدعم العام) على وجه الخصوص ، تبدو وكأنها مكونات للبرنامج ١ (تغطية ادارة شؤون الاعلام) . وبالاضافة الى ذلك ، لفت الانتباه الى بعض التناقضات الداخلية الموجودة بين مختلف البرامج الفرعية . وابلغت اللجنة ان البرنامج المعروض عليها يمثل الجهد الاول لادارة شؤون الاعلام في مجال الميزنة البرنامجية ، وان الادارة تدرك ان من الممكن ادخال تحسينات عليه . وان موضع التركيز في البرنامج الفرعي ٢ منصب على انشطة الخدمات ، بينما توفر البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤ المعلومات المتعلقة بعناصر البرامج التقنية . ويمثل برنامج ادارة شؤون الاعلام محاولة للتقيد بنهج برنامجي بصورة اوثق مما كان عليه الحال فيما يتعلق بالبرامج الاخرى التي غلب عليها الطابع التقليدي عند تقديمها ، اى انها كانت مقسمة وفقا للوحدات التنظيمية . بيد انه شدد على القول بان عدة عناصر برنامجية واردة في غير هذا المكان من الخطة المتوسطة الاجل تتضمن هي الاخرى انشطة اعلامية لم تورد في ميزانية ادارة شؤون الاعلام ، وبذا فان البرنامج لا يعطي صورة شاملة لانشطة الأمم المتحدة الاعلامية . وهذا الافتقار الى الارتياح التام لصياغة البرنامج أدى الى اقتراح ، وجدته اللجنة مقبولا ، وهو ان تقدم ادارة شؤون الاعلام الى اللجنة في الاسبوع التالي موجزا منقحا لبرنامج جديد يمكن فيما بعد توسيعه ، وذلك لعرضه على المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الحادية والستين .

٢٤٤- وفيما يتعلق بحجم البرنامج ، لوحظ ان برنامج الاعلام يأتي ، من حيث الضخامة ، في المرتبة الثالثة في الامم المتحدة ؛ واعرب البعض عن آراء فيما يتعلق بحجم البرنامج والمعايير التي ينبغي استخدامها في الحكم عليه . كذلك اعرب عن القلق حيال العدد المفرط من الموظفين الذين اوفدوا الى مؤتمرات رئيسية معينة ، ورأت اللجنة ضرورة لفت انتباه اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الى هذه المسألة ، كي تضع خطوطا توجيهية لتنظيم خدمات ادارة شؤون الاعلام للمؤتمرات الرئيسية في المستقبل .

٢٤٥- وفيما يتعلق بمسألة التنسيق ، كان من رأى المشتركين ان عمل لجنة الأمم المتحدة الاعلامية المشتركة أفضل من عمل الجهاز السابق . وابلغت اللجنة بمحاولات للبرمجة المشتركة والتعاون بين منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وادارة شؤون الاعلام . بيد انه ذكر انه ما يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به ؛ وقد اكد مساعد الأمين العام للجنة انه سيتم في اسرع وقت ممكن اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه .

٢٤٦- وفيما يتعلق بالتنظيم الداخلي لادارة شؤون الاعلام ، اشير الى ان التغييرات المزمع اجراؤها داخل شعبة الصحافة والمنشورات هي مسألة ترميم داخلية ، ولم تترتب عليها نفقات اضافية او آثار مالية .

٢٤٧- واثيرت تساؤلات فيما يتعلق بالدور التمثيلي لمراكز الاعلام والقاعدة التشريعية لهذا الدور .

Digitized by UNOG Library

وافيدت اللجنة انه لا توجد ، في الواقع ، قاعدة تشريعية ؛ ولكن أهمية الدور التمثيلي للمراكز صغيرة ، وتنحصر اساسا في حضور حفلات الاستقبال وما اليها ؛ وقد نشأ من الحاجة الى تلبية رغبة حكومة مضيفة في ايجاد وسيلة بديلة للوصول الى الامين العام .

٢٤٨ - وكان الشعور العام للجنة فيما يتعلق بتمويل ادارة شؤون الاعلام انه ليس هنالك مبرر لأى نمو فوق المتوسط في برنامج الاعلام . وقد اثيرت اسئلة عن العلاقة بين الانشطة التي تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية وتلك التي تمول بموجب الميزانية العادية ؛ واعرب عن القلق لما يترتب على الميزانية العادية من نتائج اذا ما نقصت الموارد الخارجة عن الميزانية .

٢٤٩ - واعرب عن الارتياح للنوعية المحسنة للمعلومات التي اعدها مركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعي ، وبزيادة استخدامه لنهج التركيز على موضوعات رئيسية محددة . الا انه اعرب عن عدم الارتياح فيما يتعلق بدقة البلاغات الصحفية ، بالرغم من ان الوفود ما زالت ترى انها ضرورية ومفيدة لاغراضها الاخبارية .

٢٥٠ - واعرب عن بعض الشكوك حيال نوعية واثر الافلام والبث الاذاعي (ولا سيما بالموجة القصيرة) وحيال عدد أفراد الجمهور الموجه اليهم البرنامج . كذلك اثيرت اسئلة عن مقدار تغذية المعلومات واسترجاعها في المقر من مراكز الاعلام والمصادر الاخرى .

٢٥١ - وطرقت قضايا محددة اخرى ، مثل ضرورة التعجيل باعداد " حولية الامم المتحدة " ، وتشغيل الزيارات المزودة بالمرشدات ، والتحضير الالكتروني للبيانات . وفيما يتصل "بالحولية" ، اوصت اللجنة بان يعطي الامين العام هذه النشرة الهامة ما تستحقها من أولوية عالية وذلك باعادة تخصيص الموارد الكافية لها ، وبضمان تقديم الوحدات المختلفة لتقاريرها في الوقت المناسب ، وتبسيط اساليب الانتاج . وترى اللجنة انه ينبغي ان تكون هذه النشرة الهامة جاهزة خلال سنة من نهاية الدورة العادية للجمعية العامة ، مع عدم الاضرار بالنوعية المعترف بها وبالمعايير العالية للموضوعية .

٢٥٢ - وفي الجلسة ٤٤٠ ، قررت اللجنة ان تطلب الى الامين العام ان يقدم اليها مشروعا منقحا لعرض موجز لبرنامج الاعلام ، آخذا في الاعتبار الملاحظات التي ابديت اثناء استعراض البرنامج ؛ وبرنامجا منقحا الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في دورته الحادية والستين .

٢٥٣ - وقامت اللجنة ، في جلسة غير رسمية عقدت في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، باستعراض المشروع المنقح للعرض الموجز ؛ وطلبت الى الامين العام ان يقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في دورته الحادية والستين ، برنامجا منقحا مبنيا على المشروع المنقح للعرض الموجز ، بالصيغة التي عدلته بها اللجنة (للاطلاع على نص البرنامج المنقح ، انظر : A/31/6/Add.1/Corr.4).

ذال - العلم والتكنولوجيا

٢٥٤ - استعرضت اللجنة في جلساتها ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٣٦ و ٤٤٦ برنامج العلم والتكنولوجيا الوارد في الفصل الحادى والعشرين من الخطة المتوسطة الاجل .

Digitized by UNOG Library

٢٥٥- وأكدت على نحو ملحوظ اهمية البرنامج بالنسبة للبلدان النامية ، وكذلك فيما يتعلق بالانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ككل . ومن ثم كانت هنالك ضرورة لان يحتل الدور التنسيقي لمكتب العلم والتكنولوجيا فيما يتعلق بأنشطة العلم والتكنولوجيا التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة مكانا عاليا بين اهداف البرنامج .

٢٥٦- ولدى عرض البرنامج ، لفت نائب مدير مكتب العلم والتكنولوجيا الانتباه الى استراتيجية وناتج مختلف البرامج الفرعية ، وشدد على اهمية وظائف التنسيق التي يستدعيها كل واحد من هذه البرامج . وجاء ذلك متمشيا مع الصياغات الواردة في التقرير المعد عن الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا في منظومة الامم المتحدة (E/C.8/29) ، التي أقرتها جميع هيئات الامم المتحدة المعنية ، تلك الهيئات التي قامت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، في دورتها التي عقدت مؤخرا ، بالموافقة على استنتاجاتها .

٢٥٧- وذكر ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة انه مع ان تقدما ملحوظا قد تم احرازه خلال عام ١٩٧٥ نحو تحقيق ترتيب اكثر تنظيما ومنهجية للانشطة التي اضطلعت بها المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا (ولا سيما ، نتيجة لجهود قوة العمل الخاصة التابعة للجنة التنسيق الادارية فيما يتعلق بتنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية السابعة بشأن العلم والتكنولوجيا) ، الا ان البرنامج يترك انطباعا بأن مكتب العلم والتكنولوجيا قام بتنفيذ انشطة كان دوره ، في الواقع ، ينحصر في تنسيقها . ومن رأى اليونسكو ، ان نظام اجراء المشاورات المسبقة بشأن الخطط المتوسطة الاجل بين المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة لا يسير بصورة مرضية . لذلك ، ترى اليونسكو ان بعض الانشطة الواردة في برنامج العلم والتكنولوجيا تبدو ازدواجا لانشطة تضطلع بها اليونسكو ، ولذا ، يبدو ان ثمة حاجة الى تنقيح برنامج العلم والتكنولوجيا . وفوق ذلك ، فان ثمة ضرورة ملحة ، فيما يبدو ، لترشيد وتوضيح الادوار الخاصة التي تضطلع بها المنظمات التابعة لمنظومة الامم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا .

٢٥٨- وأعرب في اللجنة عن القلق حيال تعريفات معينة للانشطة الواردة في البرنامج ، ولا سيما فيما يتعلق بالنواحي التنسيقية لتلك الانشطة . ولم يكن واضحا ما اذا كانت أنشطة معينة يتعين القيام بها بواسطة الامانة ، أو بواسطة اللجوء الى منظمات اخرى داخل المنظومة ، وفي هذا الصدد ، كانت ثمة ضرورة لتفادي اعطاء انطباع بأن مكتب العلم والتكنولوجيا نفذ الانشطة التي لم يفعل سوى ان قام بتنسيقها .

٢٥٩- ومع انه اعرب عن الارتياح للطريقة التي استجاب بها البرنامج الحالي للاهتمام بالوضوح والدقة الذى اعربت اللجنة عنه في العام الماضي ، وللمدى الذى عكس به احتياجات البلدان النامية ، الا انه شدد على القول بأن المشاورات الجارية بين الامم المتحدة واليونسكو بقصد ازالة ما يحتمل من ازدواج للجهد هي مشاورات مفيدة وضرورية .

٢٦٠- وأشير الى ان أنشطة معينة دعي لها في الفقرة ٨ من الجزء (ثالثا) من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (دإ-٧) فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ليست واردة في الخطة المتوسطة الاجل .

Digitized by UNOG Library

٢٦١ - وفي معرض الرد على الاسئلة التي اثيرت بشأن الازدواجية ، لاحظ نائب مدير مكتب العلم والتكنولوجيا ان معظم القضايا القطاعية التي عالجها مكتب العلم والتكنولوجيا هي قضايا ذات صلة مباشرة بالبرامج المعتمدة في منظومة الامم المتحدة باسرها ، الا انه ليس في النية ازدواج العمل الذى يجرى القيام به ؛ بل ان الهدف من الانشطة المشار اليها ، في المقام الاول ، هو اجراء استعراض واسع للمحاولات المشار اليها بقصد مد اللجنة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء بما تحتاجه من المعلومات المستمدة ، الى حد كبير ، من اسهامات خاصة قدمتها الوكالات المتخصصة المعنية ، والتي يمكن للجنة الاستشارية ان تبني عليها توصياتها وفقا لولايتها . وفوق ذلك ، فان البرامج الفرعية المعنية تلتزم الخطوط التوجيهية الواردة في التقرير المقدم عن الترتيبات المؤسسية (E/C.8/29) المذكور آنفا . بيد انه كان ينبغي صياغة الفقرات المتصلة بالموضوع ، والواردة في البرنامج ، بصورة اكثر وضوحا .

٢٦٢ - واشير ، فضلا عن ذلك ، الى ان لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض الانماء كانت قد اوصت ، في دورتها الثالثة ، بأنه ، بالنظر خاصة الى العمل المتوقع فيما يتصل بالتحضيرات اللازمة لمؤتمر العلم والتكنولوجيا المزمع عقده في عام ١٩٧٩ ، ينبغي للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ان يتولى أمر وضع أولويات مكتب العلم والتكنولوجيا . وبعد ذلك ، يمكن تخصيص الموارد وفقا لتلك الاولويات ، على سبيل المثال ، بتحديد الجزء الذى ينبغي ان يخصص للتحضيرات المتعلقة بالمؤتمر والجزء الذى يخصص للانشطة الحالية .

٢٦٣ - وابلغ نائب مدير اللجنة بالخطوات التي اتخذت بالفعل فيما يتصل بالتحضير للمؤتمر ، مثل المشاورات الاولية مع اللجان الاقليمية لوضع خطوط توجيهية لاعداد الوثائق القومية .

٢٦٤ - واشير الى ان اتفاقا قد تم التوصل اليه بشأن امانة مشتركة بين الوكالات ، وذلك عندما اعتمدت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض الانماء مشروع قرار بشأن المؤتمر كي يقوم باعتماده المجلس الاقتصادى والاجتماعي ؛ وكان واضحا ان مكتب العلم والتكنولوجيا سيشكل عنصرا هاما في امانة المؤتمر . كذلك فان هذا سيهيئ للمكتب فرصة ذهبية لممارسة وظائفه في مجال التنسيق ، وبجانب ذلك ، سيقدم المكتب المساعدة لمختلف البلدان من اجل اشتراكها في عملية التحضير ، وكذلك في اعداد التقارير الاقليمية والاقاليمية المنصوص عليها في مشروع القرار .

٢٦٥ - ولاحظت اللجنة ، في هذا الصدد ، ان الاهداف قد صيغت بصورة من الشمولية بحيث تستلزم ان يقوم مكتب العلم والتكنولوجيا ، من اجل تحقيق تلك الاهداف في الوقت الذى يؤدى فيه ايضا واجباته بوصفه امانة لمؤتمر العلم والتكنولوجيا ، بزيادة عدد موظفيه زيادة كبيرة . لذلك ، حثت اللجنة على ان تركز جهود المكتب على المهام التي تتمتع باقصى درجة من الاولوية والاستعجال .

٢٦٦ - وطلبت اللجنة الى الامين العام ان يقدم ، بالتشاور مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، نصا منقحا للفصل الحادى والعشرين ، آخذا في الاعتبار الملاحظات التي أبدتها اللجنة .

٢٦٧ - وقال المدير ، لدى التعليق على النسخة المنقحة (للاطلاع على النص ، انظر: A/31/6/Add.1/Corr.3) ، انها تعكس حصيلة التعاون مع اليونسكو ؛ واعرب عن الأمل في أن تتحسن الانشطة البرنامجية في المستقبل .

Digitized by UNOG Library

٢٦٨- وسجل ممثل اليونسكو تقديره لما ابدى من تعاون . واضاف ، فيما يتعلق بالبرامج من ٢ الى ٦ الخاصة باللجان الاقليمية ، ان اعادة صياغة المقدمة العامة للفصل الحادى والعشرين (الفقرة ١٦٢٦) ، يجعل من غير الضرورى التحدث كثيرا عن ضرورة التعاون بين البرامج الفرعية للجان وما يتصل بذلك من عمل منظومة الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي . وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤ (نظم المعلومات) ، اشار الى التعاون النشط بين الوكالات في ميدان نظم المعلومات ؛ ورحب بتشديد دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على ضرورة ان تكون نظم المعلومات التي تقترحها متمشية مع النظم الاخرى داخل منظومة الامم المتحدة ، مثل " ديفسز " (النظام الدولي للمعلومات المتعلقة بعلم الانماء) ، وكذلك برنامج اليونسكو المشترك بين الحكومات للتعاون في ميدان المعلومات العلمية والتقنية (يونسست) والنظام الدولي لتبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية خدمة لنظم تقرير السياسة العامة والادارة والانماء (سبانيس) .

ضاد - الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية

٢٦٩- استعرضت اللجنة في جلستيها ٤٣٣ و ٤٣٦ برنامج الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية الوارد في الفصل الثاني والعشرين من الخطة المتوسطة الاجل .

٢٧٠- واوضحت مساعدة الامين العام للانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية ، في بيانها الاستهلالي ، ان البرنامج الفرعي ١٣ ، الوارد في الخطة السابقة ، قد ادمج في البرنامج ٧ . وقد تم ذلك بهدف دمج البرنامج الفرعي بصورة اشمل داخل البرنامج المذكور ومع برامج الوحدات الاخرى الداخلة في المنظمة على السواء . وقالت ان الادارة تعتزم القيام تدريجيا بنقل موضع التشديد في البرنامج الى تلك الاهتمامات ذات الاولوية التي اعلنت عنها الحكومات في المناقشات التي اجريت مؤخرا داخل الامم المتحدة نفسها وكذلك في المؤتمرات الكبرى التي عقدت حول المسائل الاجتماعية والاقتصادية والانسانية .

٢٧١- وكان ثمة تأييد عام للاهداف الشاملة للبرنامج . وجرى التشديد على القول بأنه يتعين أخذ المشاكل الاجتماعية في الاعتبار ، ومعالجتها معالجة فعالة بهدف تعزيز الانماء الحقيقي . وفي الوقت نفسه ، اعترف ايضا بأن المسائل المجسدة في هذا البرنامج ، والتي تتناول الافراد والجماعات داخل كثير من الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة ، تجعل من العسير تعريف الاهداف تعريفا دقيقا . ولهذه الاسباب نفسها ، فان من العسير ايضا تنفيذ البرامج بصورة ترضي جميع الاطراف المعنية . وفيما يتعلق بتكامل العوامل الاجتماعية والاقتصادية داخل جهد الانماء الشامل ، والتي تهم ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقليمية والهيئات الاخرى كذلك ، اشير الى ان مما ييسر مهمة اللجنة ان تعرض عليها في آن واحد جميع البرامج التي تتناول هذه المسائل . كذلك ينبغي ايلاء اعتبار لزيادة ذلك الجزء من البرنامج الكلي الذى تنفذه اللجان الاقليمية .

٢٧٢- وطالب البعض ، بموجب الفقرة ١٧٣٤ ، باضافة قرارى الامم المتحدة بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد [القراران ٣٢٠١ (دإ-٦) و ٣٢٠٢ (دإ-٦)] ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية [القرار ٣٠٨٢ (د-٢٨)]، وكذلك

Digitized by UNOG Library

خبرة البلدان في انجاز التغييرات الاجتماعية والاقتصادية بعيدة المدى . وعلاوة على ذلك ، ينبغي القيام ، في المستقبل ، بتوفير المعلومات المتعلقة بالانشطة المضطلع بها بموجب هذه القرارات .

٢٧٣ــ واستجابة للاستفسارات التي اثيرت بشأن الفقرات (أ) الى (هـ) من الفقرة ١٧٤٢ الواردة في البرنامج الفرعي ١ (المشاركة الشعبية وانماء المؤسسات) ، اوضح ممثلو الامانة ان أنشطة مثل مشاركة المرأة والشباب في الانماء والانماء الريفي ، وتحسين الاوضاع داخل المستوطنات البشرية وادماج الفئات البدوية في عملية الانماء القومي هي انشطة تتصل بمجالات برامج اخرى ، وفي بعض الحالات ، يجرى تنفيذها من قبل منظمات اخرى ، بيد ان نقطة التركيز في هذا البرنامج الفرعي تنصب على اعداد الترتيبات المؤسسية المناسبة لتيسير ادماج هذه المجموعات من السكان في الجهود القومية للانماء ، لا على جوهر المشاكل . وان هذا البرنامج الفرعي يضع الاساس للتنسيق الوثيق مع الجهات الاخرى للمنظمة (داخل وخارج ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) التي تعالج هذه القضايا بوصفها اهتماماتها الرئيسية .

٢٧٤ــ وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (تقديم الخدمات للاندماج الاجتماعي والرعاية الاجتماعية) اعربت اللجنة بصفة عامة عن تأييدها للهدف الوارد في البرنامج المشار اليه ، ولكنها لفتت الانتباه الى الافتقار الى الوضوح والدقة في صياغته . وفي معرض الرد على التعليقات ، شرح مدير شعبة الانماء الاجتماعي اهمية خدمات الرعاية الاجتماعية الوقائية بالمقارنة بالخدمات العلاجية ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية ؛ واشار الى ان تعريفات الرعاية الاجتماعية العلاجية والوقائية والانمائية قد استحدثها المؤتمر الدولي للوزراء المسؤولين عن الرعاية الاجتماعية المنعقد في عام ١٩٦٨ ؛ وسلم بأن الافتقار الى الوضوح في البرنامج المقترح من الممكن ان يعزى الى الاسلوب التلغرافي الذى نجم عن ضرورة التعبير عن عدة افكار في كلمات قليلة جدا .

٢٧٥ــ وفي معرض الرد على تعليقات واسئلة اخرى ، اوضح المدير ان السند لمعالجة موضوع المستوطنات المؤقتة مستمد من قرارى الجمعية العامة ٣١٤٣ (د ــ ٢٨) و ٣٤٥٤ (د ــ ٣٠) ، اللذين يطلبان الى مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ان يواصل الجهود التي يبذلها بالتعاون مع الحكومات وهيئات الامم المتحدة والهيئات الطوعية . واكد للجنة ان المشروع المقترح لن يتم تنفيذه اذا كان ذلك يؤدى الى ازدواج الانشطة التي تضطلع بها مفوضية شؤون اللاجئين .

٢٧٦ــ وارتؤى ان يزداد عرض تخطيط الاسرة ضمن اطار التنمية والاشتراك الواسع من قبل الناس في انشطة التنمية . واشار المدير الى ان من الممكن اعادة صياغة تسمية المشكلة المطروقة على النحو التالي : " الفقر والبطالة وكذلك المشاكل المتصلة بالسكان" [الفقرة ١٧٥٢ (باء)] . وأكد للجنة ايضا ان العزم معقود على النظر في نواحي لتخطيط الاسرة المتعلقة بالرعاية الاجتماعية في نطاق أوسع مفهوم للانماء .

٢٧٧ــ وفي معرض الرد على التعليقات والاسئلة الاخرى ، أوضحت ممثلة منظمة الصحة العالمية ان ثمة تعاونا وثيقا بين منظمتها والامانة ، وان منظمة الصحة العالمية قد شرعت مؤخرا في برامج جديدة للوقاية من العجز . واجاب المدير بأن امكانيات الوقاية من العجز والحاح الحاجة اليها لم تفهم فهما كاملا في الوقت الحاضر .

Digitized by UNOG Library

٢٧٨- وطلب اعداد دليل لبرامج الانماء الاجتماعي التي يجرى الاضطلاع بها في منظومة الأمم المتحدة بكاملها وذلك لدورة اللجنة لعام ١٩٧٨ ، كي يتسنى بذلك تقييم الاسهام المزمع لكل برنامج على حدة .

٢٧٩- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ (منع الجريمة ومكافحة الاجرام) ، اختلفت الآراء داخل اللجنة بشأن أهمية هذا البرنامج . فقد كان هناك اتفاق عام على أن البرنامج ليس معروضا بصورة كافية من الوضوح ، وأن ثمة ضرورة لاعادة صياغته . وأعرب عن الشك خاصة فيما يتعلق بدقة ما هو مقصود بكلمة " الاجرام " المشار اليها في عدة اجزاء من البرنامج الفرعي . كذلك اعرب عن عدم الارتياح لما أولي من أهمية نسبية لمختلف متغيرات او مقررات الاجرام ، أى ، فيما يتعلق بالتغيير الاجتماعي والانماء الاقتصادى . واعترف المدير بأنه كان من العسير تجميع برنامج فرعي يتناول عدة أهداف ، وان المحاولة التي تمت لم تكن مرضية تماما . وطلبت اللجنة أن تحال تعليقاتها الى لجنة منع الجريمة ومكافحة الاجرام في دورتها الرابعة المقبلة ، وكذلك الى لجنة الانماء الاجتماعي والمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٢٨٠- ومع أن اللجنة أعربت عن شكها فيما قد يترتب على البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ من أثر حقيقي ، الا انها رأت أن عرض البرامج الفرعية المشار اليها مرض بصورة عامة . كذلك كان من رأى اللجنة أن عرض البرامج الفرعية ٤ و ٥ و ٦ ، المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمرأة ، مرض بوجه عام . وقد اعتبرت البرامج الفرعية ، على العموم ، واضحة الصياغة ، وصحيحة الاتجاه ، وواقعية في توقعاتها .

٢٨١- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤ (ادماج المرأة في عملية الانماء) ، اعرب عن الارتياح خاصة لتعريف دور الامم المتحدة بوصفه عاملا مساعدا في ادخال التغييرات اللازمة على البرامج القومية والدولية كي تكون أكثر استجابة لاحتياجات المرأة (الفقرة ١٧٨٥) ، وللجهود المبذولة لتنفيذ البرامج المعتمدة داخل منظومة الأمم المتحدة باسرها والموصوفة في الفقرة ١٧٨٦ ، ولصياغة الاثر المتوقع للبرنامج الفرعي ، الذى يعتبر نموذجا قد يتبع .

٢٨٢- وطرح سؤال عن الافتقار الى نشر المعلومات والبيانات المتوفرة حول حالة المرأة (الفقرة ١٧٨٠) ، بالنظر الى مدى انشطة الاعلام الجارية في الأمم المتحدة . وردا على ذلك ، أوضح نائب المدير المسؤول عن الفرع المعني بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ، المنبثق عن مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية ، انه غالبا ما يتعين استخلاص هذه المعلومات من البيانات المتاحة حول القضايا التي لا تتناول المرأة في حد ذاتها ، ولذلك ، فهي ليست متيسرة .

٢٨٣- وأبدى تحفظ فيما يتعلق بأمر استصواب انشاء مصرف للبيانات (الفقرة ١٧٨٣) ، وطلب الى الامانة أن تأخذ في الحسبان مصارف البيانات المتوفرة بالفعل داخل المنظومة .

٢٨٤- واستجابة للاقتراحات الداعية الى ضرورة أن تساعد الموارد الخارجة عن الميزانية في تمويل بعض أنشطة الدعم الاعلامي وأنشطة الاعلام الواردة في الفقرة ١٧٨٤ (أ) ، أجاب نائب المدير بأن قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٠٥ (د- ٦٠) قد وضع المعايير اللازمة لاستخدام الصندوق الاختيارى لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، والتي تتضمن الدعم لمثل هذه النشاطات .

٢٨٥- وأعربت اللجنة عن التأييد بصفة عامة للبرنامج الفرعي ٥ (الصكوك الدولية المتعلقة

Digitized by UNOG Library

بمركز المرأة) . ولوحظ أن الاشارات الى التدابير والاجراءات المتعلقة بالاتفاقية المقترحة للقضاء على التمييز ضد المرأة ، والواردة في الفقرتين ١٧٩٢ و ١٧٩٤ ، تبدو وكأنها حكما مسبقا على القرارات التي سيتم اتخاذها حول هذه المسألة ، ومن الممكن حذفها .

٢٨٦- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦ (المرأة والسلم) ، كان هناك اتفاق عام على أهمية وقيمة الهدف المذكور ، الذى ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة ومختلف البيانات الصادرة عن المجتمع الدولي . وأبدى تحفظ بشأن البرنامج الفرعي المذكور . وأعرب عن بعض الشك حول وضوح البرنامج الفرعي فيما يتعلق بالناتج والاثر المتوقع ، وذلك لانه ، جزئيا ، يتناول قضيتين مختلفتين : مشاركة المرأة السياسية ، وحالة المرأة والاطفال في حالات الطوارئ والنزاع المسلح . وتم التوصل الى اتفاق لاعادة صياغة عنوان البرنامج الفرعي على النحو التالي : " مشاركة المرأة في التعاون الدولي وصون السلم " ، كي يعكس بصورة أفضل الاهداف المشار اليها .

٢٨٧- وقررت اللجنة الاشارة ، في الفقرة ١٧٩٩ ، الى حالة المرأة في الجنوب الافريقي ، التي تكابد حالة أزمة مستمرة وتعاني من صعاب قاسية نتيجة سياسة الفصل العنصرى .

٢٨٨- وفيما يتعلق بالفقرة ١٨٠١ (ب) ، وافقت اللجنة على ضرورة الاشارة ، لدى اعداد التقارير المتعلقة بدور المرأة في تعزيز السلم الدولي ، الى قرار الجمعية العامة ٣٥١٩ (د - ٣٠) .

٢٨٩- واستجابة لطلب قدم من أجل ايضاح الفقرة ١٨٠١ (ج) ذكرت مساعدة الأمين العام انها مهتمة باشتراك المرأة المتزايد في هيئات تقرير السياسة العامة التابعة للمنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، وكذلك في الامانة العامة ، وعلى المستوى القومي . وقد قررت اللجنة اعادة صياغة تلك الفقرة .

٢٩٠- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٧ (دعم أنشطة التعاون التقني في الانماء الاجتماعي) ، كان هنالك اتفاق عام حول أهميته . وذكرت بعض الوفود أن عرضه ليس واضحا جدا بالمقارنة لحجم الانشطة التي يتضمنها ؛ وأعرب آخرون عن الارتياح لطريقة عرضه . واثير عدد من الاسئلة فيما يتعلق بنطاق وعرض البرنامج الفرعي ، وقد أجاب مدير شعبة الانماء الاجتماعي عليها .

٢٩١- وأشارت اللجنة الى أنه ينبغي صياغة الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١٨٠٧ بصورة أكثر وضوحا لاعطاء صورة أفضل لطبيعة الانشطة المضطلع بها . وأعرب بعض الاعضاء عن رغبتهم في الحصول على المزيد من المعلومات بشأن نطاق الانشطة المضطلع بها بموجب هذا البرنامج ، والتي يتعين تمويلها من المصادر الخارجة عن الميزانية . وذكرت مساعدة الامين العام للانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية ، في معرض الرد على هذه الاسئلة ، ان بعض الانشطة الواردة تحت هذا البرنامج الفرعي قد يتم تمويلها من مصادر الصندوق الاختيارى لعقد الامم المتحدة للمرأة .

٢٩٢- واثيرت تساؤلات حول ضرورة وضع برنامج فرعي منفصل تحت هذا العنوان . وكان من رأى عدد من الوفود ان الانشطة الواردة تحت هذا العنوان ينبغي توزيعها على البرامج الفرعية ذات الصلة ، ورأى آخرون أنه ينبغي الاحتفاظ بالبرنامج الفرعي كما هو . وذكر مدير شعبة الميزانية أن من الممكن ، اذ رغب الاعضاء ، معالجة دعم التعاون التقني في الخطط المستقبلية بوصفه مكونا للبرامج الفرعية الموضوعية .

Digitized by UNOG Library

٢٩٣- واجابة على سؤال طرح بشأن الزيادات التي حدثت في برامج اللجان الاقليمية بالمقارنة بالفترات السابقة ، أوضح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ انه بالرغم من أن مزيدا من الموارد سيتم تخصيصه لميدان الانماء الاجتماعي لفترة الخطة المتوسطة الاجل ١٩٧٨ - ١٩٨١ الا أن الزيادة ليست كبيرة بالمقارنة بمجالات أخرى حددتها اللجنة بوصفها مجالات أولوية .

٢٩٤- وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن التغييرات والزيادات التي طرأت على برنامج اللجنة في مجال الانماء الاجتماعي تعكس الاولويات التي وضعتها اللجنة . فقد ركزت استراتيجيتها الاساسية على برامج الانماء الريفي ، التي ستسهم فيها وحدات الامانة بما لها من مدخلات .

٢٩٥- وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية أن شهور العمل المخصصة للانماء الاجتماعي قد زادت بما يقرب من ٢٨ في المائة من ١٩٧٦ - ١٩٧٧ الى ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، مما يعكس حقيقة أن الاهتمام بهذا القطاع كان أقل في الماضي ، ولذا فانه يتطلب تعزيزا كبيرا . أما بالنسبة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، فقد خطط نمو ادنى تبلغ نسبته ٣ بالمائة خلال الفترة السالفة . كذلك أوضح ان البرنامج الفرعي ٤ (الانماء الحضرى والاقليمي في البرازيل) قد وضع بوصفه مشروعا نموذجيا . وان من المتوقع ان تفيد من نتائجة بلدان أخرى كبيرة ومتوسطة الحجم في المنطقة. وقال ان اللجنة قد قررت أن تورد المعلومات المتعلقة بهذا المشروع الجارى تنفيذه في البرازيل في نص البرنامج الفرعي .

Digitized by UNOG Library

ألف ألف ـ الاحصـــــــاءات

٢٩٦ـ استعرضت اللجنة ، في جلستيها ٤١٩ و ٤٣١ ، برنامج الاحصاءات الوارد في الفصـــل الثالث والعشرين من الخطة المتوسطة الاجل . واعربت عن ارتياحها للمفهوم العام والاتجاه العـــام لبرنامج الاحصاءات ، كما أثنت على طريقة عرضه التي تميزت بالوضوح والجلاء .

٢٩٧ـ وأيدت اللجنة ، بشدة ، هذا البرنامج ، المعترف ، على نطاق واسع ، بنوعيته العالية ، وأكدت أهميته . وقد طرحت الاسئلة ، بصورة رئيسية ، طلبا للتفسير والشرح . واشار مدير المكتـب الاحصائي ، ردا على الاسئلة المتعلقة بدرجة المركزية والتنسيق في انشطة الاحصاءات الدوليـــة ، الى ان العمل الاحصائي في اطار منظومة الامم المتحدة يتسم بدرجة عالية من اللامركزية وانه يجـرى التقيد بدقة بتقسيم العمل بين الوكالات المتخصصة والامانة العامة للامم المتحدة . وتقوم الوكـــالات المتخصصة بجمع ونشر المعلومات الاحصائية في المجالات التي تقع في نطاق مسؤوليتها بينما يعمـــل مكتب الامم المتحدة الاحصائي في تلك المجالات التي لا تغطيها اعمال الوكالات . وعلاوة علـى ذلك فان المكتب مسؤول عن التنسيق العام للبرامج الاحصائية في منظومة الامم المتحدة وذلك تحت توجيـه لجنة الاحصاء ، التي تعمل نيابة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعي وبالتشاور مع اللجنـة الفرعيـــة للانشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الادارية . وقد اسهمت علاقة العمل الوثيقة الموجـــودة مع الاحصائيين الرئيسيين للوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية ، كما اسهمـــت المحافظة علـى تقسيم فعال للعمل في تعزيز تطوير برامج احصائية متكاملة . وردا على بعض الاسئلة أيضا ، أشـار المدير الى ان كلا من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ومنظمة الامم المتحدة للانمـاء الصناعـي يستخدمان المعلومات المجمعة من قبل المكتب الاحصائي للامم المتحدة في اغراضهم التحليليـــة . ولا يعتزم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة انشاء وحدة احصائية منفصلة ، بل سيعتمد على الخبـرة والبيانات المتاحة من المكتب الاحصائي . وقد وافق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، من حـيث المبدأ ، على تزويد المكتب الاحصائي ببعض الاموال من اجل استحداث برنامج للاحصاءات البيئية ، تجنبا للازدواجية . ويجرى عن طريق اللجنة الفرعية للانشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيـــق الادارية ، وضع الترتيبات من اجل تنسيق هياكل قاعدة البيانات وتسهيل تبادل أكبر قدر مـــن المعلومات . وينسق المكتب الاحصائي ، في الحدود المناسبة ، اعماله مع الهيئات الدولية خـارج منظومة الامم المتحدة . واضاف المدير قائلا ان دور التنسيق في مجال الاحصاءات في منظومة الامم المتحدة قد بيّن بالتفصيل في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ .

٢٩٨ـ وقد أعرب داخل اللجنة ، عن وجهة النظر القائلة بأنه يجب اتخاذ خطوات لزيادة المبيعات من منشورات الامم المتحدة الاحصائية . وان هذا من شأنه ان لا يزيد الايرادات فحسب ، بل مـــن شأنه أيضا ان يؤدى الى تعزيز سمعة الامم المتحدة ، وذلك نظرا لما لهذه المنشورات من مســتوى رفيع . واوضح المدير ان مثل هذه الزيادة تتطلب ان يضطلع قسم المبيعات في الامانة العامة بجهـد لترويج المنشورات ، ومن المحتمل ان يكون الاستثمار الاولي الذى يتطلبه هذا الجهد مربحا جدا .

٢٩٩ـ وقد أثار وصف الانشطة المتشابهة الوارد في مختلف فقرات الفصل عددا من الاسئلة فيمـــا يتعلق بخطورة حدوث ازدواجية في اطار برنامج عمل المكتب الاحصائي . وأكد المديـر للجنـــة

Digitized by UNOG Library

أنه ليست هناك ازدواجية في العمل الذى يضطلع به المكتب الاحصائي حاليا بل ان العكس هو الصحيح ، اذ ان عدد الموظفين يكاد لا يفي بالطلبات المتزايدة على خدمات المكتب . وردا على الاستفسارات بشأن السند التشريعي لدراسة تطابق الاحصاءات التجارية الدولية وبشأن التحضيرات لجولة عمليات التعداد في عام ١٩٨٠ ، اوضح المدير ان هذه الاعمال هي بعض عناصر البرنامج التي ينبغي النظر اليها في اطار الاستنتاجات التي توصلت اليها لجنة الاحصاء في دورتها الثامنة عشرة والواردة في تقريرها (٨) وخاصة في الفقرة ١٠٤ المتعلقة بدراسة تطابق الاحصاءات التجارية الدولية والفقرة ٦٠ المتعلقة بجولة عمليات التعداد السكاني والاسكاني في عام ١٩٨٠ . وبالمثل فقد اوضح ان العمل على توسيع نظام الحسابات القومية يجرى استجابة للطلبات المتكررة من قبل لجنة الاحصاء ، ويشكل عنصرا هاما للغاية في برنامج العمل العادى للمكتب الاحصائي .

٣٠٠ـ وفيما يتعلق ببرنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا أبديت وجهة نظر مفادها أنه يجب على اللجنة الاقتصادية لافريقيا ان تختط برامج اكثر طموحا ، خاصة فيما يتعلق بتجميع ونشر مختلف النشرات الاحصائية ، التي يمكن اصدارها على فترات أكثر تقاربا . واعرب ايضا عن وجهة نظر مفادها أنه يجب انشاء مركز لتحضير البيانات ومصرف للبيانات خاصين بافريقيا في أقرب وقت ممكن .

باء باء ـ الشركات عبر الوطنية

٣٠١ـ استعرضت اللجنة في جلستيها ٤٤١ و ٤٤٢ ، برنامج الشركات عبر الوطنية الوارد في الفصل ٢٤ من الخطة المتوسطة الاجل . وبناء على طلب اللجنة اتيح للاعضاء الاطلاع على تقرير لجنة الشركات عبر الوطنية عن دورتها الثانية (٩) ، وذلك لعلمهم .

٣٠٢ـ وقد أعربت اللجنة عن ارتياحها لعرض برنامج الشركات عبر الوطنية الذى يمكن اعتباره نموذجا ، حسب رأيها . وقد اخطر المدير التنفيذى لمركز الاعلام والبحث المعني بالشركات عبر الوطنية اللجنة بالتغييرات في الخطة المتوسطة الاجل المقترحة ، وهي تغييرات ناتجة عن برنامج العمل الذى اعدته اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الثانية . وقد لاحظت اللجنة ان هناك ، عموما ، انسجام بين الخطة المتوسطة الاجل وبرنامج العمل الذى اعدته اللجنة ، وان معظم الاختلافات تتعلق بالتوقيت أكثر مما تتعلق بالمضمون .

٣٠٣ـ وأعربت اللجنة عن تأييدها البرنامج ، وسلمت باهميته . وقد ابديت ملاحظة بشأن صغر قاعدة البرنامج . ومع ان اللجنة قد اشارت الى عجزها عن الالتزام بتخصيص موارد محددة لهذا البرنامج ، نظرا لان هذا الامر يقع في نطاق مسؤولية كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة للجمعية العامة ، الا انها تشعر بان معدل النمو ينبغي ان يكون اعلى من

---

(٨) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5603) .

(٩) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والستون ، الملحق رقم ٥ (E/5782) .

Digitized by UNOG Library

المتوسط . كذلك اقترح ان يولى الاعتبار التام عند النظر في الزيادات الممكنة في الموارد التي يجب ان تتاح للمركز ، لاعادة تخصيص الموارد من أجزاء اخرى في الامانة العامة .

٣٠٤ - وردا على اسئلة حول تغيير اسم المركز قال المدير التنفيذى ان الاسم الاصلي للمركز وهو " مركز الاعلام والبحوث المعني بالشركات عبر الوطنية " ، علاوة عن كونه طويلا ، قد يعطي انطباعا مضللا عن وظائف المركز ، نظرا لان للمركز وظائف اخرى بخلاف الاعلام والبحث . وان الامين العام ، وهو الشخص الذى يملك سلطة تغيير اسم المركز ، نظرا لكون المركز يشكل جزءا من الامانة العامة للامم المتحدة ، قد قام ، رسميا ، بانشاء المركز باسمه الجديد في نشرة تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

٣٠٥ - ومع ذلك فقد اعتبرت اللجنة انه لم يصدر ، في اى مرحلة من المراحل ، قرار رسمي بتغيير اسم المركز الى " المركز المعني بالشركات عبر الوطنية " ، غير ان هذا الاسم قد استخدم في جميع اجزاء البرنامج . وقد فهم في الدورة الثانية للجنة ، أنه لا ينبغي تغيير اسم المركز ؛ وعليه فان أى قرار يقضي بعكس ذلك سيكون بمثابة حكم مسبق على الاجراء الذى سيتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في هذا الشأن .

٣٠٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ (البحث) أبديت وجهات نظر مفادها انه يجب أن ينص في الهدف صراحة على ان البرنامج الفرعي يركز على نتائج انشطة الشركات عبر الوطنية بالنسبة للحكومات المضيفة في البلدان النامية ، وذكر كذلك ان صياغة الفقرة ١٩٨٧ تتفق مع قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩١٣ (د - ٥٧) وتقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الثانية ، ولذا لا ينبغي تغييرها . وفيما يتعلق بالفقرة ١٩٨٨ ارتؤى بأنه يجب تغيير الجملة الاستهلالية من " اثارت ممارسات الشركات عبر الوطنية .... " لتصبح " اثارت بعض ممارسات الشركات عبر الوطنية ... " .

٣٠٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (نظام شامل للمعلومات) ، فقد اشير الى طلب اللجنة بان يقوم المجلس باجراء دراسة امكانية لاستبيان العقبات الرئيسية في طريق تطوير نظام شامل للمعلومات . وقد تم التشديد على انه يجب ان يعتمد المركز ، بالدرجة الاولى ، عند استحداث نظام المعلومات ، على مرافق الحاسبة الالكترونية المتاحة حاليا في الامم المتحدة . وفيما يتعلق بالفقرة ١٩٩٧ (١) ، فقد اعرب عن رأى مفاده أنه لا يمكن اعتبار الاجراءات القانونية التي لم تكلل بالنجاح ضد الشركات عبر الوطنية ، معلومات كيفية .

٣٠٨ - وعند مناقشة البرنامج الفرعي (٣) (صياغة مدونة لقواعد السلوك والاتفاقات الدولية) لوحظ ان مدونة قواعد السلوك يجب ان تكون للشركات عبر الوطنية . ونبهت اللجنة الى ان هذه الصياغة قد جاءت نتيجة لمفاوضات طويلة واتفاق على حل وسط داخل اللجنة ، ولذا لا ينبغي تغييرها . وفيما يتعلق بالفقرة ٢٠٠٥ (٢) ، قررت اللجنة حذف عبارة " الاستراتيجية والنواتج المقابلة " . وقد اثيرت بعض الشكوك فيما يتعلق بالاحتفاظ بالدراسة المتعلقة بامكانية صياغة اتفاق عام بشأن الاستثمارات الاجنبية الفقرة ٢٠٠٥ (٢) . وقد جرى التشديد على ان اى عمل يضطلع به المجلس في مجال الضرائب المشار اليه في الفقرة ٢٠٠٥ (١) يجب ان يتم بالتعاون الوثيق مع فريق الخبراء المعني بمعاهدات الضرائب .

Digitized by UNOG Library

٣٠٩- وفي الختام اقترح ، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤ (تحسين مقدرة الحكومات على التعامل مع الشركات عبر الوطنية) ، تغيير العنوان ليصبح " التعاون التقني " وذلك وفقا لتوصية اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الثانية .

٣١٠- وأخطر المدير التنفيذي اللجنة بأنه قد تم ، بالاتفاق مع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، انشاء وحدة مشتركة معنية بالشركات عبر الوطنية في مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، وانه قد احرز تقدم نحو انشاء وحدة مشتركة مماثلة في امانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي . وقال ان الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية هي نقطة تجمع أنشطة المركز في امريكا اللاتينية . وذكر ممثلا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي واللجنة الاقتصادية لافريقيا انه على الرغم من انه ليست لدى لجنتيهما برامج منفصلة عن الشركات عبر الوطنية حتى الآن ، الا ان عددا من برامجهما مثل تلك المتعلقة بالتخطيط الانمائي والعلم والتكنولوجيا ، والصناعات ، واقل البلدان نموا ، تشتمل على انشطة تعالج مشاكل مرتبطة بالشركات عبر الوطنية .

جيم جيم - النقل

٣١١- نظرت اللجنة في جلساتها ٤١٨ و ٤٣٠ و ٤٣٢ في برنامج النقل الوارد في الفصل الخامس والعشرين من الخطة المتوسطة الاجل .

٣١٢- وذكر مدير مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، عند تقديمه برنامج ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال النقل ، ان السند التشريعي الحالي الذي يستند اليه البرنامج قديم ولا يعكس ، بدرجة كافية ، الاحتياجات المتأتية عن التطورات الحديثة . وعليه يجب اعتبار هذا البرنامج برنامجا مؤقتا الى حين استكمال اساسه التشريعي .

٣١٣- وقال انه يرى ان مسألة النقل تستحق دراسة دقيقة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك نظرا للتطورات التي حدثت في الآونة الاخيرة في المسرح الاقتصادي العالمي كما انعكس ذلك في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، وفي ظهور بلدان مستقلة حديثا تحتاج الى اعادة تشكيل مقوماتها الهيكلية في مجال النقل لتناسب احتياجاتها الداخلية ، وفي التطورات الاخيرة لتكنولوجيا النقل ، وفي الزيادات الاخيرة في اسعار الطاقة وما تخلفه من آثار على التخطيط في مجال النقل . ومضى قائلا انه على الرغم من ان عددا من الوكالات المتخصصة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، واللجان الاقليمية وكذلك ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تضطلع بانشطة كثيرة في هذا المجال ، ورغم الجهود التي تبذل لتحقيق التنسيق ، الا انه يرى ان موضوع النقل يتم تناوله بصورة مجزأة وبدون تخطيط شامل فيما يتعلق بالنظام بكامله ، ودون وجود اطار معقول للتكامل والانسجام في الانشطة على نطاق المنظومة . وقال ان الوقت يبدو ملائما لان يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض الحالة ، ولعل ذلك يكون في عام ١٩٧٧ ، على اساس تقرير يعد بالتعاون الوثيق مع جميع المنظمات المعنية الداخلة في منظومة

Digitized by UNOG Library

الامم المتحدة . وسيحاول التقرير ان يعرض على المجلس (أ) تحليلا مختصرا لمشاكل النقل و (ب) استعراضا شاملا لانشطة المنظومة يتضمن تحليلا للثغرات بهدف الحصول على توجيه من المجلس بشأن وسائل ايجاد نهج متكامل واكثر فعالية تجاه مشكلة النقل .

٣١٤- كان هناك اتفاق عام داخل اللجنة على ضرورة اجراء استعراض لمجال النقل ، يضطلع به المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بهدف اعتماد ولايات جديدة من شأنها ان تؤمن اتباع نهج فعال من قبل منظومة الامم المتحدة تجاه المشاكل .

٣١٥- وفيما يتعلق بالبرنامج حسب ماعرض في الخطة ، فان اللجنة قد رأت انه غير مكتمل نظرا للغموض الذى احاط بوصفه للمشكلة المطروقة ، والاستراتيجية والناتج المحدد ، والاثر المتوقع . وعلاوة على ذلك لم يتضمن البرنامج تفاصيل كافية فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق مع اللجان الاقليمية والمنظمات الاخرى في اطار المنظومة . واعرب بعض الممثلين عن شكوكهم فيما يتعلق بسلامة اتباع نهج عالمي تجاه مشاكل النقل . وأكدوا انه يجب ان ينصب الاهتمام الرئيسي على المستويين القومي والاقليمي وانه ، وفقا لذلك ، يجب ان يكون دور اللجان الاقليمية في البرنامج أكبر نسبيا .

٣١٦- ومع ذلك كان هناك اقرار عام بانه في الوقت الذى يظل فيه حل مشاكل النقل ، بالضرورة ، ذا طبيعة محلية ، الا ان هناك بعض المسائل التي تتطلب نهجا عالميا والتي يمكن للحكومات أن تستنبط منها حلولا محددة لمشاكلها ، ومثال ذلك ابرام الاتفاقيات والتوسع في تطبيق التطورات الجديدة في تكنولوجيا النقل ، مثل استخدام اوعية الشحن . واوضح المدير أن ما عناه بالنقل المتكامل هو الحاجة لايجاد ترابط رشيد بين مختلف وسائط النقل ، واشار الى انه في معظم الحالات يتم تحديد استراتيجية النقل ومناقشة الاختيارات البديلة كيفما اتفق ، وذلك سواء من قبل الحكومات او في اطار المنظومة الدولية للمنظمات .

٣١٧- وتلا ممثل مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات ، في الجلسة ٤٣٠ للجنة ، بيانا نيابة عن منظمة الطيران المدني الدولية ، مفاده انه سيكون من الصعب على المنظمة ان تشارك مشاركة كاملة في مناقشة المجلس الاقتصادى والاجتماعي لمسألة النقل ، وذلك نظرا لانعقاد مؤتمر رئيسي للنقل الجوى ولانعقاد دورة جمعيتها ، ولكنها ستكون في وضع افضل يمكنها من المشاركة على نحو ملائم اذا ما جرت مناقشة هذا الامر في عام ١٩٧٨ . وعلاوة على ذلك تشعر منظمة الطيران المدني الدولية بأنه قد كان هناك تركيز اكثر من اللازم على مسألة التجزئة في مجال النقل . ولاحظ ممثل مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات انه لم يعقد في مجال النقل سوى عدد قليل من الاجتماعات المشتركة بين الوكالات ، وانه ربما يكون الوقت قد حان لعقد اجتماع على درجة أعلى من الرسمية لمنظمات الامم المتحدة ذات الانشطة في مجال النقل .

٣١٨- وفيما يتعلق ببرامج اللجان الاقليمية لاحظ احد الممثلين التباين في مستويات المصروفات بين مختلف اللجان وبين المقر نفسه - واعرب عن رأيه بوجوب زيادة تعزيز اللجان في المستقبل .

٣١٩- وعند استعراض برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا وجدت اللجنة انه يجب اعطاء الاولوية للبرنامج الفرعي ٢ (الربط بين طرق النقل داخل افريقيا) ، اذ ان النقل داخل افريقيا يمثل

Digitized by UNOG Library

مشكلة بالغة الحدة . وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ردا على الاسئلة المطروحة ، ان اللجنة مهيأة تماما للاضطلاع بتدريب الموظفين في مجال النقل الذى تقوم به بالتعاون والتنسيق مع الوكالات المتخصصة المعنية . واوضح أيضا ان هذا التدريب لا يشتمل على برامج تدريبية تقليدية ، بل يتضمن حلقات دراسية ودورات تدريب قصيرة الاجل تكرس لمشاكل محددة في نطاق انشطة اللجنة .

٣٢٠- وأثنى مختلف الممثلين على برنامج اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، الذى يأملون في ان يصبح نموذجا يحتذى في الانشطة الاخرى التي تضطلع بها الامانة العامة للامم المتحدة ، والذى من شأنه ان يعود بمكاسب لا على النقل البرى والمائي في اوروبا فحسب ، بل وستكون له اهمية في جميع انحاء العالم .

٣٢١- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ من برنامج اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (النقل الحضرى) ، اشار بعض الممثلين الى انه من شأن المعلومات التي يتيحها ذلك البرنامج الفرعي ان تكون ذات اهمية أيضا بالنسبة للمناطق الاخرى . وفي هذا الصدد اشير الى انه على الرغم من انه يبدو ان ليس ثمة جهاز رسمي لنقل هذه المعلومات الا انه يمكن استخدام نظام المعلومات الذى ستنشئه ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لهذا الغرض . وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ايضا ان توزيع الخطة المتوسطة الاجل نفسها ونظام التعاون التقني بين البلدان النامية يمكن ان يسهما في نشر المعلومات .

٣٢٢- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ من برنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (تكنولوجيا النقل والمواصلات) ، الذى لوحظ بانه سيكون مفيدا بالنسبة للمناطق النامية الاخرى ، ذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا انه لن تتاح للبلدان النامية الاخرى المعلومات ذات الصلة بالموضوع فحسب ، بل ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ستتخذ الاجراءات أيضا لدعوة البلدان النامية المهتمة بالامر في المناطق الاخرى لحضور الحلقات الدراسية اللاحقة . واوضح ايضا انه بسبب ندرة الموارد المتاحة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، لن تتاح سوى موارد محدودة لكل برنامج ، وان اللجنة تحاول تكميل مواردها بمبالغ خارجة عن الميزانية . وردا على احد الاسئلة المطروحة اوضح ايضا أن الفقرة ٢١٠٩ تعكس حقيقة ان مجهودات الانماء في منطقة غربي آسيا تصطدم ، في جملة أمور ، بالصعوبات الناتجة عن نقص مرافق النقل .

٣٢٣- وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى ، ردا على احد الاسئلة المطروحة ، ان البرنامج الفرعي ٤ (النقل البحرى) يتناول مختلف جوانب النقل البحرى ، مثل تدريب الموظفين وانشاء هياكل مؤسسية ، والمساعدة فيما يتعلق بحيازة السفن وتطوير الموانئ وتنظيم منظمات الشاحنين وما الى ذلك . وقال ان هذه التفاصيل لا يمكن ان يتضمنها موجز لخطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى . واضاف ان هذه الانشطة يتم الاضطلاع بها بالاشتراك مع المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . وبين ايضا ان الانشطة المتعلقة بالطريق الرئيسية الاسيوية قد انتهت تقريبا وان التركيز يجرى حاليا على شبكة الطرق المغذية وعلى مراكز السكك الحديدية لربط المنتجات الزراعية بالاسواق .

Digitized by UNOG Library

وأوضح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ايضا ان هناك موظفين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى مسؤولين عن الاشراف على الانشطة في مجالي الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية . وكذلك فان اللجنة تتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية فيما يتعلق بهذه الانشطة وفيما يتعلق بانشاء اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية لاسيا والمحيط الهادى . وبما ان مساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي قد تقلصت ، فان اللجنة تسعى للحصول على موارد خارجة عن الميزانية لمواصلة انشطتها المتصلة بالموضوع .

٣٢٤ - وبما انه من المرجح ان تسفر بعض البرامج الفرعية لدى مختلف اللجان الاقليمية عن نتائج تهم المناطق الاخرى ، فقد ركزت اللجنة على وجوب ابلاغ المناطق الاخرى بالمعلومات المتعلقة بهذه الانشطة . ويعتبر هذا الامر هاما ، على وجه الخصوص ، نظرا لضرورة تعزيز التعاون بين البلدان النامية . وقد أشير في هذا الصدد الى كل من البرنامج الفرعي ٣ والبرنامج الفرعي ٤ للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية وكذلك البرنامج الفرعي ٣ للجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٣٢٥ - وقررت اللجنة ، عند اختتام مناقشتها للفصل وفي ضوء مناقشتها للبرنامج ١ ، توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بأن يطلب الى الامين العام اعداد تقرير تحليلي شامل عن انشطة منظومة الامم المتحدة في مجال النقل ، يقدم الى المجلس عن طريق اللجنة في دورتها السابعة عشرة ؛ وذلك كي تتمكن من تقديم آرائها وتوصياتها ، فيما يتعلق بولاية مستكملة ، الى المجلس في عام ١٩٧٧ . وقد اتفق ايضا على ان يستمر في هذه الاثناء ، عمل الامانة العامة على هدى مبادئ برنامجها الحالي ، على ان توضع في الاعتبار التفسيرات التي ادلى بها مدير مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ومناقشة اللجنة لهذا الامر .

دال دال - البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية

٣٢٦ - استعرضت اللجنة ، في جلستيها ٤٣١ و ٤٣٢ ، البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية ، الواردة في الفصل السادس والعشرين من الخطة المتوسطة الاجل .

المنهجية

٣٢٧ - ناقشت اللجنة ، تحت هذا البند ، درجة المرونة التي يجب ان تتوفر في الخطة المتوسطة الاجل ، التي تمثل الاساس لاعداد الميزانية البرنامجية . وكان هناك شعور بان الفقرة ٣ من مقدمة الخطة المتوسطة الاجل تتيح قدرا كافيا من المرونة بايراد عبارة " مالم يكن هناك سند تشريعي لمثل هذا الطلب ، لاحق لمراجعة الخطة ، او مالم تنشأ حاجة ملحة لا يمكن التنبؤ بها " . غير أن ممثلي اللجان الاقليمية اشاروا الى ان هذه الدرجة من المرونة قد جاءت بعد صياغة الخطة على النحو الذى تظهر به في الوثيقة الحالية . ولا تتضمن وثيقة الخطة المتوسطة الاجل سوى صيغ

Digitized by UNOG Library

موجزة لخطط [illegible] الهيئات الحكومية الدولية المختصة بكل منها . وعليه فهي لا تعكس دائما اهداف واستراتيجيات اللجان الاقليمية ، وقد تفرض قيودا على تنفيذ الميزانية البرنامجية .

٣٢٨- وشعرت اللجنة انه ينبغي للجان الاقليمية ان تكرس الجزء الرئيسي من مواردها الضئيلة للبرامج الهامة ، لا للانشطة التي تنفذها الوكالات الاخرى . ويجب ان تتجنب اللجان الاقليمية التركيز اكثر من اللازم على تنسيق انشطة الوكالات الاخرى ، على حساب اعمالها هي نفسها . فالمهمة الرئيسية هي احداث انسجام بين مشاريع الخطط والميزانيات البرنامجية يكون هدفه النهائي تحقيق البرمجة المشتركة بدلا من الانشغال بتنسيق يأتي بعد أوانه .

٣٢٩- واوضح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ان تلك اللجنة ، مدفوعة برغبة في التجريب ، اخذت تركز الآن على عدد محدود بدرجة أكبر ، من المشاريع التي تحظى بالاولوية مثل الاغذية والزراعة والطاقة والتكنولوجيا والموارد المالية الخارجية والسلع الاساسية والانماء الريفي . وتجنبا للازدواجية تجرى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى مشاورات مع الوكالات المتخصصة بل وحتى في التنفيذ المشترك لبعض المشاريع .

٣٣٠- وقال ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ان الهدف الرئيسي للجنة الاقتصادية لافريقيا هو ايجاد تعاون بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . وفي نفس الوقت فان اللجنة تسهم في البرامج العالمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، وتستفيد منها ، كما تحافظ على التعاون الوثيق ، على جميع المستويات ، مع هيئات داخل المنظومة وخارجها . وان الاربعة انشطة التي تحظى بالاولوية لدى اللجنة الاقتصادية لافريقيا هي تطوير التجارة والتعاون العلمي والتكنولوجي والمشاريع الاقتصادية الطويلة الاجل والتخطيط وتحسين البيئة . وان توقيع الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا في عام ١٩٧٥ يستدعي تعاونا في المجال الاقتصادى والمجالات ذات الصلة باطار المنظمات الدولية الموجودة حاليا مثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٣٣١- ووافق ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى على انه يجب على اللجان الاقليمية ان تعمل من اجل تنسيق اعمال هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة على الصعيد الاقليمي . ويصح هذا بوجه خاص في الوقت الحاضر ، حيث يجرى النظر في تحقيق مزيد من اللامركزية واقامة هيكل اقليمي يرتبط بانشطة برنامج الامم المتحدة الانمائي والامانة العامة للامم المتحدة وهيئات الامم المتحدة الاخرى والوكالات المتخصصة .

٣٣٢- وأدلى ممثل منظمة الاغذية والزراعة بوجهة النظر الشخصية لمدير عام منظمة الاغذية والزراعة - وهي وجهة نظر لم تتح له بعد فرصة عرضها على مجلس الادارة لمناقشتها - ومفادها ان تقديم المساعدة التقنية او التنفيذية المباشرة لا يتفق مع مفهومه عن الكيفية التي يجب ان يعمل بها الهيكل الاقليمي ، خاصة عندما تكون هناك هيئات مختصة فيها موظفون قطاعيون لمساعدة الحكومات .

Digitized by UNOG Library

(أ) التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادى

(ب) التعليم والتدريب والعمل والادارة

٣٣٣- اشار ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ردا على الاسئلة المطروحة ، الى ان البرنامج الاول للتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادى يهدف الى تعزيز البرامج والمشاريع التي يمكن الاضطلاع بها على الصعيد القومي ، وسوف ينفذ جزء كبير من هذا البرنامج على الصعيد المحلي وبالتعاون مع المؤسسات المحلية والمنظمات الحكومية الدولية القائمة . ويتكون البرنامج الفرعي ٢ في القسم أ ، من برامج متعددة البلدان قد لا يتم تمويلها من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام ١٩٧٦ . وفي هذا الصدد اشار المتحدث الى ان هناك بالفعل بعثة مشتركة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا هدفها تحديد انسب الهياكل المؤسسية لتنفيذ المشاريع المتعددة القوميات . ويشترك برنامج الامم المتحدة الانمائي في هذه البعثة نظرا للمساعدة التي يقدمها لافرقة الامم المتحدة الثلاثة الاستشارية المتعددة القوميات والمشتركة التخصصات والعاملة حاليا في افريقيا (افرقة الامم المتحدة الاستشارية لشؤون الانماء) . وقد تولت افرقة الامم المتحدة الاستشارية لشؤون الانماء مهام المكاتب دون الاقليمية للجنة الاقتصادية لافريقيا ، التي وجدت نفسها لا تملك اموالا كافية للاضطلاع بالاعمال التي تطلبها منها الحكومات . وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الثاني في الفرع ب ، فقد أوضح ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا اخذت تنفذ برامجها التدريبية بالتعاون مع الوكالات المتخصصة المعنية ، وذلك ، على وجه الخصوص ، نظرا لكون مواردها محدودة . وسوف توجه الانشطة نحو التدريب القطاعي والتدريب الموجه نحو مشاريع ، وذلك ليتسنى للعاملين بالفعل في مجالات معينة الاستفادة من الخبرة المجمعة لدى البلدان الافريقية الاخرى خلاف بلدهم .

(ج) المواد الخام والسلع

٣٣٤- اوضح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، ردا على الاسئلة ، ان برامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى الواردة في الفصل السادس والعشرين هي برامج تجريبية في طبيعتها . وفيما يتعلق ببرنامج المواد الخام الفرعي ، فان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى مازالت في انتظار نتائج الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . وهذا البرنامج الفرعي هو برنامج متعدد التخصصات في طابعه ويتعلق ، اساسا ، باوجه انماء الموارد الطبيعية المتعلقة بالتجارة والاستثمار وانماء السلع . وما عدا ذلك فهو يتعلق بالترتيبات الجماعية فيما يتعلق ببعض السلع المحددة .

(د) الانماء الريفي

٣٣٥- بين ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ردا على الاسئلة التي طرحت ، ان برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا هو برنامج تجريبي ، وانه قد ادرج اساسا ، في الفصل السادس والعشرين ، نظرا لطابعه المتعدد التخصصات ، ولكن عناصره تنفذ في مختلف القطاعات مثل الاغذية والزراعة

Digitized by UNOG Library

والانماء الاجتماعي . وابلغ اللجنة كذلك بانه سيجري تعميم مذكرة عن هذا البرنامج . وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى انه قد اعطيت اولوية عالية في الخطة المتوسطة الاجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى للانماء الريفي ، الذى يمثل مجالا من المجالات التي تسعى اللجنة لتأمين تنسيق مشترك بين الوكالات فيه على الصعيد الاقليمي . واستجابة لقرار اعتمدته اللجنة في دورتها الاخيرة شكل الامين التنفيذى للجنة قوة عمل اقليمية ، تتكون من رؤساء المكاتب الاقليمية للوكالات المتخصصة ، ويتولى هو رئاستها . وقد عقدت قوة العمل اجتماعا ، في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى ، لاعداد برنامج ينظر فيه في الاجتماع الحكومي الدولي الذى سيعقد في طوكيو في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ .

٣٣٦ — وقد لفت انتباه اللجنة ايضا الى قوة العمل المعنية بالانماء الريفي التابعة للجنة التنسيق الادارية . وفي حالة التصديق على برنامج متكامل مشترك بين الوكالات للانماء الريفي ، فان هذا البرنامج سيظهر بوصفه برنامجا منفصلا في الخطة المتوسطة الاجل التالية وفي الميزانية البرنامجية التالية للامم المتحدة ، كما ستبين بوضوح مدخلات كل وكالة ومؤسسة في منظومة الامم المتحدة .

(هـ) السياحة

٣٣٧ — اوضح ممثلو اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ردا على الاستفسارات ، ان خططهم في مجال السياحة لا تمثل برامج منفصلة بل هي جزء من برامجهم في مجال النقل والمواصلات . وسوف يتوجب على اللجان الاقليمية ان تستمر في الاستجابة لطلبات الحكومات الاعضاء الخاصة بالامور السياحية ، الى حين تحديد ولاية المنظمة العالمية للسياحة تحديدا دقيقا . وعلاوة على ذلك فان برامج السياحة توضع بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة . ومع ذلك فقد اعرب داخل اللجنة عن القلق لاحتمال حدوث ازدواجية في المستقبل بين انشطة المنظمة العالمية للسياحة وبين تلك الانشطة التي تعتزم اللجان الاقليمية الاضطلاع بها .

٣٣٨ — كذلك اوضح ممثلو منظمة الاغذية والزراعة واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية الانشطة المتصلة بانماء السياحة ، والتي تضطلع بها كل من منظماتهم . واضاف ممثل منظمة الاغذية والزراعة انه سوف يتم وضع ترتيبات تعاونية مع المنظمة العالمية للسياحة في اقرب وقت مناسب .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

الجوانب البرنامجية لترتيبات الامانة لمراقبة المخدرات

٣٣٩ـ قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في الفقرة ٤ (ك) من القرار ١٣٧ (ORG-76) المؤرخ في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، احالة قرار الجمعية العامة عن الجوانب البرنامجية لترتيبات الامانة لمراقبة المخدرات(١٠) الى لجنة المخدرات في دورتها الاستثنائية الرابعة والى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة عشرة .

٣٤٠ـ وفيما يتعلق بنظر اللجنة في البند ٤ من جدول الاعمال ، كانت امام اللجنة مذكرة من الامين العام ، بعنوان " الجوانب البرنامجية لترتيبات الامانة لمراقبة المخدرات " (E/AC.51/79) ؛ وكذلك الفصل الثاني عشر من تقرير لجنة المخدرات عن دورتها الاستثنائية الرابعة (١١) والفقرة ٦ من موجز تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٧٥ (5769) . ووفقا للقرار المتخذ في الجلسة ٤١١ نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول الاعمال بالاقتران مع الفصل الثالث والعشرين ، " المراقبة الدولية للمخدرات " ، الوارد في الجزء الثاني من الخطة المتوسطة الاجل . وللاطلاع على تفاصيل نظر اللجنة في هذا البند انظر الفقرات من ١٨٥ الى ١٨٩ .

---

(١٠) للاطلاع على النص ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٩٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/10500 ، الفقرة ٢٢٤ (واو) .

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الستون ، الملحق رقم ٤ (E/5771) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

استعراض وتقييم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د — ٣٠)
المعنون " التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية "

٣٤١ — طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بموجب الفقرة (هـ) من اقراره ١٣٩ (ORG-76) المؤرخ في ١٥ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، الى لجنة البرنامج والتنسيق ان تضطلع ، وفقا للتوصية الرابعة من توصيات الفريق العامل المعني بأجهزة واعداد برامج وميزانيات الامم المتحدة (١٢) باجراء استعراض وتقييم ، في دورتها السادسة عشرة ، لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د — ٣٠) ، المؤرخ في ٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ والمعنون " التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية " وذلك لتحديد درجة التنسيق في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة في الامم المتحدة ، وعلى ان ترفع تقريرا بذلك الى المجلس في دورته الحادية والستين .

٣٤٢ — وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول اعمالها كان امام اللجنة الجزء الثالث من المجلد الاول من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ ، الذى يتضمن تحليلا خاصا بأنشطة الامم المتحدة الرامية لتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، تم اعداده عملا بالفقرة ٦ (أ) من قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د — ٣٠) . كما كان امامها ايضا الفصل السادس من تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/5803/Add.1) .

٣٤٣ — ونظرت اللجنة في البند ٥ في جلستيها ٤٤٢ و ٤٤٤ .

٣٤٤ — ووجدت اللجنة ، بناء على الوثائق الموضوعة تحت تصرفها ، ان العرض المتعلق بهذا الموضوع والوارد في الجزء الثالث من المجلد الاول من الخطة المتوسطة الاجل لا يمثل اساسا مرضيا لتلبية الطلب الوارد في الفقرة (هـ) من قرار المجلس ١٣٩ (ORG-76) . فمعظم الانشطة المبينة لا تمت بصلة مباشرة الى التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، كما انه ليست هناك فروع خاصة بالاغذية والزراعة أو بواسطة الاعلام الجماهيرى ؛ وعلاوة على ذلك فان المعلومات عن العلم والتكنولوجيا بالاضافة الى كونها ناقصة ، لم تعرض بصورة منفصلة على الرغم من اهمية هذا الموضوع . كما لم تقدم أية معلومات عن الانشطة التي تضطلع بها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي لدعم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وكذلك فان وصف اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لا يعتبر كافيا .

٣٤٥ — وابدت اللجنة اسفها ايضا لعدم وجود خطوط فاصلة واضحة بين اعمال كل من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقليمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . وبالاضافة الى ذلك فان العرض لا يعكس تماما رغبة الجمعية العامة في ان لا يكون التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية مجرد تعاون اقليمي او دون اقليمي ، بل ان يكون تعاونا اقاليميا كذلك . واشارت اللجنة الى ان احدى النتائج المتوقعة لقرار الجمعية العامة

---

(١٢) انظر A/10117 ، الفقرة ٧٧ .

Digitized by UNOG Library

٣٤٤٢ (د - ٣٠) هو تحديد انشطة الامم المتحدة بدقة واعادة توجيهها بهدف تسليط الضوء على التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية . وكان من رأى اللجنة ان تتضمن الممارسات القادمة في مجال تقييم البرنامج استعراضا للاداء في هذا المجال .

٣٤٦- اعتبرت طريقة عرض البرنامج الفرعي ٣ (التعاون فيما بين البلدان النامية) الواردة في برنامج الموارد الطبيعية لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الفقرات من ١٢١٥ الى ١٢٢٣ من الخطة المتوسطة الاجل) نموذجا يمكن الاحتذاء به في جميع البرامج .

٣٤٧- ورأت اللجنة ، علاوة على ذلك ، انه يجب ان يكون هناك تمييز واضح بين الانشطة التي تدعم الانماء عموما وبين تلك الانشطة التي تدعم ، بصورة مباشرة ومحددة ، التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وعلى سبيل المثال يجب ، في هذا الاطار ، عرض الانشطة المتعلقة بالانماء المتكامل للمنطقة الساحلية (الفقرات من ١٤١٥ الى ١٤٢٧ في الخطة المتوسطة الاجل) في التحليل الخاص ، حتى يتم التركيز على الجوانب المتصلة مباشرة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٣٤٨- واتفقت اللجنة على انه اذا لم تكن متطلبات التشريع مفهومة بوضوح لدى الامانة العامة ، فان هذا من شأنه ان يتيح لها فرصة طيبة لتضطلع بدورها في تفسير التشريع بهدف توجيه الامانة العامة . وأرتؤى بأنه سيكون من المفيد في هذا المجال ان يتاح للجنة عرض مشترك بين القطاعات لجميع الانشطة ذات الصلة ، بما في ذلك تلك الانشطة التي تضطلع بها كل من الامم المتحدة والوكالات المتخصصة . على انه أقر بانه ليس بالامكان اتاحة مثل هذا العرض ، مع المساهمات المناسبة من قبل لجنة التنسيق الادارية ، قبل حلول عام ١٩٧٧ .

٣٤٩- وذكر اعضاء اللجنة ان من الجوهرى توضيح العلاقات المتبادلة بين الانشطة التي يضطلع بها المقر دعما للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، الذى يرى البعض انه ليس سوى وسيلة واحدة لتعزيز التعاون . وفي هذا الصدد اخطرت اللجنة بان بعض الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعما للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية لم تعكس في الخطة المتوسطة الاجل لانها لن تمول بعد عام ١٩٧٧ .

٣٥٠- كذلك اخطرت اللجنة بان الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء التي اختتمت مؤخرا قد قررت انشاء لجنة جديدة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ولم تكن الصلة واضحة بين هذه اللجنة الجديدة وبين اعمال لجنة البرنامج والتنسيق في هذا المجال ، ولكن من المأمول ان يتم توضيح كل هذا في ضوء التقرير الكامل المنتظر من لجنة التنسيق الادارية عن الانشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتي تضطلع بها جميع المنظمات .

٣٥١- وفيما يتعلق بالفقرة ٦ (ب) من قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د - ٣٠) التي تدعو الى اتاحة عرض مشترك بين القطاعات على نطاق المنظومة بكاملها ، فقد اخطر ممثل مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات واللجنة ، بان هذا العرض مازال في طور الاعداد ، وان ملاحظات اللجنة

Digitized by UNOG Library

عن التحليل الخاص الوارد في الخطة المتوسطة الاجل سوف تؤخذ في الاعتبار عند اعداده .

٣٥٢- واشارت اللجنة الى انه سيتم تحليل العلاقات المتبادلة بين مختلف الانشطة التي تدعم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في العرض الشامل على نطاق المنظومة بكاملها ، وان لجنة التنسيق الادارية ستنظر في اتخاذ تدابير محددة لتنسيق عدد الانشطة المتزايد في اطار منظومة الامم المتحدة ، في وقت مبكر .

٣٥٣- وفيما يتعلق بالفصل السادس من تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/5803/Add.1) لوحظ انه لم تجر اى محاولات لالقاء الضوء على العلاقات المتبادلة بين مختلف الانشطة .

٣٥٤- واوضح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى ان التعاون فيما بين البلدان النامية بشقيه الاقتصادى والتقني ، يمثل في الواقع الاساس لانشطة اللجان الاقليمية . وقال ان قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د - ٣٠) لم يقدم الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى في وقت مبكر بدرجة كافية تمكنها من تضمين خطتها المتوسطة الاجل فصلا عن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى لا تعتبر التعاون فيما بين البلدان النامية هدفا في حد ذاته ، بالرغم من انه يمثل احد الانشطة الدائمة والمتكاملة للجنة . وقال ان اعلان نيودلهي الذى اعتمد في عام ١٩٧٥ يحث على مضاعفة التعاون فيما بين البلدان النامية بهدف تحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا وتكنولوجيا ، على الصعيدين القومي والاقليمي .

٣٥٥- وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ان تلك اللجنة قد نفذت ، منذ عام ١٩٧٠ ، برامج تتناول التعاون فيما بين البلدان الافريقية ، بما في ذلك انشاء تجمعات دون اقليمية ، وتنظيم افرقة استشارية متعددة القوميات ومشتركة التخصصات ، ووضع مشاريع متعددة القوميات . وبما ان البرامج ، التي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق ، تتضمن بجانب الانشطة الاقليمية ودون الاقليمية مشاريع ذات طابع عالمي او اقاليمي ، فسيكون مفيدا توضيح كيفية تصنيف هذه البرامج المتعددة .

٣٥٦- وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ان اللجنة قد اتخذت في عام ١٩٧٣ ، وعام ١٩٧٥ قرارات تعالج هذا التعاون " الافقي " . وقال ان بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تشعر بخيبة الامل فيما يتعلق بالجوانب الكمية والكيفية للمساعدة التقليدية ، ولكن يحدوها الامل في ان يؤدى تبادل الخبرة بين البلدان النامية الى نتائج اكثر ايجابية . وعند اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د - ٣٠) ، كانت الصياغة الجزئية لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية قد تمت بالفعل ، ولم يعد بالامكان تقديم عرض مشترك بين القطاعات . على ان اللجنة كانت مع ذلك في موقف موفق ، لانها شرعت منذ الخمسينات في تطبيق مفهوم التعاون الاقتصادى بانشاء السوق المشتركة لامريكا الوسطى ومؤسسة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة وبتنفيذ برامج في مجال العلم والتكنولوجيا والتخطيط الانمائي . وفيما يتعلق بطريقة اعداد الميزانية البرنامجية ، فان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية عاقدة العزم على تقديم وثائق عن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بطريقة مشتركة بين القطاعات .

Digitized by UNOG Library

٣٥٧- ومع ان اللجنة قد اكدت ضرورة اتاحة عرض كامل على نطاق المنظومة للانشطة المتصلة بالتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، لتنظر فيه في دورة قادمة ، الا انها تشعر بأنه سيلزم اتباع نهج اقل طموحا في اعداد مشروع منقح يقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الحادية والستين ، وذلك نظرا لضيق الوقت المتبقي قبل انعقاد دورة المجلس تلك .

٣٥٨- وبناء على ذلك قررت اللجنة الاهتداء بالمبادئ التوجيهية التالية عند اعداد النص المنقح :

(أ) يجب ان يكون هناك تمحيص ادق للمعلومات الواردة في الخطة المتوسطة الاجل بهدف اختيار العناصر المتصلة بالتعاون فيما بين البلدان النامية ، في البرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الاجل ، لادراجها في التحليل الخاص ؛

(ب) لقد كان هناك عدم توازن في العرض بين الانشطة العامة والانشطة الخاصة ، التي كان كثير منها لا يمت بصلة للموضوع في اغلب الاحيان . ومن الضرورى ان تركز الانشطة العامة ، بشكل اكثر مباشرة ، على الاهداف ، بينما يجب ان تكون الانشطة الخاصة ذات صلة أكبر بالموضوع، كما يجب ان تكون مترابطة منطقيا فيما بينها ؛

(ج) لم يول اهتمام كاف لبعض القطاعات المعينة مثل الاغذية والزراعة والعلم والتكنولوجيا ونظم المعلومات واستخدام وسائط الاعلام الجماهيرى ؛

(د) يجب وضع معايير لتقسيم العمل بين كل من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي واللجان الاقليمية ؛

(هـ) يجب ان يكون هناك تركيز اكبر على الانشطة الجديدة او المخططة ، وان يكون هناك تمييز بينها وبين الانشطة الجارية ؛

(و) يجب ان يكون هناك تركيز اكبر على التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية ؛

(ز) يجب تحديد التعاون التقني والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والربط بينهما بصورة أكثر وضوحا .

واقترح ايضا القيام بمجهود خاص ، عند عرض الميزانية البرنامجية في المستقبل ، لتحديد الانشطة التي تعني بالتعاون فيما بين البلدان النامية ، وعرضها بوصفها برامج فرعية في الخطط القادمة .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

اعادة النظر في مجموعة الاجهزة المكلفة ، ضمن الأمم المتحدة ومنظومتها ، بالرقابة والتحقيق والتنسيق في مسائل الادارة والميزانية

٣٥٩ - كانت الجمعية العامة قد قررت في الفقرة ٢ من قرارها ٢٩٢٤ باء (د - ٢٧) المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، " ان تعيد النظر ، في دورتها الحادية والثلاثين ، في مجموعة الاجهزة المكلفة ، ضمن الامم المتحدة ومنظومتها ، بالرقابة والتحقيق والتنسيق في مسائل الادارة والميزانية" ، ولهذا الغرض طلبت الجمعية العامة " استطلاع آراء الامين العام باعتباره المسؤول الادارى الاعلى في الامم المتحدة ورئيس لجنة التنسيق الادارية ، وآراء كل من مجالس ادارة الوكالات المتخصصة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ولجنة البرنامج والتنسيق ، ووحدة التفتيش المشتركة ، وكذلك ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية " .

٣٦٠ - وفي الجلسة العامة ٢٤٤٠ المعقودة في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، قامت الجمعية العامة ، بعد الاشارة الى الفقرة ٢ من القرار ٢٩٢٤ باء (د - ٢٧) ، بتقرير عدة أمور من بينها رجاء الامين العام :

" (أ) أن يولي اهتمامه في المقام الاول لوحدة التفتيش المشتركة ؛

" (ب) وأن يقدم وصفا وقائعيا موجزا لأنشطة الهيئة الحكومية الدولية التي عالجت في الآونة الاخيرة مسائل متصلة بهذا الموضوع ؛

" (ج) وأن يستكمل بما يستجد تقرير الامين العام الصادر في ١٩٧٠ بشأن الهيئات والاجهزة المنشأة لاغراض مراقبة شؤون الادارة والميزانية والتحقيق فيها وتنسيقها (١٣) ، مراعيا التغيرات التي حدثت وتطور المسؤوليات الواقعة على عاتق مختلف الهيئات والاجهزة المذكورة في ذلك التقرير منذ تاريخ صدوره ؛

" (د) وان يحيل في اقرب وقت ممكن النسخة المستكملة من ذلك التقرير الى اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة " .

٣٦١ - وفيما يتعلق بالفقرتين (أ) و (ب) أعلاه ، كان امام اللجنة تقرير الامين العام عن استمرار وحدة التفتيش المشتركة ومجالات اختصاصها المنقحة المقترحة (A/31/75/Add.1) وكذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن مسألة الابقاء على الوحدة (A/31/89).

---

(١٣) A/7938.

Digitized by UNOG Library

٣٦٢ - ونظرت اللجنة في البند ٥ من جدول اعمالها ، بعنوان " اعادة النظر في مجموعة الاجهزة المكلفة ، ضمن الامم المتحدة ومنظومتها ، بالرقابة والتحقيق والتنسيق في مسائل الادارة والميزانية"، وذلك في جلساتها ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٨ و ٤٥٢ و ٤٥٤ .

٣٦٣ - قدم نائب رئيس وحدة التفتيش المشتركة تقرير الوحدة ، واسترعى الانتباه الى الاختلافات الرئيسية بين توصيات الوحدة والتوصيات المتضمنة في تقرير الامين العام. وترى الوحدة ان مجالات اختصاصها الحالية كافية وانه ليس من المستصوب تغييرها . وساد الوحدة شعور قوى بأن المفتشين لابد وأن يكونوا مستقلين استقلالا تاما عن الامانات العامة التي يفتشون فيها ، وان الوحدة باعتبارها هيئة متفرعة عن الجمعية العامة ينبغي ان تكون مسؤولة امام حكومات الدول الاعضاء. كما ينبغي ان تواصل الوحدة تحديد برنامج العمل الخاص بها . وفيما يتعلق باستحداث مفهوم المسؤولية الجماعية ، ذكر نائب الرئيس انه يكون من الافضل ان يواصل المفتشون التوقيع على تقاريرهم التي ينبغي بطبيعة الحال الا تتضمن توصيات متضاربة. واشار الى أنهم يقومون فعلا في بعض المناسبات باصدار تقارير جماعية كما يفعلون الان بصدد المسألة الهامة المتعلقة بدعاوى الموظفين .

٣٦٤ - وقام وكيل الامين العام للشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات بتقديم تقرير الامين العام. وكان هذا التقرير قد أعد في صورته النهائية عقب مناقشات وافية جرت في لجنة التنسيق الادارية مع رئيس وحدة التفتيش المشتركة. وكان الرؤساء التنفيذيون يؤيدون استمرار الوحدة مع الابقاء الى حد بعيد على نفس مجالات اختصاصها ، وهم بطبيعة الحال يعترفون بأن القرار النهائي في هذه المسائل يبقى في يد المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة . كما أن الرؤساء التنفيذيين أيدوا الرأى القائل بضرورة الا تخضع الوحدة الا للجمعية العامة ولمجالس ادارة الوكالات. وقد ضمن هذا المبدأ في الفقرة ألف (ج) من الاختصاصات المنقحة المقترحة . وكانت معظم الاحكام " الجديدة" في الاختصاصات التي اقترحها الامين العام مجرد تقنين للممارسات التي كانت متبعة بالفعل ، ونذكر على سبيل المثال المشاورات مع الهيئات الاخرى بشأن برنامج عمل الوحدة ، والتي تكون الوحدة عقبها حرة في تحديد الصيغة النهائية لبرنامج عملها . كما اتضح ان المفتشين كانوا في معظم الحالات يلتزمون فعلا بمبدأ المسؤولية الجماعية بمعنى تقديم " مشورة متماسكة بدلا من تقديم آراء شخصية وربما متضاربة من المفتشين المنفردين" (A/31/75/Add.1 ، الفقرة ٧ (ج)) .

٣٦٥ - وقد نص قرار الجمعية العامة ٢٩٢٤ باء (د - ٢٧) على استطلاع آراء اللجنة في هذه المسائل. وكان نطاق مناقشات اللجنة قد روعي فيه ماقدمته الجمعية العامة من رجاء لاحق الى الامين العام " بايلاء اهتمامه في المقام الاول لوحدة التفتيش المشتركة " (انظر الفقرة ٣٦٠). ومع ذلك فبسبب ضيق الوقت وعدم توفر الوثائق الاساسية قبل الاجتماع بوقت كاف ، لم تتمكن اللجنة من اجراء دراسة كاملة للنصين المقترحين . وخلال المناقشة ذكر ان الوقت لا يبدو مناسبا لاجراء تغييرات بعيدة المدى في اختصاصات وحدة التفتيش المشتركة أو " اعادة تشكيل " الوحدة ذاتها . وبوجه عام كانت اللجنة تميل للموافقة على الاختصاصات التي اقترحتها الوحدة اكثر من ميلها للموافقة على الاختصاصات التي اقترحتها لجنة التنسيق الادارية . وأبديت بعض الشكوك فيما يتعلق بأن مفهوم المسؤولية الجماعية سوف يسهل عمل الوحدة ، وقيل ان أحد البدائل قد يكمن في تكليف رئيس الوحدة بمهمة ضمان الدرجة اللازمة من التوافق في تقارير الوحدة. كما اعرب عن بعض الشكوك بشأن وجود اى ازدواج ذى شأن بين الدراسات التي تعدها الوحدة والدراسات التي تعدها هيئات اخرى .

Digitized by UNOG Library

٣٦٦ ــ وشعرت اللجنة بأن وحدة التفتيش المشتركة تؤدى دورا مفيدا وانه ينبغي لذلك أن تستمر في عملها .

٣٦٧ ــ وأيد أعضاء اللجنة بنوع خاص الاحكام التالية في الاختصاصات المقدمة من قبل الوحدة في مرفق الوثيقة A/31/89 :

(أ) الفقرة ٣ المتعلقة بالمسؤولية المباشرة للوحدة ازاء الجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المشتركة الاخرى ؛

(ب) الفقرة ٥ (ب) التي تنص على ضرورة عرض تعيينات المفتشين على الجمعية العامة للتصديق عليها ؛

(ج) الفقرة ٧ التي تنص على أن يكون للمفتشين " أوسع مايمكن من سلطات التحقيق في جميع المسائل التي لها علاقة بكفاءة الدوائر والاستخدام السليم للاموال " ؛

(د) الفقرة ٨ التي تنص على أن يقدم المفتشون رأيا مستقلا وخارجيا وعلى أنه يجوز لهم اقتراح أية اصلاحات يعتبرونها ضرورية ؛

(هـ) الفقرة ١٥ التي تنص على أن يقوم المفتشون بأداء واجباتهم في استقلال تام وبما يحقق فقط مصلحة مجموعة منظمات الامم المتحدة ؛

(و) الفقرة ١٧ التي تنص على أن تضطلع الوحدة بمسؤولية اعداد برنامج عملها السنوى ؛

(ز) الفقرة ٢٣ التي تنص على أن يضع المفتشون تقاريرهم موقعة منهم في حين ينبغي ان تكون التوصيات الرئيسية متضمنة للرأى الجماعي للوحدة ؛

(ح) الفقرة ٢٦ التي تشير الى اجراءات تنفيذ توصيات الوحدة .

واتفق على ضرورة النظر الى مبدأ المسؤولية الجماعية بصورة خلاقة بدلا من النظر اليه بمعنى ضيق .

٣٦٨ ــ ولاحظت اللجنة ان أيا من مجموعتي الاختصاصات لن تترتب عليها أية آثار مالية اضافية. كما لوحظ ان اية اختصاصات جديدة سوف تتطلب الحصول على موافقة لا الجمعية العامة وحدها بل أيضا الهيئات التشريعية للمنظمات الاخرى الداخلة في المنظومة والتي تستفيد من خدمات الوحدة.

٣٦٩ ــ وخلال المناقشة التي دارت حول أجهزة مراقبة شؤون الادارة والميزانية والتحقيق فيها وتنسيقها بحثت امكانية دمج دائرة التنظيم الادارى مع دائرة المراجعة الداخلية للحسابات في الامانة العامة للامم المتحدة . وشعرت اللجنة انها لا تستطيع ان تصدر رأيا بشأن مزايا مثل هذا الاجراء في الوقت الحاضر واتفقت على أن تسترعي انتباه الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

التقييم

٣٧٠ ــ قام نائب رئيس وحدة التفتيش المشتركة بلفت أنظار اللجنة الى الحاجة الى احراز تقدم في

Digitized by UNOG Library

أساليب التقييم. فعملية التقييم حتى وان كان نطاقها متواضعا يمكن أن تؤدى الى نتائج مفيدة من حيث ادخال تحسينات في البرنامج ، وقد شعرت الوحدة بانها قد تستطيع ان تضطلع بدور في أية ترتيبات جديدة للتقييم كما يتضح في الفقرات ١٠ الى ١٤ من تقريرها (A/31/89). واوضح وكيل الامين العام للشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات ان الامين العام اقترح ايضا جواز قيام الوحدة بدور في هذا المجال (A/31/75/Add.1 ، الفقرة ٩ ألف).

٣٧١ — وفي الجلسة ٤٤٥ ، قدم ممثل الولايات المتحدة الامريكية مشروع قرار منقح E/AC.51/L.81/Rev.1 ، ونصه كما يلي :

" ان لجنة البرنامج والتنسيق ،

" توصي المجلس الاقتصادى والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي :

" ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

" اذ يشير الى قرارى الجمعية العامة ٣١٩٩ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ و ٣٣٩٢ (د — ٣٠) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن الدراسة الاستعراضية للاجهزة المشتركة بين الحكومات والمؤلفة من خبراء التي تعالج شؤون اعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها ،

" واذ يضع نصب عينيه بحث مشكلة التقييم في تقرير الفريق العامل المعني بالاجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الامم المتحدة (A/10117 وCorr.1 ، الفقرات ٦٦-٧٤) وتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتصلة بالموضوع (A/10499 ، الفقرة ٢) ،

" واذ يشير الى النتيجة التي توصل اليها فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الامم المتحدة وهي " ان عنصرا اساسيا من عناصر وضع الميزانية البرنامجية هو الرصد الفعال لتنفيذ البرنامج وتقييم منجزات البرنامج " (E/AC.62/9 ، الفقرة ١٣١) ،

" واذ يأخذ في الاعتبار أنشطة أخرى اضطلعت بها هيئات حكومية دولية عالجت في الاونة الاخيرة مسائل متصلة بمراقبة شؤون الادارة والميزانية والتحقيق فيها وتنسيقها (A/31/75/Add.2) ،

" واذ يشير الى ان قرار الجمعية العامة ٢٩٢٤ باء (د — ٢٧) المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ يطلب اعادة النظر في ولاية وحدة التفتيش المشتركة في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ،

" واذ يضع نصب عينيه التعليقات المتصلة بالموضوع التي أبدتها وحدة التفتيش المشتركة (A/31/89 ، الفقرات ١٠ الى ١٤) ،

" واذ يأخذ في الحسبان الكامل اختصاصات لجنة البرنامج والتنسيق ، كما جمعها قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٠٨ (د — ٦٠) المؤرخ في ١٤ ايار/مايو ١٩٧٦ ، الذى يطلب من لجنة البرنامج والتنسيق " ان تبحث وتطور اجراءات التقييم واستخدامها في تحسين تصميم البرنامج " ،

Digitized by UNOG Library

" واذ لاتغيب عن باله المناقشة المتصلة بالموضوع التي دارت في لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة عشرة ،

" واذ يعرب عن امله في ان تستطيع لجنة البرنامج والتنسيق ، بمساعدة اضافية من وحدة التفتيش المشتركة ، ان تؤدى على نحو كاف مهمة التقييم الخارجي المطلوبة ،

" ١ - يحيط علما بالدراسات والعمليات المختلفة في مجال التقييم التي اجريت داخل الامانة العامة (A/31/6/Add.1وA/10035/Add.1) ؛

" ٢ - ويرجو الامين العام ان يدخل تغييرات ، حسب مقتضى الحال ، في الاجراءات والاساليب القائمة في الامانة العامة ، وذلك بغية تحقيق تقييم دولي أنجع ، وأن يقدم ، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق ، تقارير تقييمية تجريبية عن برامج منتقاة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثالثة والستين والى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ؛

" ٣ - ويرجو الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقريرا ، مشفوعا بتعليقات وحدة التفتيش المشتركة عليه ، يصف فيه التغييرات التي تدعو الحاجة الى ادخالها على ولاية وحدة التفتيش المشتركة لتمكينها من مساعدة لجنة البرنامج والتنسيق وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المناسبة في الاضطلاع بما يقع على عاتقها من مسؤوليات التقييم الخارجي ؛

" ٤ - ويوصي بأن تقوم الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بالنظر في امكانية تحريك آلية للتقييم الخارجي وفقا للخطوط المرسومة والموصى بها في مختلف التقارير المشار اليها في فقرات ديباجة هذا القرار ، مع ايلاء عناية خاصة لجملة أمور من بينها الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ، بما فيها امكانية تكليف وحدة التفتيش المشتركة بجوانب مناسبة من هذه الوظيفة " .

٣٧٢ - وقد ذكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، عند تقديمه لمشروع القرار المنقح ، ان التقييم يعتبر مسؤولية من مسؤوليات حكومات الدول الاعضاء ، وان الآلية المقترحة ستزود هذه الحكومات بمعلومات عن ادارة البرنامج وتنفيذه وعن التقدم المحرز في تحقيق اهداف البرنامج مما يمكنها من الاضطلاع بهذه المسؤولية على نحو فعال . وفي هذا الصدد لاحظ ان الفريق العامل المعني بالاجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الامم المتحدة قد أوصى بأن تقوم لجنة البرنامج والتنسيق ببحث وتطوير اجراءات التنسيق واستخدامها في تحسين تصميم البرنامج . وكان فريق الخبراء المعني باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة قد أوصى ايضا بضرورة وجود آلية للاشراف على تنفيذ البرنامج وتقييم هذا التنفيذ بصورة مستمرة . وبتكليف وحدة التفتيش المشتركة بهذه الوظيفة يمكن تلافي انشاء وحدات تنظيمية جديدة .

٣٧٣ - وفي المناقشة التي تلت ذلك ، اعرب عن الرأى القائل بأن هدف آلية التقييم الجديدة يحتاج الى مزيد من الايضاح . كما أشير الى أن المسألة تدرس حاليا بواسطة اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٣٧٤ - ونتيجة لمشاورات غير رسمية ، قدم ممثل الولايات المتحدة الامريكية في الجلسة ٤٥٢ مشروع القرار المنقح E/AC.51/L.81/Rev.2 . وكان نص الفقرات ٢ الى ٤ من منطوق القرار بعد تنقيحه كما يلي :

" ٢ - ويرجو الامين العام ان يستحدث تغييرات تجريبية في اجراءات واساليب الامانة العامة القائمة حاليا بغرض تحقيق تقييم داخلي انجع ، وان يقدمها ، مشفوعة بتقارير تقييم البرنامج التجريبية ، الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة عشرة ، والى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثالثة والستين ، والى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ؛

" ٣ - ويرجو الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقريرا مشفوعا بتعليقات وحدة التفتيش المشتركة عليه ، يصف فيه مايمكن ادخاله من تغييرات على ولاية وحدة التفتيش المشتركة مما يمكنها من مساعدة لجنة البرنامج والتنسيق وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المناسبة داخل منظومة الامم المتحدة في الاضطلاع بما يقع على عاتقها من مسؤوليات التقييم الخارجي ؛

" ٤ - ويوصي بأن تقوم الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، مع مراعاة تقرير الامين العام المطلوب في الفقرة ٣ أعلاه ، والمناقشات المتصلة بالموضوع خلال الدورة السادسة عشرة للجنة البرنامج والتنسيق ، وتقرير اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، بالنظر في تحريك آلية للتقييم الخارجي ، بما في ذلك مايمكن اسناده الى وحدة التفتيش المشتركة من وظائف مناسبة لمساعدة لجنة البرنامج والتنسيق وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المناسبة داخل منظومة الامم المتحدة في الاضطلاع بما يقع على عاتقها من مسؤوليات في مجال التقييم الخارجي لبرامج منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اداء الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها وكالات منفذة وكذلك اداء برنامج الامم المتحدة الانمائي في ادارة الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة " .

٣٧٥ - وبالاشارة الى الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار المنقح ، قال ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان المقصود بالتقييم الخارجي هو مايتصل بالاداء الفعلي لمختلف كيانات الامم المتحدة . وينبغي الا يكون مثل هذا التقييم ماسا بأى وجه من الوجوه بالقرارات القومية من حيث مضمون البرامج او الاولويات المخصصة لها . فمثلا في حالة برنامج الامم المتحدة الانمائي لايمكن أن يخضع مضمون البرامج واهدافها التي قررتها الحكومات لعملية التقييم ، بل ان الادارة والتنفيذ ، اى بصورة اجمالية الاداء ، الخاص بالوكالات المنفذة وببرنامج الامم المتحدة الانمائي اثناء تنفيذ البرامج المتفق عليها هو الذى سوف يخضع لعملية التقييم .

٣٧٦ - وفي الجلسة ذاتها اقترح ممثل الهند شفاهة ادخال تعديلات على مشروع القرار المنقح E/AC.51/L.81/Rev.2 ، وقد صدرت هذه التعديلات في الوثيقة E/AC.51/L.82 ، وقبلت من جانب الولايات المتحدة الامريكية . وكانت التعديلات على النحو التالي :

Digitized by UNOG Library

(أ) في الفقرة ٤ من المنطوق ، تحذف عبارة " بما في ذلك اداء الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها وكالات منفذة وكذلك اداء برنامج الامم المتحدة الانمائي في ادارة الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة " .

(ب) تضاف فقرة جديدة هي الفقرة ٥ من المنطوق نصها كالآتي :

" ٥ — ويوصي كذلك الجمعية العامة بأن تقوم في دورتها الحادية والثلاثين ، ومع أخذها ماورد اعلاه بعين الاعتبار ، بالنظر في تحسين التقييم الداخلي النوعي للانشطة التنفيذية وتحريك آلية للتقييم الخارجي يمكن ان تساعدها في تقييم اداء الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها وكالات منفذة وكذلك اداء برنامج الامم المتحدة الانمائي في ادارة الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة " .

٣٧٧ — وفي الجلسة ٤٥ اقترح ممثل الهند شفاهة ادخال تعديلات اخرى ، قبلت من جانب الولايات المتحدة الامريكية على مشروع القرار المنقح E/AC.51/L.81/Rev.2 ، بعد زيادة تنقيحه بواسطة التعديلات المقترحة في E/AC.51/L.82 . واستهدفت التعديلات الشفوية المقترحة زيادة تنقيح الفقرة ٤ من المنطوق ليصبح نصها كما يلي :

" ٤ — ويوصي بأن تقوم الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، مع مراعاة تقرير الامين العام المطلوب في الفقرة ٣ أعلاه ، والمناقشات المتصلة بالموضوع خلال الدورة السادسة عشرة للجنة البرنامج والتنسيق ، وتقرير اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، بالنظر في استحداث اجراءات مناسبة للتقييم الخارجي " ؛

كما استهدفت هذه التعديلات تنقيح الفقرة ٥ من المنطوق ليصبح نصها كما يلي :

" ٥ — ويوصي كذلك بأن تقوم الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بالنظر في تحسين التقييم النوعي لاداء الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها وكالات منفذة وكذلك اداء برنامج الامم المتحدة الانمائي في ادارة الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ، وذلك بغية تمكين الجمعية العامة من تقييم كفاءة المنظومة " .

٣٧٨ — واثناء النظر في مشروع القرار المنقح E/AC.51/L.81/Rev.2 ، بعد زيادة تنقيحه ، تم الاعراب عن عدد من وجهات النظر . فقد قيل انه ينبغي دراسة الجوانب الفنية للتقييم في اللجنة الثانية والجوانب الادارية والمالية في اللجنة الخامسة للجمعية العامة . كما اعترف بأن الامر قد يتطلب اجراءات واساليب مختلفة حسبما يكون التقييم منصبا على الانشطة التنفيذية او غير التنفيذية . وبالاضافة الى ذلك قيل انه ينبغي الا يكون اى شيء في القرار مثيرا للشك في سلامة الاولويات التي تحددها البلدان المشتركة والمتلقية للمساعدة التقنية . هذا علاوة على أنه لم تكن هناك اى نية لانشاء اجهزة جديدة للتقييم بل كانت النية تتجه الى الاستفادة من الاجهزة القائمة مثل لجنة

Digitized by UNOG Library

البرنامج والتنسيق ووحدة التفتيش المشتركة وربما هيئات اخرى داخل الموارد المالية القائمة فعلا . ولم تكن هناك اى رغبة في استباق الحكم على الآلية التي يحتمل ان تدعو الحاجة اليها من أجل التقييم والتي ينبغي ان تحددها الجمعية العامة . واعرب عن الامل في أن تكون الوحدة قادرة على اعداد تقارير تقييمية عن البرامج التي تقرر لجنة البرنامج والتنسيق مراجعتها مراجعة متعمقة في دورتها القادمة ، وذلك على الرغم من الاعتراف بأن الوقت المتاح لاداء هذا العمل هو وقت قصير نسبيا .

٣٧٩ - وفي الجلسة ٤٥٤ اعتمدت اللجنة مشروع القرار المنقح E/AC.51/L.82/Rev.2 بعد زيادة تنقيحه ، وذلك دون تصويت. (للاطلاع على النص انظر الفقرة ٣٩) .

٣٨٠ - قال ممثل بلجيكا انه قد تم التأكيد على أن لجنة البرنامج والتنسيق هي التي ستقوم بمساعدة وحدة التفتيش المشتركة باداء وظائف التقييم الخارجي . وينبغي ان يعاد النظر في اختصاصات الوحدة في ضوء التوصيات المقدمة من اللجنة عن هذه النقطة . هذا فضلا عن انه ينبغي ان يصبح التقييم الداخلي فعالا . وفي هذا الصدد يجب على الامين العام ان ينظر في دمج دائرة التنظيم الادارى ودائرة المراجعة الداخلية للحسابات وذلك من اجل جعلهما اداة مفيدة للتقييم .

٣٨١ - قال ممثل فرنسا ان وفده يود ، رغم ضم صوته الى اتفاق الاراء ، ان يصرح بأن اجراءات التقييم المشار اليها في الفقرتين ٤ و ٥ ينبغي في رأيه الا تؤدى بأى حال من الاحوال الى نفقات اضافية في الميزانية .

٣٨٢ - قال ممثل الارجنتين ان الفقرتين ٤ و ٥ من منطوق القرار لا تمثلان محاولة للتدخل في صلاحيات الدول المستفيدة من مشاريع المساعدة التقنية في أن تحدد أولويات مثل هذه المشاريع، او محاولة للتشكيك في سلامة اية مشاريع تقررها البلدان المستفيدة . فالتقييم يتصل بالتحديد باداء الوكالات المنفذة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي اثناء تنفيذها لانشطتها .

٣٨٣ - قال ممثل البرازيل ان وفده قد فهم ان آلية التقييم المقترحة لن تمثل بأى حال تدخلا في صلاحيات الدول الاعضاء المستفيدة من المساعدة التقنية في أن تحدد اولويات لمشاريعها وتقرر سلامتها . فمثل هذا التقييم، كما يراه وفده ، سيكون الهدف منه هو مجرد تقييم الجوانب الادارية لمشروع ما أو برنامج ما واداء اجهزته التنفيذية .

٣٨٤ - قال ممثل المملكة المتحدة ان وفده ضم صوته الى اتفاق الاراء حول القرار على اساس ان وفده بتأييده لمطالبة الامين العام بتقديم تقرير لم يكن بأى حال من الاحوال يستبق الحكم على الخط الذى يمكن ان يتبعه عندما يعرض هذا التقرير او القضايا المتصلة به للمناقشة في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . وفيما يتصل بالفقرة ٢ من المنطوق اعرب عن اسف وفده لان النص لم يوضح الدور الرئيسي الذى تضطلع به اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في المسائل المتعلقة بالادارة الداخلية .

٣٨٥ - اشار ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى بياناته السابقة حول هذا الموضوع (الفقرتان ٣٧٢ و ٣٧٥ اعلاه) ، واعرب عن تأييد وفده للاقتراح القائل بضرورة اعادة النظر في القرار

Digitized by UNOG Library

المعتمد بواسطة اللجنتين الثانية والخامسة للجمعية العامة (انظر الفقرة ٣٧٨ اعلاه) وذكر أن اعتماد القرار لا يعني استباق الحكم على الموقف الذى سيتخذه وفده في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

٣٨٦ — اشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى أن اجراء التقييم ينبغي في رأى وفده ان يكون الهدف منه زيادة الفعالية في استخدام المتاح من الموارد والافراد . لذلك فلا حاجة الى اى جهاز جديد لتنفيذ التقييم الخارجي الذى يمكن ان يعهد به على اساس تجريبي الى وحدة التفتيش المشتركة باعتبار ذلك مهمة اضافية . كما ذكر ان اعتماد القرار لا يعني استباق الحكم على الموقف الذى سيتخذه وفده في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

تقرير لجنة التنسيق الادارية

٣٨٧ — كان امام اللجنة عند النظر في البند ٨ من جدول الاعمال تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/5803 وAdd.1) وتقرير لجنة التنسيق الادارية عن التخطيط المشترك فيما بين الوكالات والمتصل بالتنمية الريفية (E/5809) .

٣٨٨ — نظرت اللجنة في هذا البند في جلساتها ٤٣٩ و ٤٤٩ و ٤٥٠ .

٣٨٩ — نظرا لضيق الوقت ركزت اللجنة عنايتها على التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية وقد قال وكيل الامين العام للشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات عند تقديمه لهذا التقرير ان استراتيجية لجنة التنسيق الادارية التي ترمي الى تحقيق التماسك داخل النطاق الواسع من انشطة المنظومة، مازالت تعتمد الى حد كبير على الامكانيات الكامنة في التخطيط البرنامجي المشترك . وعلى الرغم من الصعوبات التي ينطوى عليها هذا النهج ، استخلصت لجنة التنسيق الادارية نتيجة تفيد بأن مثل هذا التخطيط البرنامجي على اساس المنظومة بأكملها لابد وأن يحدث قبل تحديد الميزانيات البرنامجية . ولهذا السبب استرعت لجنة التنسيق الادارية الانتباه الى الحاجة الى تنسيق الخطط المتوسطة الاجل للمنظمات من حيث المفهوم وطريقة العرض على حد سواء . وهذا سوف يكمل التقدم الذى احرز بالفعل في تحقيق تناسق في طريقة عرض الميزانيات البرنامجية وفي العمليات التجريبية في التخطيط البرنامجي لانشطة المنظومة بأكملها في مجالي التنمية الريفية والمياه .

٣٩٠ — واضاف انه على الرغم من التقدم الكبير الذى تحقق في اتباع نهج متضافر بين المنظمات في بعض القطاعات البرنامجية مثل العلم والتكنولوجيا ، الا ان الشوط مازال بعيدا في بعض المجالات الاخرى . فمثلا في ميادين النقل والسياحة ، هناك حاجة الى اتصالات اوثق بين المنظمات وسوف تظل لجنة البرنامج والتنسيق على اطلاع مستمر بالتطورات .

٣٩١ — واعرب عن رأى مفاده انه على الرغم من التحسينات التي تحققت عبر السنوات في طرق تقديم التقارير الخاصة بلجنة التنسيق الادارية ، الا ان الانشطة الفعلية التى كانت تجرى في تلك اللجنة ذاتها وفي هيئاتها الفرعية ظلت غامضة نوعا ما ، بل وتكتنفها الاسرار . وكان بعض الاعضاء يعتقد أن لجنة التنسيق الادارية مازالت مهتمة اهتماما بالغا بالمسائل المتعلقة بالسياسة العامة ، واعربوا عن قلقهم ازاء عدم السماح لاى ممثل عن الحكومات بحضور اجتماعات لجنة التنسيق الادارية أو هيئاتها الفرعية وذلك في الوقت الذى تمثل فيه الامانات العامة في الاجتماعات الحكومية الدولية . وشرح اعضاء آخرون ان لجنة التنسيق الادارية لا تملك من السلطات ما يكفي للاضطلاع بالواجبات الهامة الملقاة على عاتقها . وعلى الرغم من الترحيب بالنهج الذى بدا ان لجنة التنسيق الادارية تتبعه في تقديم تقاريرها ، اى حسب الموضوعات ، شعرت اللجنة بضرورة قيام لجنة التنسيق الادارية بالتركيز في اعمالها الى حد كبير على تحديد الاختيارات وسبل العمل البديلة .

٣٩٢ — وقام وكيل الامين العام للشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات بالرد على ذلك قائلا انه لابد من تبديد اية اسرار قد تكون محيطة بعمل لجنة التنسيق الادارية او العمل الذى يجرى

Digitized by UNOG Library

تحت رعايتها . وفي هذا الصدد يمكن التوسع في تقارير لجنة التنسيق الادارية بحيث يتم تجاوز الحد الحالي البالغ ٣٢ صفحة وذلك اذا كانت اللجنة تشعر ان المعلومات المقدمة غير كافية . وبالاضافة الى ذلك يمكن ان تتاح الوثائق الداخلية ، مثل تقارير اللجنة التمهيدية للجنة التنسيق الادارية والمحاضر الموجزة للدورات المستقبلة للجنة التنسيق الادارية ، وتقديمها للوفود المهتمة بالامر . وفيما يتعلق بحضور دورات لجنة التنسيق الادارية ذاتها ، فان عضوية هذه اللجنة قد حددها المجلس الاقتصادى والاجتماعي الذى يستطيع بطبيعة الحال ان يغير هذه العضوية ، وان يستفيد بالامكانيات التي ذكرت بشأن ضرورة قيام رئيس لجنة البرنامج والتنسيق بحضور دورات لجنة التنسيق الادارية . واضاف انه على الرغم من ان لجنة التنسيق الادارية لاتشعر بأى عائق في النطاق الحالي لسلطاتها وصلاحياتها الا انه لايساورها ادنى شك في امكان تحسين العمل الذى يجرى الان بتوجيه منها . وبالفعل اعتمدت لجنة التنسيق الادارية ذاتها بعض المقترحات الرامية الى تحقيق هذا الهدف ، والتي وردت في البيان الذى تقدم به الامين العام الى اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة . وحث على ضرورة قيام أوثق تعاون ممكن بين اعضاء لجنة البرنامج والتنسيق واعضاء لجنة التنسيق الادارية في تنفيذ واجباتهم المشتركة ، وربما امكن الاستفادة من عقد اجتماعات مشتركة لهم لمناقشة بعض المشاكل التي تشغل بال الوفود .

٣٩٣ — واثير عدد من النقاط التفصيلية فيما يتعلق بالتقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية . وقد تم ايضاح ان الاشارات الى قيام امانة عامة " مشتركة بين الوكالات" ، او " مشتركة " ، بالنسبة لمؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا المزمع عقده لابد وان تكون متفقة مع النص الذى تمت صياغته بدقة بالغة للتوصية التي اتخذتها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض الانماء . بيد انه تم التأكيد على أن الاهتمام بهذه النقطة لايعكس اى تغيير في المواقف التي اتخذتها الوفود المعنية عندما اجتمعت اللجنة في شباط/فبراير .

٣٩٤ — أيدت اللجنة اعتماد لجنة التنسيق الادارية على التخطيط البرنامجي باعتباره أداة لمضاعفة التعاون فيما بين الوكالات . وساد شعور بأنه لابد من بذل كل جهد للاسراع في تحقيق تناسق بين وثائق التخطيط البرنامجي بغية توفير اساس لتخطيط برنامجي انجع على نطاق المنظومة بأكملها .

٣٩٥ — واثير سؤال حول امكانية دمج مكاتب اعلام المقر الرئيسية للوكالات المتخصصة ومكاتب اعلام الامم المتحدة الواقعة في نفس المدن . وقد أبلغت اللجنة بأنه قد تكون هناك بعض المشاكل الفنية والادارية التي ينطوى عليها مثل هذا الدمج ، وخلصت اللجنة الى أن هذه المسألة يمكن ان تعالجها اللجنة الخامسة للجمعية العامة عندما تبحث أنشطة الاعلام .

٣٩٦ — وفي الفقرة ١٩ من الوثيقة E/5803 ، كانت لجنة التنسيق الادارية قد اشارت الى " الحاجة الى تحسين الروابط بين البحوث والسياسات العالمية من جهة وبين الانشطة التنفيذية من جهة اخرى " . ولاحظت اللجنة ان هذا البيان كان القصد منه هو المطالبة بأن تكون الانشطة الجارية على الصعيد العالمي مرتبطة ارتباطا اوثق باحتياجات الانشطة التنفيذية وذلك بدلا من ان تكون الانشطة التنفيذية هي التي تخضع للسياسات العالمية .

Digitized by UNOG Library

٣٩٧ — واعرب عن شيء من قلق ازاء ماورد في الفقرة ٢٢ من الوثيقة E/5803 حيث جاءت توصية من الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشتركة في برنامج الامم المتحدة الانمائي تقضي بأن " يلتمس مدير البرنامج عن طريق السلطات التشريعية المناسبة صلاحية الاقتراض اللازمة لمواجهة صعوبات السيولة القصيرة الاجل" . وعلى الرغم من ان اللجنة لاحظت ان هذه التوصية كان القصد منها الوفاء باهتمامات عملية قصيرة الاجل ، الا انها شعرت ان المحفل المناسب لمناقشة هذه المسألة هو الدورة القادمة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي التي ستعقد في جنيف .

٣٩٨ — واشار عدد كبير من الممثلين الى المسائل المالية الواردة في الفقرتين ١١٦ و ١١٧ من الوثيقة E/5803 . وفيما يتعلق بالصيغة المتبعة في تحديد عملة مدفوعات المرتبات ، لوحظ ان الهدف الرئيسي هو هدف اداري ، اى ضمان معاملة موحدة لجميع الموظفين في مقر عمل معين . ومن جهة اخرى اشار التقرير ، فيما يتعلق بوضع منهجية مشتركة لتقدير تكلفة التضخم ، الى أن الجمعية العامة اعتمدت مبدأ الميزنة الكاملة . وبالفعل علمت اللجنة ان الميزانية البرنامجية للسنتين ١٩٧٦/١٩٧٧ قد قدمت الى الدورة الثلاثين للجمعية العامة في شكل يبين تقديرات منفصلة للآثار المتوقعة للتضخم والتغييرات في اسعار الصرف .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

جدول أعمال الدورة السادسة عشـــــرة

١ — انتخاب أعضاء المكتب لسنة ١٩٧٦ .

٢ — اقرار جدول الاعمال .

٣ — الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ .

٤ — الجوانب البرنامجية للترتيبات فيما بين الامانات العامة المهتمة بمكافحة المخدرات .

٥ — اعادة النظر في مجموعة الاجهزة المكلفة ، ضمن الامم المتحدة ومنظومتها ، بالرقابة والتحقيق والتنسيق في مسائل الادارة والميزانية .

٦ — تقارير وحدة التفتيش المشتركة .

٧ — استعراض وتقييم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د — ٣٠) بعنوان " التعـــاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية " .

٨ — تقرير لجنة التنسيق الادارية .

٩ — تقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٠ — الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية .

١١ — اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة عشرة .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 6.00
(or equivalent in other currencies)

13169 — September 1976 — 525

GA/XXXI, Suppl. 38

Digitized by UNOG Library